٢٠٠٧
آب/أغسطس

نشرة الهجرة القسرية

عدد خاص

العراق: أزمة النزوح والتهجير والبحث عن حلول

مركز دراسات اللاجئين
جامعة أكسفورد

نشرة الهجرة القسرية

تشكل نشرة الهجرة القسرية منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين ولكل من يعمل معهم أو يهتم بقضاياهم. وتصدر النشرة عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وبأربع لغات هي العربية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية.

أسرة التحرير

ماريون كولدري - د. تيم موريس

محرر النسخة العربية

مصعب حياتلي

تنسيق النشرة

هايدي المجريسي

مساعدة الاشتراكات

شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية

Forced Migration Review
Refugee Studies Centre
Department of International Development
3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK
بريد إلكتروني: nhq@qeh.ox.ac.uk
هاتف وفاكس: ٢٨٠٧٠٠ ١٨٦٥ ٤٤+
سكايب: fmreview

حقوق النشر والتنازل عن الحقوق:

لا تعكس الآراء الواردة في هذه النشرة بالضرورة أراء محرري النشرة أو مركز دراسات اللاجئين أو جامعة أكسفورد. ويمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان النشرة وموقعها على الإنترنت، إضافة إلى المقالة المعنية إذا أمكن. كما نرحب بأية تعليقات واقتراحات حول محتويات المجلة ومواضيعها وتصميمها وطريقة التقديم، ونرحب باقتراحاتكم حول مواضيع يمكن أن نتطرق إليها في الأعداد القادمة. يمكنكم الاتصال بنا على رقم الهاتف أعلاه أو سكايب أو عن طريق البريد الإلكتروني.

الموقع

www.hijra.org.uk

التصميم الفني:

(Art24) www.art-24.co.uk

طباعة:

Image Prodcution

ISSN 1460-9819

صورة الغلاف الرئيسي:

مدنيون يهربون من القتال العنيف في البصرة.
إليو كولافولبي/بانوس

صورة الغلاف الخلفي:

طفلة كردية إيرانية تشردت مرتين في العراق
ك. بروكس/UNHCR

مركز دراسات اللاجئين
جامعة أكسفورد

المحتويات

أزمة النزوح والتهجير في العراق

تمهيد ٤
أنطونيو غوتيريس

دور الأمم المتحدة في العراق ٥
أشرف جهانجير قاضي

نزيف العراق: تصعيدالعنف والتهجير الوحشيين ٦
أشرف الخالدي وفيكتور تانر

العراق: البحث عن الحلول ١٠
خوسيه ريبرا و أندرو هاربر

التفاقم المتزايد في مأساة النزوح الداخلي في العراق ١٤
فالتر كيلين

مهمة لا يُحسد عليها ١٦
عبد الصمد رحمن سلطان

على المجتمع الدولي تحمل عبء لاجئي العراق ١٧
مخيمر أبو جاموس

اللاجئون العراقيون في سورية ١٩
فيصل المقداد

إعادة التوطين ٢١
فينسنت كوشيتيل

مساعدة اللاجئين العراقيين واجبٌ على الاتحاد الأوروبي ٢٢
غونيلا كارلسون وطوبياس بيلستروم

حرمان العراقيين من حق اللجوء ٢٤
بل فريلك

الدور الحيوي للمنظمات اللاحكومية وأهمية استمرارها في أداء مهامها ٢٧
أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية

الاستجابة للعنف المتفاقم في العراق ٢٩
روبرت زيمرمان

العراقيون يدافعون عن الأعمال الإنسانية ٣١
غريغ هانسن

اللاجئون العراقيون في لبنان واستمرار انعدام فرص الحماية ٣٥
سميرة طراد وغيداء فرنجية

النزوح نتيجة للعمليات العسكرية ٣٧
دينا أبو سمرة

مجابهة العنف الجنسي وانتهاك واستغلال النساء والفتيات العراقيات ٣٩
هنية دقاق

المرأة العراقية والضغوطات التي تواجهها ٤٠
نادية العلي

الأطفال العراقيون يدفعون ثمن الحرب ٤٢
ليلى بيلينغ

محنة المسيحيين العراقيين ٤٤
نينب لَماسو

أزمة التعليم للأطفال العراقيين ٤٥
ج.آر.إي ويليامز

عدم كفاية التركيز العالمي على النازحين داخليا العراقيين ٤٧
بيتر ميدواي

الهلال الأحمر العراقي ٤٨
جمال الكربولي

دور المساعدة القانونيةالحيوي للنازحين العراقيين ٤٩
أوليفر بويشر

المنظمة الدولية للهجرة – بناء قدرات العراقيين ومساعدة النازحين داخليا ٥٠
دانا غرابر لاديك

الأوضاع الإنسانية في العراق ٥٢

من أسرة التحرير

لفت أنطونيو غوتيريس مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الانتباه إلى التناقض الصارخ بين شهرة الحرب في العراق والتي تعتبر من أشهر النزاعات العسكرية في العالم في الوقت الحاضر ووضع اللاجئين والنازحين بسبب هذه الحرب والذي يجهله العالم إلى درجة كبيرة حيث لم يبدأ المجتمع الدولي إلا مؤخراً بالالتفات والانتباه إلى مدى وحجم أزمة التهجير والنزوح الناجمة عن هذا الصراع والتي تشكل الأكبر في تاريخ الشرق الأوسط. ووفقا لأحدث البيانات الصادرة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يبلغ عددهم مليوني نازح داخلي إضافة إلى ٢,٢ مليون لاجئ أغلبهم في الدول المجاورة، وبالتالي سدس العراقيين هم من النازحين أو المهجّرين، ويربو عدد العراقيين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية على الثمانية ملايين عراقي.

ما كان من الممكن إصدار هذا العدد الخاص من نشرة الهجرة القسرية لولا مساعدة وتشجيع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونخص بالذكر أندرو هاربر وخوسيه ريبرا وزياد عياد ووليام ليبسيت ورون ردموند وروبرت كولفيل.

كما نود التعبير عن شكرنا وتقديرنا للمساعدة المالية التي ساهمت بها كل من وزارة الخارجية النرويجية والوكالة السويسرية للتعاون في شؤون التنمية وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ومشروع بروكينجز بيرن لقضايا النزوح الداخلي. كما نعبر عن امتناننا لكل المساهمين في هذه النشرة على الجهد الذي بذلوه لإنهاء نصوص المقالات، وإلى لجنة كافة الأحزاب البرلمانية البريطانية لشؤون العراق لاستضافة الاجتماع الذي تم عقده في مبنى البرلمان البريطاني بمناسبة إصدار هذا العدد.

ونود أن نطلب من قرائنا إذا أمكن توزيع نسخ هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية وتعميمها على زملائهم وشركائهم وإعلامهم عن الطبعات المتاحة على الإنترنت بالإنجليزية (www.fmreview.org/iraq.htm) وبالعربية (www.hijra.org.uk/iraq.htm). ونحن نرحب بأية مساعدة يمكن للوكالات والمنظمات التي ينتمون إليها تقديمها في توزيع نسخ المجلة وتوعية العالم بهذا العدد من النشرة وبهذه المأساة المفجعة لاسيما في العراق والدول المجاورة له، ويمكنكم العثور على تفاصيل الاتصال بنا في الصفحة السابقة.

لقد ذكر الاتحاد الدولي للصحفيين أن ما لا يقل عن ٢٠٤ صحفي لقوا حتفهم في العراق منذ بدء الغزو عام ٢٠٠٣ وهو رقم يتجاوز وفيات الإعلاميين في أية منطقة حرب أخرى في التاريخ. وننتهز فرصة إصدار هذا العدد للإشادة بشجاعة الصحفيين الذي يسعون لجذب انتباه العالم إلى الأزمة الإنسانية العراقية.

وأفادت منظمة إحصاء الوفيات العراقية - وهي عبارة عن قاعدة بيانات مستقلة لوفيات المدنيين التي يبلغ عنها رجال الإعلام – أن ما لا يقل عن ٦٤,٧٧٦ شخصا قد لقوا حتفهم نتيجة للأعمال العسكرية منذ بدء غزو العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣. ووصل عدد "الوفيات الإضافية" - وهو عدد العراقيين الذين يمكن أن تعزى وفاتهم للصراع والمعاناة الذي يتسبب فيها الصراع – على حسب تقديرات "لانسيت" – وهي مجلة أبحاث طبية إلى ٦٥٠ ألف عراقي في تموز/يوليو ٢٠٠٦ بينما تشير التقديرات المؤخرة للعديد من المراقبين على أنه من الممكن أن تكون قد وصلت إلى مليون وفاة.

وتشير الأرقام الصادرة من مكتب الميزانية في الكونجرس الأمريكي أن حرب العراق تكلف الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولاراً أمريكياً يومياً، مما يعني أن المصروفات العسكرية في العراق في كل أسبوع تزيد عن الميزانية الدولية السنوية الإجمالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وبينما أشار عدد ٤ يونيو من جريدة "هذا الأسبوع في العراق" وهي الجريدة الإلكترونية للقوات متعددة الجنسيات في العراق في عنوان بارز في عدد الجريدة الصادرة يوم ٤ يونيو إلى "تحسن نوعية الحياة" في إشارة إلى العراق، إلا أنه ومن غير المرجح أن يوافق أي من المشاركين المتميزين في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية على ذلك. ونحن نرجو أن تساهم هذه المقالات – والتوصيات الضرورية الواردة فيها –في الجهود التي تبذلها الجهات الإنسانية الفاعلة حقا في توفير المساعدة والحماية للأعداد المتزايدة من العراقيين المستضعفين سواء داخل البلاد أو خارجها.

ومن بين هذا السيل المستمر من الأخبار السيئة القادمة من العراق، ودرجة الإجراءات الوحشية التي تتبعها الأطراف المتحاربة نلفت الانتباه بوجه خاص إلى المقالة الموجودة في الصفحات من ٣٠ إلى ٣٣ والتي تذكرنا أن الأعمال الإنسانية – التي غالبا ما تستقى من المعتقدات الإسلامية العميقة – ما تزال حية ونشطة.

مصعب حياتلي - ماريون كولدري - تيم موريس

من الجدير بالذكر أن الآراء الواردة في المقالات التالية لا تعكس بالضرورة آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو غيرها من وكالات الأمم المتحدة أو مركز دراسات اللاجئين أو أية جهة أخرى تابعة لجامعة أكسفورد. كما نود لفت انتباهكم إلى أن كافة أسماء العراقيين المستخدمة في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية قد تم تغييرها لأسباب أمنية، كما تعمدنا عدم وضع صور أي من العراقيين الواردة قصصهم أو أسمائهم في أي من المقالات في الصور المصاحبة للمقال.

تمهيد

أنطونيو غوتيريس

قامت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين نتيجة لقلقها حول تدهور الوضع الإنساني المتردي الناجم عن الصراع المستمر والعنف الطائفي في العراق بعقد سلسلة من المشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة والسلطات العراقية وعدد من الدول المعنية في أوائل عام ٢٠٠٧ لتحديد أفضل سبيل للفت انتباه المجتمع الدولي إلى مأساة النازحين واللاجئين داخل العراق، فضلا عن اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة والدول الأبعد من ذلك. وكم اعتراني القلق من أن واحدة من أكبر حركات التهجير في المنطقة منذ عام ١٩٤٨ لا تحظى بأي اهتمام يذكر، مما يضع عبئا ثقيلا على كاهل الجمهورية العربية السورية والأردن على وجه الخصوص، وكذلك على لبنان ومصر وإيران.

ولهذا أخذ مكتبي على عاتقه مبادرة عقد المؤتمر الدولي المعني بالتعامل مع الحاجات الإنسانية للاجئين والأشخاص النازحين داخليا داخل العراق وفي الدول المجاورة في جنيف من ١٧ إلى ١٨ أبريل ٢٠٠٧. وبحضور أكثر من ٢٠٠ وفد من أكثر من ١٠٠ دولة وأعضاء أسرة الأمم المتحدة ومنظمتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وما يربو على ٦٠ منظمة غير حكومية. وقد تدارس الاجتماع الفاجعةَ الإنسانيةَ لحوالي ١,٩ مليون نازح داخلي في العراق وحوالي ٢ مليون لاجئ خارجها وأكد على ضرورة الإسراع في تلبية احتياجاتهم المتزايدة.

وحدد المؤتمر الاستجابات المستهدفة لمشاكل محددة مثل الحاجة إلى إيجاد حلول دون تأخير من أجل الفئات المستضعفة بشكل خاص، بما فيهم اللاجئين الفلسطينيين الذين يُـقدر عددهم بحوالي ١٥ ألف لاجئ والذين كانوا قد اعتقدوا أنهم وجدوا الأمان على أرض العراق. وساعد المؤتمر أيضا في طمأنة الدول المضيفة، لاسيما سوريا والأردن، أن المجتمع الدولي على استعداد للعمل معها في حماية اللاجئين العراقيين ومساعدتهم.

وتعهد السيد هوشيار الزيباري وزير الخارجية العراقي بعدد من الالتزامات والتي نرحب بها لتوفير الإغاثة للنازحين العراقيين، ومن بينهم- بالتنسيق مع الحكومات المضيفة- اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة. ورحب المؤتمر بالموافقة على إطار العمل الاستراتيجي للعمل الإنساني في العراق الذي وضعته الأمم المتحدة وشركاؤها حيث يوفر آلية لتوسيع وتحسين التنسيق بين أنشطة المساعدة الإنسانية داخل العراق، وشجع الأمم المتحدة أن تمضي قدما في تنفيذه.

ولم يكن هذا المؤتمر بالطبع إلا مجرد خطوة أولى نحو جهود ينبغي أن تقود إلى جهد دولي شامل لحماية العراقيين المعوزين ومساعدتهم، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين، ومساعدة الدول المضيفة على تحمل هذا العبء الملقى على عاتقهم. ويتولى مكتبي في إطار متابعته للمؤتمر توسيع أنشطته في مجالات تسجيل اللاجئين وإعادة توطينهم، ويعمل عن كثب مع شركاء الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية لزيادة أنشطة الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية داخل العراق، وسوف يستمر في الدعوة لمزيد من المشاركة من جانب المجتمع الدولي. وأنا أعتقد أن هذا الجهد قد نجح في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى البعد الإنساني للأزمة. ولا ينبغي أن تبقى فاجعة العراقيين المشردين مخفية عن أنظار العالم بعد الآن.

أنطونيو غوتيريس هو مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين

دور الأمم المتحدة في العراق

أشرف جهانجير قاضي

تمكن فريق الأمم المتحدة في العراق والمساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات غير الحكومية حتى الآن من الحيلولة دون حصول انهيار شامل في الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما تم تحاشي تفشي الأمراض الخطيرة، إضافة إلى إطلاق الحملات الصحية والتعليمية لملايين من المواطنين بالتعاون مع حكومة العراق والمجتمع المدني. وساعد توفير مياه الشرب وحصص إعاشة الطوارئ والإمدادات الطبية والسلع غير الغذائية في تقديم إغاثة مؤقتة للنازحين داخليا والمناطق المجاورة الضعيفة. ولكن كل هذه المكاسب التي تم تحقيقها معرضة للخطر إذا لم يتم توفير المزيد من الاستثمار من جانب حكومة العراق فضلا عن مساهمة المجتمع الإنساني الدولي، للتأكد من أن نظام التوزيع العام العراقي وأنظمة الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي مستمرة في عملها.

ويبدو أن نطاق المساعدة الإنسانية المطلوبة يتجاوز القدرة الحالية للحكومة العراقية، ولهذا يتطلب الأمر دعماً كافيا من المجتمع الإنساني لضمان الاستجابة الفورية للاحتياجات الإنسانية المتزايدة للعراق.

الافتقار إلى الحيز الإنساني

كما تتطلب عملية تقديم المساعدة توفير بيئة عملية مواتية، إلا أن الحيز المتوفر للمساعدة الإنسانية قد تضائل بشكل كبير مع تصاعد العنف والهجمات مما ترك المواطنين يواجهون مخاطرة مزدوجة، حيث انقطعت المساعدات الإنسانية من أغلب الجهات والمصادر في وقت ازدادت فيه الحاجة والطلب على هذه المساعدات بشكل أكبر. وتعرضت قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية تجاه الأزمة إلى الشبهات بسبب تقييد الحيز الإنساني بدرجة كبيرة وبسبب المعايير الأمنية مما أدى إلى تفشي الاعتقاد بافتقار الأمم المتحدة الافتقار إلى الحيادية وعدم التحيز في العراق. ونتيجة لضيق حيز المساعدات الإنسانية، اضطرت الأمم المتحدة أن تلجأ بشكل موسع إلى أسلوب 'الإدارة عن بعد' عن طريق قيامها بأعمالها وتنفيذها من خلال الشركاء من المنظمات غير الحكومية والهياكل المجتمعية إضافة إلى الاعتماد على الشركاء الحكوميين. وتتم إدارة العمليات الحالية من الأردن والكويت، وأية استجابة موسعة يمكن أن تتطلب المزيد من التواجد الإقليمي. ويمكن تبني بعض الطرائق لأنشطة التنمية لتقديم المساعدة وجمع البيانات وتنفيذ المشروعات. وثمة حاجة لمزيد من مركزية إدارة المعلومات للتأكد من توافق البيانات والمصداقية وتيسير التخطيط الملائم والمراقبة للاستجابة.

الموارد الملائمة

كان من المفترض قبل منذ ثلاث سنوات أن يكون العراق على طريق التعافي والتنمية. وانعكس هذا في إنشاء وتفويض مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق[1]، والذي يشكل في الأساس صندوق تنمية مما يعني نتيجة لذلك أنه لا يشكل آلية ملائمة أو فعالة لتمويل المشروعات الإنسانية. ولهذا لابد من إيجاد آلية تمويل منفصلة للاستجابة السريعة.

وفي الماضي كانت العراق نفسها دولة تقدم المنح، وتعتبر عموما على أنها دولة ثرية. ولذلك تحجم الجهات المانحة عن إضافة المزيد من الأموال للمساعدة الإنسانية للأموال المخصصة بالفعل للعراق، وربما يفضلون بدلا من ذلك تحويل الموارد إلى أوضاع إنسانية أخرى تعاني من نقص الأموال. وبغض النظر عن مقدار الموارد التي قد تكون متاحة تحت تصرف الحكومة العراقية، فإنها تفتقر إلى القدرة على تخطيط البرامج التي تتعامل مع هذه الموارد لتلبية احتياجات سكانها. ولذلك، فإن المجتمع الإنساني الدولي يتطلب استثمارات المانحين من اجل تلبية الاحتياجات الفورية والملحة ومن اجل تقديم الإغاثة الفورية للعراقيين فضلا عن تقديم الدعم اللازم لتعزيز جهود الحكومة العراقية.

ونظراً إلى الحاجة الماسة إلى المساعدة وعدم قدرة الحكومة العراقية أو المجتمع الإنساني على توفير هذه المساعدة، بدأت الجماعات المسلحة وقادة المجتمع (السياسية والدينية و/أو القبلية) في ملء الفراغ بما يناسبها من أشكال الرعاية الاجتماعية. ومع أن هذه المبادرات تعالج بعض الاحتياجات الأساسية لبعض قطاعات السكان، ولو بطريقة طائفية، فإن لها آثار تترتب عليها على المدى الطويل، لاسيما المساعدة التي تقدمها الجماعات المسلحة التي قد تستخدمها لرفع أسهمها والتأثير فيما بين المجتمعات، وبالتالي تقليص إمكانية وجود حيز إنساني حيادي في العراق.

الوصول والأمن

في حين تقدر الأمم المتحدة مساعدة القوات متعددة الجنسيات/العراق لتغطية نفقات النقل والأمن داخل العراق، إلا أن الأمم المتحدة لا يمكن أن يُنظر إليها على أنها محايدة نتيجة لذلك. والحياد أمر ضروري للعمليات الإنسانية، ولذا فان الأمم المتحدة تحتاج إلى تحديد وسائل سفر مستقلة تلبي المعايير الأمنية مع توفير درجة الوصول اللازمة لأنشطتها.

وظل فريق الأمم المتحدة في العراق الحالي يقدم المساعدات إلى الحكومة العراقية وإلى العراقيين منذ عام ٢٠٠٣ رغم القيود التي يفرضها الوضع. وتعمل الأمم المتحدة من خلال الموظفين الوطنيين داخل العراق، كما أنشأت شبكات عاملة مع الشركاء الوطنيين في شتى ربوع البلاد، مما يجعل من الممكن النظر في تقديم المساعدة في العراق.

إن العمل جار لتعزيز الشراكات التنفيذية مع الفريق القُطري والمنظمات غير الحكومية من خلال تقاسم نظم إدارة المعلومات وزيادة التنسيق وتعزيز قدرات الشراكة. وما زالت المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية تعمل داخل العراق وهم شركاء مجربون في تقديم المساعدة الإنسانية الفورية. بيد أن هذه المنظمات تحتاج إلى دعم مالي إذا كان لوجودها وعملياتها أن يستمرا. ومن الضروري أيضا لأنشطة المساعدة في المستقبل تحديد الفاعلين المحليين باعتبارهم وسيلة لتقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضررا والفئات الضعيفة من السكان العراقيين.

وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الحكومة العراقية لتقديم المساعدة سويا إلى أكثر السكان العراقيين المتضررين. غير أن نطاق الأزمة الإنسانية الراهنة يتجاوز قدرة الحكومة العراقية، ولذا كان لزاما على الأمم المتحدة أن تزيد من الأنشطة الإنسانية الحالية لتتناسب مع الاحتياجات المتزايدة حيثما أمكن. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مباشرة مع المحافظات والمناطق وقادة المجتمعات المحلية لضمان أن التدخلات مصممة خصيصا للظروف الفريدة في كل مقاطعة.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الأزمة الإنسانية لها آثارها من حيث التدفق الخارجي والأمن والوصول إلى الفئات الضعيفة. لذا ينبغي على البلدان المجاورة ومجتمعات المنظمات غير الحكومية التابعة لها أن تشارك في قرارات الاستجابة. والممرات الإنسانية بين هذه البلدان بحاجة إلى التطوير وقد بدأت بالفعل مناقشات تمهيدية بشأن التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة الشقيقة في هذه البلدان.

أشرف جهانجير قاضي هو من كبار الدبلوماسيين الباكستانيين والسفير السابق في الولايات المتحدة، هو الممثل الخاص للأمين العام بالأمم المتحدة في العراق. موقع الإنترنت لوكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق www.uniraq.org

١. www.irffi.org

نزيف العراق: تصعيد العنف والتهجير الوحشيين

أشرف الخالدي وفيكتور تانر

"لن أعتقد أبداً بأن هناك فرق بين البشر. أنا من السنة وزوجتي من الشيعة. ولقد تلقيت تهديدات لإرغامي على تطليقها. وإلا فالموت محتم لقد تركنا 'الدورة' في قلب بغداد وهي منطقة كان يسكنها في الماضي خليط من كلا الفئتين لكن يسيطر عليها السنة الآن. وتقطن زوجتي حالياً مع عائلتها في 'الشعاب' وهي منطقة تابعة للشيعة. أما أنا فأقيم مع أصدقائي في 'المنصور' وهي منطقة سنية. وأنا أحاول العثور على مكان آخر ولكن من الصعب العثور على مكان يرحب بكلينا". فنان عراقي شاب.

يعكس هذا التعليق الذي أفضى به فنان عراقي شاب إلى صديق له الصيف الماضي جوهرَ التناقض المؤلم الذي يعتصر المجتمع العراقي بعد أربعة أعوام تقريبا من بدء الغزو عام ٢٠٠٣ والذي تسبب في تقلبات هائلة في المجتمع العراقي، حيث كان العراق ولقرون طويلة خلت مجتمعا تختلط وتتداخل فيه الأعراق والثقافات والأديان والمذاهب، حيث يعمل الناس ويعيشون جنباً إلى جنب، مقارنة بالعراق الحالي، عراق العنف الطائفي، ذلك العنف الذي أجبر الملايين من العراقيين على الفرار وترك بيوتهم إما كلاجئين إلى دول مجاورة أو كنازحين مشردين داخل حدوده.

تاريخ التعايش العراقي

يشكل التعايش جزءاً طبيعياً من الحياة في العراق، فلطالما كانت بلاد الرافدين بقعة للاندماج والتجانس عبر التاريخ كما يعكسه العراق في الحاضر، كما كانت المدن الرئيسية الثلاث، بغداد والبصرة والموصل، مراكز تجارية وتعليمية عالمية عبر القرون، حيث وإن لم توجد الإحصائيات الرسمية فإن عدداً كبيراً من الزيجات المختلطة ويصل عددها إلى نحو ثلث مجمل الزيجات وفقاً لمقال صادر عن "واشنطن بوست" في آذار عام ٢٠٠٧. وبالطبع تساند هذه النظرة حقيقة أن القبائل الأكثر قوة وصيتاً على الإطلاق في العراق تجمع بين السنة والشيعة.

وصحيحٌ أن نظام صدام استند على الفروق بين الشيعة والسنة، بالإضافة إلى تلك بين العرب والأكراد وساهم في ازدياد التوتر بين الطوائف وهو توتر يتواجد عادة في أي مجتمع متعدد الثقافات. ولكن في عام ٢٠٠٣ ومع انتشار الذعر والهلع على يد ذلك النظام، أصبح العديد من العراقيين يتوقون لحياة طبيعية يسودها الأمن والنظام وسيادة القانون، خصوصاً بالنسبة إلى المجتمعات الشيعية التي ذاقت الأمرين خلال حكم صدام.

وحتى اليوم لا ينظر العراقيون إلى ما يحدث في العراق على أنه حرب أهلية، أو على أنها حرب بين الجار وجاره، بل يعتبرون أن الوضع ناجم عن أعمال وتصرفات مجرمين سفكة من كلا الجانبين يهددون حياة المدنيين، وتحاول أعداد متزايدة من الناس العاديين حماية أصدقائهم وجيرانهم، حيث سرد الشيعة الذين نزحوا من الموصل والفلوجة والذين تمت مقابلتهم في الديوانية عام ٢٠٠٦ قصصاً من هذا القبيل عن العائلات السنية التي حاولت حمايتهم وأصبحت نتيجة لذلك هدفاً لتهجمات المتطرفين من السنة، كما وردتنا قصص مشابهة من الطرف الآخر، مثلا من حي الجامعة في بغداد، حيث سمعنا عن حادثة استهدف فيها مجرمون شيعة بقالاً سنياً محلياً وعندما احتج جاره الشيعي على ذلك قاموا بقتله هو أيضاً.

لكن الوضع في تأزم مستمر حيث يتغلغل العنف في جميع أنحاء المجتمع، وحيث يضطر العديد إلى الإنتماء إلى جماعات متطرفة بسبب عدم توفر أي خيار آخر، فإما أن يتعاونوا معها أو يعتبروا ضدها، وإذا اختاروا عدم التعاون فلا حل أمامهم إلى الفرار أو مواجهة الموت في أغلب الأحيان، وحال انضمام أحد أفراد العائلة أو الأحبة إلى إحدى الجماعات المتطرفة تقع كل العائلة والاقارب في فخ هذه الجماعة.

المتشددون

منذ تفجير المسجد الشيعي، مسجد سامراء الذهبي في شباط عام ٢٠٠٦ اجتاحت موجات مفاجئة من الهجمات وعمليات الثأر البلاد والتي كانت بمثابة نهاية التحفظ الذي كان حتى ذلك الوقت سمة من سمات ردود فعل الشيعة تجاه الهجمات الموجهة ضدهم، أما الآن فالعنف مشترك من كلا الطرفين، فبينما تفضل المجموعات السنية سلاح تفجير السيارات المفخخة، تفضل فرق الموت الشيعية المتطرفة الاختطاف والاحتجاز والتعذيب والقتل.

ولا يمكننا القول أن العنف تلقائي أو حتى شعبي. وسواء توجهنا بالسؤال إلى ممثلين سياسيين أو حتى مواطنين عراقيين من العامة حتى أولئك الذين شردهم العنف تجد أن السبب وراء العنف برأيهم هي أقطاب واتجاهات دينية وهي: مكتب مقتدى الصدر والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي من جهة الشيعة, وهيئة علماء المسلمين في العراق والحزب الإسلامي السني من جهة السنة .

وينظر الزعماء المتشددون في كلا الجانبين إلى مشاكل العنف والنزوح الحالية على أنهما يشكلان امتداداً لجذور تاريخية حيث يشير زعماء الشيعة إلى تاريخ القمع والاضطهاد الذي واجهه الشيعة على يد السنة في العراق. وفي مقابلة في النجف مع احد مسؤولي المجلس الأعلى الإسلامي العراقي حيث قال: "تعرض الشيعة للقتل منذ وفاة النبي. وفي الواقع لا نرى الفرق بين سلوك الامويين وبين صدام أو الزعماء السنة المتطرفين الحاليين"، بينما يقول مسؤول تابع للصدر: "الخطة برأينا واضحة جداً حيث يرغبون بإبادة الشيعة في بغداد و ديالى من أجل أن إنشاء دولة طالبان في المناطق السنية".

فرت هذه المرأة العراقية من مدينتها بعد أن تسببت قذيفة هاون في قتل عدد من الأطفال

أما بالنسبة للمتشددين من السنة فإن جوهر الوضع هو الطائفية حيث ينظرون إلى العراق 'الجديد' على أنه من صنع المصالح الأمريكية والإيرانية، مكان لا يمكن للسنة الانتماء له، وبينما أعلن مسؤول هيئة علماء المسلمين في العراق في الموصل أن "الخطة الإتحادية الجنوبية تسمح للتحالف السياسي الشيعي بالسيطرة على النفط في الجنوب وتترك السنة عزل وفقراء"، صرح مسؤول لجنة الوقف السنية في بغداد أن الهجمات ضد السنة "هي خطة منظمة ضد العرب السنة، مما يقودنا بالطبع إلى التساؤل عن المسؤول عن التفجير في سامراء"، مما يشكل مثالاً واضحاً على المزيج من الشك وسوء النية التي تحل محل التفكير والكلام العقلاني نتيجة للعنف الشديد في المنطقة.

ويشكل العنف واستمراره مبرراً لتواجد واستمرار هذه الفئات المتشددة، فهو السبب الذي تعتمد عليه الجماعات المتطرفة لتبرير نشاطاتها، وتستخدم النازحين كأحجار شطرنج يستعملها قادة تلك الأحزاب لتوسيع مناطق نفوذهم حيث يسعون لطرد 'الآخرين' من هذه المناطق لتحقيق السيطرة الكاملة على مصادر هذه المناطق، كما يحاولون إبقاء بعض ممن يعتبرونهم تابعين لجماعتهم في أراضي الآخرين للسيطرة على المصادرة المتوفرة فيها. وفي ظل غياب سلطة الحكومة المركزية وصعوبات تأكيد سلطتها في تلك المناطق تلعب الفئات المتطرفة دور الحماة وموفري الرزق للفئات الأضعف، بينما يكون النازحون ضحية لهذا العنف الداخلي المميت بين المجموعات المختلفة ضمن كل من الجماعتين الرئيسيتين.

ومع زيادة قوة ونفوذ المجموعات المتطرفة تتزايد وحشية وتطرف ممارساتها المبنية على الاضطهاد والكبت. في مدينة الصدر يقول السكان أنهم يشعرون بارتياح كلما خاض جيش المهدي عمليات خارج المنطقة لأنهم يكفون عن مضايقة أهل المنطقة عند انشغالهم بهذه العلميات الخارجية، أما في منطقة الوشاش التي كانت تضم كلا الفئتين سابقاً وهي الآن تحت حكم الشيعة فيلزم السكان الشيعة برفع الرايات السوداء كدلالة على الولاء والإخلاص.

على نفس النمط وفي أحياء بغداد السنية في الغزالية والخضراء تفرض كتيبة عمر قانون شريعة صارم في تصميمه يشبه قوانين الطالبان: التدخين ممنوع ويُحظر على النساء لبس السراويل والرجال من الحلاقة. العقوبات التي تلحق بالمتجاوزون تكون وحشية وأحيانا مهلكة، أما في حي الدورة في بغداد والذي يقع تحت سيطرة المتشددين السنة فتفيد الأنباء الواردة أن المسيحيين ملزمون على دفع ١٠٠$ شهريا كجزية.

ونجد الآن أن سياسة زعماء الحرب تسود في كلا الجانبين: المعتدلون ومن يحتجون على العنف يصبحون هدفاً لعمليات الإرهاب والقتل، والضمان الوحيد للبقاء على قيد الحياة هو الصمت.

تزايد التعصب

أما التطور المشؤوم والقبيح الآخر هو تغلغل وجهات النظر هذه في الرأي العام حيث تتسبب الطبيعة اللاإنسانية للعنف وتغلغلها التعصب وانعدام الثقة خصوصا بين الشباب.

لكن هناك بضعة أصوات معتدلة في العراق اليوم حيث أدلى العديد من الزعماء الوطنيين بتصريحات مجابهة وبشكل محدد ضد الاطاحة بآية الله علي السستاني في تموز ٢٠٠٦، كما أدانوا "الفتنة طائفية"، و "العنف

المتبادل" و "حملات التهجير القسرية". لكن ولخيبة أمل العديد من المعتدلين الشيعة(والمعتدلين العراقيين إجمالا) يبدو أن نفوذ المعتدلين آخذ بالانحسار مع تزايد نفوذ المجموعات الشيعية المتطرفة وبروز القادة الشيعيين الشباب.

واستجابة لهذا التصاعد في دائرة العنف بدأت العديد من الجاليات المحلية، من كلا الطرفين، بتأسيس لجان دفاع لحماية مناطقهم، لكنهم يفتقرون للمصادر والمعادات اللازمة: الأسلحة والمولدات والوقود، ولذلك فهم ملزمون بالانتماء إلى المجموعات الأكبر مثل جيش المهدي الشيعي أو كتيبة عمر السنية، مما يزيد من فتيل المشكلة، وتزداد بالتالي قوة ونفوذ الجماعات المتطرفة على المستوى المحلي.

ومما يزيد الطين بلة أن القبائل من كلا الطرفين التي كانت تلعب دوراً مناهضاً للعنف في المدن، وبشكل أكبر في المناطق الريفية، بدأت وبشكل متزايد تشعر بالقلق، وأي نزاع مسلح علني بين المجموعات القبلية سيؤدي إلى نزاع مسلح منظم ينتشر في المدن والقرى بشكل لم نشهد له مثيلاً من قبل.

تزايد مستمر في حالات النزوح

كان النزوح القسري بسبب العنف في العراق قبل بدء الحرب عام ٢٠٠٣ ميزة رئيسية من ميزات حكم صدام حسين، واليوم تستمر الجماعات المتطرفة اليوم في ذلك المسلك: إستعمال عنف التشريد ضد المدنيين كأداة لتأكيد السلطة السياسية. والنمط الرئيسي للتشريد يمحور في تعزيز مناطق النفوذ عن طريق توظيف المجموعات المسلحة المتطرفة. ولا حل أمام العراقيين إلا الهرب إلى المناطق الاكثر أمانا الموافقة بحيث يذهب السنة إلى المناطق السنية ويذهب الشيعة إلى مناطق الشيعية، بينما يذهب الأكراد وبعض العرب إلى المحافظات الشمالية والمسيحيين يذهبون إلى أجزاء محافظة نينوى، وأغلب القادرين على ترك البلاد يتركونها والنتيجة: تمتين قبضة الجماعات المتطرفة على المناطق التي تم 'تطهيرها' وزيادة سلطتها ونفوذها في هذه المناطق.

كما يزداد العنف في المدن الأكثر إختلاطا طائفيا وعرقياً مثل شمال بابل ومحافظة صلاح الدين والموصل والبصرة وخصوصا بغداد التي شهدت عنفاً لم يسبق له مثيل، ومن ناحية أخرى تشهد بعض المناطق نطاقاً محدوداً من العنف وهي المناطق التي تتمتع بتواجد سلطة محلية ناشطة – بشكل رئيسي مدن وبلدات الشمال الكردي والجنوب الشيعي (ماعدا البصرة).

ومن الصعب تقدير أعداد النازحين والمهجرين، والأرقام الرسمية الوحيدة صادرة عن وزارة التجارة المسؤولة عن توزيع التموين والحصص الغذائية، لكن قد تسعى الأخير إلى التقليل من حجم المشكلة العامة، إضافة إلى أن العديد من النازحين والمهجرين لا يسجلون للحصول على هذه الحصص، إضافة إلى التلاعب الحاصل في أعداد النازحين داخليا، خصوصاً تلك التي تنشرها الأحزاب السياسية. والرقم المتداول والمقبول للنازحين داخل العراق بعد التفجير في سامراء هو ٧٠٠ ألف نازح داخلي، وبحلول شهر آذار عام ٢٠٠٧، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجود حوالي مليوني لاجئ عراقي يعيشون في سوريا والاردن، ومن الممكن أن يتزايد الضغط على البلدان المذكورة نتيجة لبدء المحافظات الجنوبية في العراق بالحد من دخول النازحين الداخليين إليها من أنحاء أخرى من العراق والذين لا ينتمون إلى القبائل المحلية أو الذين لا يوجد لديهم أقارب فيها يمكنهم الإقامة معهم.

ولا يشكل العنف الطائفي السبب الوحيد للنزوح والتهجير، فمن الاسباب الأخرى انعدام سيادة القانون والتي ترتبط عادة

لاجئ عراقي في مطعم شعبي في عمان

UNHCR/ب. سانديس

بنشاطات وجرائم المجموعات المتطرفة، إضافة إلى انعدام الخدمات الرئيسية والتأخير في حل نزاعات الملكية، إضافة إلى القتال بين المجموعات المتمردة والقوات المتعددة الجنسيات والتي تتسبب بتهجير ونزوح الألاف من المدنيين بشكل دوري.

وهناك عدة فئات من النزوح الطائفي، حيث يشكل السنة العرب من المناطق ذات الأغلبية الشيعية المجموعة التي شهدت أعدادها تزايدا كبيراً منذ تفجيرات سامراء، كما تعرض الشيعة في المناطق ذات الأغلبية السنية إلى المزيد من الضغوطات منذ سقوط النظام السابق. كما أجبر العديد من السنة والشيعة العرب الذين قام نظام البعث السابق بتوطينهم، أحيانا رغماً عن إرادتهم في مناطق الشمال الكردية كجزء من برنامج التعريب القسري على المغادرة عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. كما أجبرت بعض الأقليات على الهرب من مناطق السنة والشيعة وتشمل هذه الأكراد والمسيحيين والتركمان والمندائيين-الصابئة والغجر ومواطنو الدول الأخرى خصوصا الفلسطينيين. كما تقع الأقليات فريسة لاعتداءات العصابات الإجرامية غير الطائفية إما لأنهم يُعتبرون فريسة سهلة لا تتمتع بالحماية عكس السنة والأكراد والشيعة.

كيف يتعايش العراقيون مع الوضع؟

يقطن أغلبية النازحين مع أقارب لهم أو أصدقاء أو ببساطة اشخاص ينتمون إلى نفس المجموعة، بينما يلجأ بعضهم الآخر إلى احتلال المباني الفارغة، وعدد اللاجئين الذين يسكون في المخيمات يقل بكثير عن أولئك الذي لجأوا إلى عائلات مضيفة، كما أن أوضاع أولئك في المخيمات أسوأ بكثير من غيرهم بسبب أوضاع الملاجئ السيئة وعدم توفر مرافق الصرف الصحي. واجمالاً يبدو أن معظم العائلات تمكنت من البقاء معا، لكن من النتائج السلبية لحالات النزوح والتشرد هذه كانت الزيادة في عمالة الأطفال.

وتتسبب ظروف المعيشة الصعبة بكثير من الغضب والاستياء ضد الحكومة، والسلطات المحلية على دراية بهذا فهذه السلطات على مستوى المحافظات والأقاليم على تعامل مباشر مع اللاجئين وتستجيب بشكل أفضل لاحتياجاتهم من وزارات الدولة، ويوجد في كل محافظة لجنة مسؤولة عن قضايا النزوح والتهجير إضافة إلى غرفة عمليات.

ويشكل الهلال الأحمر العراقي وكالة الإغاثة الوطنية الوحيدة التي تستجيب وتتعامل النازحين والمهجرين، وينشط الهلال الأحمر بشكل رئيسي في المخيمات والمستوطنات الجماعية، كما تقوم المجتمعات المحلية أحياناً بتوفير الدعم والمساعدة للنازحين والمهجرين عن طريق لجان غير رسمية محلية وعن طريق المساجد، بينما كانت المساعدة الدولية ضئيلة ومحدودة مؤخراً وتحاول في الوقت نفسه العمل بشكل مستتر بسبب الوضع الأمني.

تضائل الأمل

من الصعب تفهم وإدراك مدى تأثير العنف الطائفي، حيث تفصل الطرق المهجورة والأبنية المهملة، كما لو كانت أرضاً حراماً، أحياءَ كان من الصعب التفريق بينها في الماضي، بحيث يتوجب على شركات النقل تبديل الشاحنات لنقل البضائع بين منطقة وأخرى لأن بعض الطرق مغلقة في وجه بعض المجموعات الطائفية أو الدينية. لكن اسوأ ما في الأمر هروب النخبة المتعلمة من العراق خارج البلاد حيث فقد الكثيرون الأمل وبدأوا في السعي للانتقال إلى بلد آخر. ويخشى العديدون من تفاقم العنف الطائفي، رغم صعوبة تصور ذلك في ظل الأوضاع الحالية، كما يخشى العديدون لجوء الأطراف المتحاربة إلى القصف المدفعي للمناطق الحضرية لأغراض التطهير العرقي. ويخشى العديدون ازدياد وتصاعد العنف الطائفي رغم أن ذلك يبدو مستحيلا، هناك مخاوف من استعمال المدفعية لإستهداف المناطق الحضرية من اجل التطهير العرقي، وأن تصبح الجماعات المتطرفة أكثر عنفا، وهذا يجعل الامور اكثر صعوبة لإيجاد حل سياسي.

وما تزال نتائج خطة الحكومة الأمنية وعمليات الجيش الأمريكي غير واضحة، لكن من الواضح أن عـدداً مـحـدوداً ممن تمت مقابلتهم يشعرون بالتفائل. وأخبرنا شاب سني من حي الشعاب الشيعي بأن وجود جيش المهدي بدأ بالتقلص مؤخرا لكننا "نعرف بأنهم سيعودون". كما يبعث العنف بين فئات المجتمع بحد ذاتها على التشاؤم – شيعة ضد شيعة وسنة ضد سنة – مع انقسام المجموعات المتطرفة وتنافس قادتها على السلطة.

كما يعتقد العديد من النازحين والمهجرين من السنة والشيعة في جميع أنحاء البلاد بأن التهجير والتشريد الطائفي في تزايد مستمر وأن فرص العودة إلى ديارهم – في المستقبل القريب – ضئيلة، وكما قال أحدهم فإن "الحكومة تريدنا أن نعود إلى بيوتنا في بغداد. لقد اتصلت ببعض جيراني السنة وأعلموني أن المتمردون ما يزالون يستخدمون منزلي كمركز عمليات، فكيف يمكننا العودة؟"

لقد بدأ العراقيون بإدراج العنف في أسلوب حياتهم، حيث يملي الخوف عليك مكان تسوقك ومستشفى علاجك – أو حتى أي مكان تود ارتياده سواء كان المدرسة التي سترسل أطفالك إليها أو نوع الركاب في سيارة التاكسي والأماكن التي يمكنك توصيلهم لها وأي أصدقاء تزورهم، الخ.

هناك مهنة جديدة في بغداد اليوم حيث يمكن للبعض جراء تسديد الأجر المحدد أن يقوموا بنبش النفايات والبحث في ضفاف الأنهار للعثور على جثة شخص عزيز مفقود. إلى متى يمكن للعراقيين العيش مع مثل هذا العنف الدائم؟

"أتمنى بأن يهاجموننا بقنبلة نووية تقتلنا كلنا، بذلك سوف نرتاح ..." قال عراقي لمراسل النيويورك تايمز بعد ٣ شباط يومَ انفجرت قنبلة في سوق بغداد وقتلت أكثر من ١٣٠ شخص وجرحت أكثر من ٣٠٠ آخر، "نحن لا نستطيع متابعة الحياة بهذه الطريقة حيث نموت ببطء كل يوم."

ويرى النازحون والمهجرون وبشكل متزايد أن ما حدث لهم يعكس الإنقسامات السياسية المتأصلة في البلاد، كما يتسبب العنف في تغيير دائم في تركيبة العراق الإجتماعي والسكاني، وهو ما ترغب المجموعات المسلحة المتطرفة في كلا الجانبين تحقيقه، ويبدوا أنهم نجحوا في تحقيق أهدافهم.

أشرف الخالدي باحث عراقي مقره في بغداد يكتب تحت اسم مستعار وفيكتور تانير (victortanner@cs.com) من المؤلفين المشاركين 'عنف طائفي: تقود الجماعات المتطرفة الى التشريد الداخلي في العراق'، نشر مؤسسة بروكنجز من مشروع بيرن عن التشريد الداخلي في تشرين الأول ٢٠٠٦. www.brookings.edu/fp/projects/idp/200610_DisplacementinIraq.htm. تم نشر هذه المقالة أولا بصيغة مختلفة قليلا، في عدد نيسان ٢٠٠٧ من مجلة "اللاجئون" الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١. www.almejlis.org
٢. http://heyetnet.org/en/index.php
٣. السلالة الإسلامية الأولى

العراق: البحث عن الحلول

خوسيه ريبرا و أندرو هاربر

يتسبب العنف المستمر في العديد من مناطق وسط وجنوب العراق في إرغام الآلاف كل شهر على ترك منازلهم، ومن ثم يواجه المجتمع الدولي أزمة إنسانية أكبر وأكثر تعقيدا والتي فاقت كل التوقعات.

وقد كانت هناك آمال بعد التدخل العسكري الذي حدث في مارس من عام ٢٠٠٣ أن يعود عدد كبير من المغتربين واللاجئين العراقيين للعراق والمساهمة في إعادة بنائه وتطويره. وبالفعل عاد ما يقرب من ٣٢٥ ألف لاجئ إلى العراق بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٥ انعكس الوضع، فقد عمل العنف الطائفي والجنائي والسياسي المتصاعد وتضاؤل الخدمات الأساسية وفقدان سبل العيش والتضخم وعدم وضوح المستقبل على تثبيط عزيمة الكثير من العراقيين على العودة، ودفع مئات الآلاف منهم إلى النزوح داخل وخارج العراق. وأصبح نزوح العراقيين هو أكبر عملية نزوح إجباري في تاريخ الشرق الأوسط- متخطيةً بذلك ما حدث خلال النزوح الجماعي للفلسطينيين عام ١٩٤٨.

وهناك واحد من كل تسعة عراقيين إما أن يكون شخصا نازحا داخليا أو شخصا غادر العراق. وتُقدر مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن هناك ما يقرب من ١,٩ مليون عراقي نازح داخليا، وأكثر من ٢ مليون في الدول المجاورة وما يقرب من ٢٠٠ ألف في دول بعيدة. ويشكل العراقيون اليوم، وفقاً لدراسة قامت بها مفوضية شئون اللاجئين، أكبر المجموعات التي تطلب اللجوء في ٣٢ دولة صناعية. حيث ارتفعت طلبات اللجوء الخاصة بالعراقيين بنسبة ٧٧ بالمائة في عام ٢٠٠٦ من ١٢٥٠٠ طلب إلى ٢٢ ألف طلب العام السابق. وتأتي السويد في المرتبة الأولي من حيث عدد طلبات اللجوء الذي بلغ ما يقرب من ٩ آلاف طلب، تليها هولندا بـ (٢٨٠٠) طلب، ثم ألمانيا بـ (٢١٠٠) طلب واليونان بـ (١٤٠٠) طلب.

اللاجئون العراقيون

أوضحت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بعد أن لمست محنة العراقيين عن قرب أن غالبية العراقيين قد غادروا العراق تحت ظروف جعلتهم في حاجة إلى الحماية الدولية. وتُعرف المفوضية اللاجئين بأنهم الأشخاص الذين يقعون ضمن نطاق معيار اللاجئين وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١ بالإضافة إلى الأشخاص الذين يقعون ضمن نطاق التعريف الموسع كأشخاص يهربون من صراع مسلح معمم أو اضطراب مدني.

> يوجد بالأردن البالغ تعداد سكانه ٥,٧ مليون نسمة، ما يقرب من ٧٥٠ ألف عراقي. ولتقدير حجم الصعوبات يقابل ذلك- من حيث النسبة بين عدد السكان وعدد اللاجئين- أن تستضيف فرنسا أو المملكة المتحدة ما يصل إلى ٨ مليون لاجئ تقريباً، أو ١١ مليون لاجئ في ألمانيا أو ٤٠ مليون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأظهرت سوريا والأردن ودول مجاورة أخرى للعراق كرماً وتضامناً في استضافة عدد كبير من العراقيين. ومع ذلك، فإن وجودهم، بالإضافة للعدد الكبير من اللاجئين الفلسطينيين، قد أرهق بشكل خطير البنية التحتية الوطنية والأوضاع الاقتصادية والخدمات الأساسية، وفي بعض الحالات زاد من المخاوف الأمنية الوطنية. فهناك تقارير تفيد بوجود صعوبات متزايدة في كل من سوريا والأردن ولبنان في تقديم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية العامة للعراقيين. ومن ثم فقد بدأ الترحيب الحار الذي شملهم في السابق في التناقص وبدأت تزداد المخاوف العامة. وأدت الاعتبارات الأمنية إلى ازدياد عمليات السيطرة على الحدود والمزيد من القيود على الدخول.

ويجد العراقيون في الدول المجاورة أنه من الصعب بشكل متزايد إعالة أنفسهم. ومن ثم تخطى الكثير منهم فترات وجودهم القانونية في هذه الدول وأصبحوا مقيمين غير شرعيين، معرضين أنفسهم لخطر الاحتجاز أو الترحيل. ويواجه اللاجئون صعوبات في الخدمات الطبية. كما أن أطفالهم إما غير قادرين على دخول المدارس أو أن المدارس نفسها مزدحمة للغاية بحيث لا يمكنها قبول تلاميذ جدد. وتسمح بعض الدول المضيفة للعراقيين بالالتحاق بالمدارس الخاصة ولكن معظم العائلات ليس بمقدورها القيام بذلك. ويعد التأكد من الحصول على الخدمات التعليمية أمراً هاماً للأطفال النازحين، حيث يعمل ذلك على توفير الاستقرار والأمل في المستقبل خلال وقت الأزمات، كما يقدم الحماية ضد الاستغلال وسوء المعاملة. كما عمل أيضاً انتشار العائلات المنفصلة ووجود قاصرين وعائلات تعيلها النساء على زيادة الصعوبات التي تواجه العراقيين. فهناك تقارير تفيد بان الفتيات الشابات يلتزمن بشكل متزايد بالمساهمة في دخل العائلة، وأن بعض تلك الفتيات يلجئن إلى الدعارة كوسيلة من وسائل العيش. ونتيجة لذلك، تزداد حوادث العنف الجنسي، ومن ثم تزداد قابلية اللاجئين للهرب وتعرضهم للإيذاز. كما تم رصد عمالة الأطفال وأشكال أخرى من أشكال الاستغلال.

النزوح الداخلي

تستمر العمليات الإرهابية التي تقوم بها العناصر المسلحة في المناطق المختلطة في إجبار الأشخاص والعائلات على النزوح إلي المناطق ذات الأغلبية الدينية التي ينتمون إليها. كما عملت أيضا الصراعات المسلحة بين القوات متعددة الجنسيات و قوات الأمن العراقية من جهة وبين المسلحين من جهة أخرى على وجود عمليات نزوح للسكان، وخاصة في مناطق وسط وغرب وشمال العراق. ونتيجة لذلك، أصبحت المناطق المختلطة متجانسة سكانيا بشكل أكبر مما أدي إلى ظهور التجمعات الطائفية واختفاء الأحياء والمدن المختلطة.

وبالإضافة إلى العبء الذي يقع على البنية التحتية للخدمات الاجتماعية المحلية، فإن النازحين داخليا يعتبرون من وجهة نظر المجتمعات التي تستضيفهم منافسون للموارد النادرة، ومن ثم مسئولون عن زيادة أسعار الغذاء والوقود وقطاع الإسكان. كما أن هناك تمييز يمارس ضدهم منذ أن أصبحوا مسئولين عن زيادة معدلات الجريمة والدعارة. ومن ثم ازدادت إما القيود المفروضة على دخول النازحين داخلياً أو منعهم من الحصول على الخدمات الأساسية وذلك في كل من محافظات إقليم كردستان مثل دهوك و أربيل والسليمانية وفي

المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية مثل كربلاء والبصرة والنجف والمثنى وذي قار. ولا تقوم السلطات المحلية بتسجيل الأشخاص الذين يصلون إليها كأشخاص نازحين داخلياً أو تسهيل وصولهم إلى السجلات. وهناك مؤشرات تفيد بأن هناك محافظات أخرى قد تحذو حذوها. بينما اتخذت بعض الأحياء في بغداد قيود مشابهة على من يمكنه الدخول والإقامة بها.

وتمثل النساء (بنسبة ٢٨٪) والأطفال (بنسبة ٤٨٪) ثلاثة أرباع الأشخاص النازحين داخلياً. وهناك أعداد كبيرة من الأطفال دون عائل لهم، وعائلات تقوم النساء برعايتها، حيث يبقي الكثير من الأزواج والآباء في مسقط رأسهم، ويرسلون عائلاتهم إلى أماكن آمنة. ومن ثم فإن هناك مؤشرات متزايدة على حدوث عمليات عنف جنسية بين الأشخاص النازحين داخلياً وقيام القوات غير النظامية بتجنيد الأطفال. ويفتقر الكثير من هؤلاء النازحين للدخل الثابت، ويمتلكون مدخرات محدودة ولا يمكنهم تحمل أسعار الإيجارات المرتفعة.

ويقوم بعض النازحون بالاستقرار مع أقاربهم والعائلات المضيفة أو في المباني العامة: بما في ذلك المدارس المهجورة وخيم الإسكان المؤقتة.

النازحون المنسيون

هناك ما يقرب من ٤٥ ألف من اللاجئين وطالبي اللجوء من غير العراقيين في العراق، ويعيش معظم هؤلاء اللاجئين في ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر بشكل كبير. ويشكل اللاجئون الفلسطينيون الجانب الأكبر من هؤلاء اللاجئين، حيث يتمركزون في بغداد، وكانوا معرضين للاضطهاد والقتل منذ عام ٢٠٠٣. ١ ويعتقد أن هناك ما يزيد عن ٥٠٠ فلسطيني قد قتلوا. ومن ثم يستميت الفلسطينيون في الخروج من العراق في إطار جو من الرعب. ويتوقع بأن يكون هناك ما يقرب من ١٤٠٠ فلسطيني يعيشون في ظل ظروف مروعة في مخيمات اللاجئين المنتشرة عبر الحدود العراقية السورية. وتهتم مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين لدرجة كبيرة بالأحوال المعيشية لمئات الفلسطينيين الموجودين في مخيم الوليد للاجئين، حيث يعاني الكثير منهم من مشاكل صحية تتعلق بالتنفس والأمراض الأخرى، وفي نفس الوقت لا يجدون الرعاية الصحية المناسبة. فقد هربوا من القتل ليواجهوا بيئة مميتة من الحرارة الحارقة والعواصف الرملية المنتظمة. ويتم نقل المياه إلي المخيم باستخدام شاحنات كل يوم ولكن النسبة مقصورة على أقل من لتر واحد من المياه لكل شخص. واليوم، لا يجد الفلسطينيون الذي يهربون من بغداد إلى الحدود السورية مكانا يذهبون إلية سوى مخيم الوليد الذي يفتقر للبنية التحتية اللازمة للمعيشة.

يجب أن تكون مسألة تأمين حياة اللاجئين غير العراقيين، الذين لم يعودا بمأمن داخل العراق أو من هم محاصرون على الحدود، عنصراً أساسياً من عناصر الاستجابة الدولية. وهناك حاجة إلى التفكير في احتمالية الانتقال المؤقت لمجموعات معينة من اللاجئين لمناطق داخل وخارج العراق حيث يمكن تأمين الحماية لهم، كإجراء استثنائي وذلك وفقاً لكيفية تطور الموقف.

تحديات الإدارة عن بعد

سأل أحد مديري البرامج التابعة لوكالة أوروبية غير حكومية تعمل مع مفوضية شئون اللاجئين في وسط العراق "ما الهدف من الذهاب إلى بغداد؟ فأنت تعرض حياتك وحياة فريقك معك للخطر لأنهم يجب أن يعتنوا بك. ولو أن العمليات التي تقوم بها هي في الميدان، فمن غير النافع أن تذهب إلى المنطقة الخضراء. ويمكن أن تعرض حياة فريقك للخطر لو طلبت منهم الذهاب إلي المنطقة الخضراء".

منذ عام ٢٠٠٣، لقى ما لا يقل عن ٨٢ من العاملين الدوليين والعراقيين في المساعدات الإنسانية حتفهم في هجمات استهدفتهم، مما أثر بشكل دائم على الطريقة التي تعمل بها الوكالات الإنسانية في هذا الصراع. وبحلول عام ٢٠٠٣، كانت كافة المنظمات الدولية قد سحبت فرقها من العراق، إما بوقف أنشطتها أو بانتهاج طريقة جديدة للعمل. وبينما استمرت الكثير من المنظمات في عملها في شمال العراق، فإن معظم هذه المنظمات قامت بنقل فرقها المتمركزة في وسط وجنوب العراق إلى عمان أو الكويت. وتعد جمعية الهلال الأحمر العراقية، من خلال أفرعها الـ ١٨ وشبكة المتطوعين بها، هي المنظمة الوحيدة القادرة على العمل عبر كافة مناطق العراق. ولكن حتى هذه المنظمة ليست بمأمن من الفوضى التي تنتشر في العراق اليوم: ففي ١٧ ديسمبر، تم اختطاف ٣٠ من العاملين بها من أحد المكاتب التابعة لها في بغداد، ومازال ١٣ منهم مفقودين.

لقد ألزمت المخاوف الأمنية الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى باتخاذ إجراءات مثل الاعتماد بشكل رئيسي على منظمة محلية وفريق العمل بها والقيام بأنشطة عبر الحدود والقيام بعمليات إدارة عن بعد أخرى من خارج العراق. وقد ساهم ذلك لسوء الحظ في الاعتقاد بان المجتمع الدولي لم يقم بما هو كاف لتخفيف معاناة الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات التي تستضيفهم.

وهناك حاجة إلى وجود أساليب جديدة لتخفيف محنة الأشخاص داخل العراق. ويجب أن تكون عملياتنا واقعية وعملية. وقد يستلزم ذلك اعتماداً متزايداً على الصرافين والعمليات الحدودية والعمل مع الأطراف غير الحكومية ونقل مركز العمل من بغداد إلى مناطق يمكننا الدخول والعمل بها. يوجد لدى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ١١ شريكاً يقومون بتنفيذ برامج حماية ومساعدة نيابة عنها داخل العراق، بما في ذلك توزيع المساعدات غير الغذائية وتقديم ملاجئ الطوارئ وإدارة مراكز معلومات ومساعدات قانونية. وبينما يقوم الفريق القومي الخاص بمفوضية شئون اللاجئين بمراقبة الأنشطة وفقاً لخطة شهرية تصدق عليها مكاتب المفوضية في الكويت وعمان، فإنه عادةً ما يتم الاتصال اليومي بالزملاء الدوليين من خلال البريد الإلكتروني والمكالمات التليفونية.

وقد يتسبب نقص المعلومات المتاحة للمديرين الخارجيين الذين يتخذون القرارات الأمنية في حذر زائد عن الحد. فقد قال أحد العاملين بمفوضية شئون اللاجئين "يجب أن تكون القواعد الأمنية الخاصة بالأمم المتحدة أكثر مرونة بحيث يمكننا التحرك مثلنا مثل العراقيين الذين يعيشون في العراق. سوف أحدد ما إذا كان من المناسب بالنسبة لي الخروج أم لا ولن أعرض حياتي للخطر... ولكن هؤلاء الأشخاص هم أقاربنا – يجب أن نقوم بشيء". وقد يكون على العاملين في المنظمات الإنسانية العمل وفق معدل مخفف من المخاطر، وذلك حتى يقوم السياسيون بواجبهم تجاه خلق حيز إنساني آمن .

معالجة محنة النازحين العراقيين

تستحق الدول المضيفة التقدير لكرمها وصبرها والتزامها الإنساني. كما أنه من المهم أيضاً أن نعترف ونقدر الجهود المضنية التي قامت بها السلطات المحلية ومنظمات الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية داخل العراق وفي الدول المجاورة وغير المجاورة. فقد كانوا بمثابة مصدرً هامً لدعم العراقيين وتقديم الغذاء والماء والأدوية والملجأ للمحتاجين بالإضافة إلى الدعم الأخلاقي.

كما يجب أن نعترف بأن السلطات العراقية تقوم بأفضل ما يمكنها من أجل إعادة سيادة القانون ومواجهة ثقافة العنف الموجودة حالياً في العراق. وسوف يبحث العاملون في مجال المساعدات الإنسانية عن تخفيف الظروف الصعبة المتزايدة التي يواجهها النازحون الداخليون من الشعب العراقي، وذلك من خلال التوسع في تقديم المساعدات الإنسانية المباشرة لهم وللمجتمعات التي تستضيفهم.

يوجد لدى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين حساسية تجاه جوانب خاصة بالنسبة للدول التي تستضيف أعداد كبيرة من العراقيين. وهناك تحدٍ هامً، وهو تحديد ووضع الإجراءات المناسبة التي تضمن الحماية الدولية للعراقيين الذين هم في حاجة لذلك، وفي نفس الوقت تتماشى مع مخاوف الحكومات التي تتعلق بالأمن والسيادة. ويعد بناء ودعم 'حيز حماية' للعراقيين، والذي يشهد عليه الدعم الدولي لأكثر الدول المتضررة، هو أحد الأهداف الرئيسية لدى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين. وتأمل المفوضية من المجتمع الدولي أن يتعهد بدعم الدول التي تحمل على عاتقها عبء استضافة اللاجئين العراقيين.

وتتمثل أكثر العناصر أهميةً، من وجهة نظر مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، والخاصة بحماية العراقيين الذي يصلون إلي الدول المجاورة كلاجئين فيما يلي:

- الأمن
- ضمان عدم ترحيلهم
- عدم معاقبتهم بتهمة الدخول غير الشرعي
- إتاحة المساعدة الإنسانية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
- السماح بالإقامة المؤقتة وفقا لظروف معيشية مقبولة
- البحث عن حلول قوية، بما في ذلك من خلال إعادة التوطين، حتى يتاح لهم العودة الطوعية لوطنهم.

ويوصى بعملية التسجيل لتعزيز التخطيط الجيد لتلبية احتياجات المساعدة وتحديد مواطن الحاجة للحماية. وتعمل عملية التسجيل بدرجة كبيرة على تسهيل الجهود التي تبذلها الحكومة لإدارة وجود الأجانب على أراضيها بطريقة أفضل. كما أنه من الجيد تقديم وثائق عند التسجيل والتي تحمي من الترحيل.

وتعترف مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بأن الدول المجاورة للعراق لا تنظر إلى التكامل المحلي للعراقيين على أنه خيار قابل للتطبيق،

وتعترف بأن العودة الطوعية للوطن هو الحل الأفضل. ومع ذلك، فإن السماح بدخول الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وفرص الاعتماد على النفس هو أمر مطلوب لدرجة كبيرة. وتشجع مفوضية اللاجئين على وجود دعم قوي للوزارات الرئيسية التي تتأثر بدرجة مباشرة بوجود العراقيين مثل وزارات الصحة والتعليم، وذلك لتقديم تسهيلات إضافية تعود بالنفع المباشر على اللاجئين العراقيين والمجتمعات التي تستضيفهم، وأن يكونوا على استعداد للمساهمة في تعزيز الطاقة الوطنية.

وتستمر مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في التزامها بدعم السلطات العراقية في تقديم المساعدة والحماية للسكان المهجرين في العراق والمساعدة قدر الإمكان في تفادي حدوث عمليات نزوح جديدة وأيضاً تنفيذ حلول قوية. وسوف تقدم المفوضية، وفقاً للبرامج الحالية ومن خلال إطار العمل الخاص بمسئولياتها وفقا لسلسلة من وكالات اللاجئين التابعة لها، المساعدة الأساسية للأشخاص والمجموعات لتحسين الموارد المجهدة. ويشتمل ذلك على تقديم ملاجئ طوارئ للأشخاص النازحين داخلياً وإعادة إصلاح أو بناء منازل العائلات المضيفة وعمل تحسينات ذات تأثير سريع على البنية التحتية والخدمات العامة ودعم الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة الضعيفة. وفيما يخص جوانب الحماية الخاصة المتعلقة بالأشخاص النازحين داخلياً، وتكميلاً للحماية التي تقدمها الحكومة العراقية، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين سوف تستمر في مراقبة وضع هؤلاء النازحين وتقديم حماية لهم عن طريق توسيع طاقة شبكتها من مراكز المساعدات والمعلومات القانونية، ومن خلال المكاتب الإضافية والفرق المتنقلة والدعم الفني وتدريب فرق العمل. وسوف يكون الهدف من ذلك تقديم مساعدة مباشرة (في أحوال معينة، تشتمل على إعادة إصدار وثائق الهوية في حال فقدها وشهادات الحالة المدنية وشهادات الزواج والميلاد) والدفاع نيابة عن الأشخاص النازحين داخلياً والأشخاص المعنيين الآخرين بالتضامن مع أصحاب المصالح من أجل تحسين مستوى الوصول إلى الخدمات.

وهناك حاجة إلى وجود تحرك على المستوى السياسي بشكل عاجل لتحسين الوضع الإنساني وتحديد أسبابه الرئيسية. كما أنه من المطلوب وجود عمل منسق لتحديد النهج الدولي متعدد الأوجه والذي:

- يعزز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني داخل العراق
- يعزز الجهود الرامية للحد من النزوح الإجباري للسكان وذلك عن طريق إضعاف وتقليل الأسباب التي تدفع الناس إلى الهروب من منازلهم: وتختص السلطات العراقية والمجتمع الدولي في استغلال كل فرصة لتقليل الأسباب التي تدفع العراقيين إلى ترك منازلهم.
- يضمن حرية الحركة للبحث عن الأمان
- يضمن توفير الحماية وتقديم المساعدات المادية لمن تركوا العراق، وذلك بالتوافق مع القانون الدولي الخاص باللاجئين، مع إدراك أن العودة الطوعية في حال ضمان الحماية والكرامة هي الخيار الأفضل عندما يكون ذلك ممكناً
- يضع حلول فورية للمشاكل الإنسانية لأكثر المجموعات تضررا
- يبدأ في اتخاذ الإجراءات لخلق ظروف، بما في ذلك بالنسبة لإعادة إصلاح الجوانب الاقتصادية الاجتماعية للمناطق المتضررة، للسماح للعراقيين بالعودة عندما يكون ذلك ممكناً، و يقدم حلول قوية لمن لا يمكنهم العودة.
- يدعم وصول المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين بغض النظر عما إذا كان ذلك في مناطق الصراع أو المناطق التي ليس بها صراع
- يضمن عدم التمييز بالنسبة للحصول على خدمات الدولة مثل الخدمات الصحية ونسب الغذاء والوقود والخدمات التعليمية
- يعترف بحق العودة الطوعية للوطن بشكل آمن أو بالاستقرار الطوعي في مكان النزوح الحالي أو في أي مكان آخر في العراق
- يوفر طريقة أكثر موضوعية للبت في طلبات اللجوء الخاصة بالعراقيين في الدول الأجنبية
- يُقر بأن الحكومة، في الظروف الحالية، يجب أن تمتنع عن إعادة العراقيين إلى دول الجوار أو استبعادهم من مناطق وسط وجنوب العراق لإعادة توطينهم في المحافظات الشمالية الثلاث وهي السليمانية وأربيل ودهوك.

إن فرص عمل المنظمات الإنسانية في شمال العراق موجودة، بما في ذلك إمكانية توسيع العمليات من الشمال لتشمل المناطق الجنوبية. ومن الواجب أن تتعاون كافة الأطراف المهتمة بتقديم المساعدات للأشخاص النازحين داخلياً وذلك لتحقيق أفضل استخدام للموارد المحدودة في بيئة العمل الصعبة. وسوف تكون قضايا الأمن والجوانب اللوجستية وأنظمة الاتصال من العوامل الرئيسية لضمان فعالية العمليات الإنسانية في العراق للمستقبل القريب. وهناك حاجة للمحافظة على الحوار وتبادل منتظم للمعلومات وذلك من أجل العمليات الخاصة بحماية وتأمين العودة الطوعية، وأيضاً لتعبئة المساعدة الدولية ودعم العمليات الإنسانية.

وتشير العديد من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية إلى وجود وضع متدهور. ومن ثم، فإنه من الضروري التخطيط لتقديم جهود إغاثة تستهدف العراقيين المتضررين، بما في ذلك من لم ينزحوا أو يهجروا من العراق. وبالرغم من أن مسألة الأمن تبقى هي العامل الرئيسي الذي يمنع تقديم المزيد من جهود الإغاثة الخاصة بالأمم المتحدة، فإنه حان الوقت للتركيز على ما يمكن القيام به، وليس على ما لا يستطيع المجتمع الدولي القيام به.

خوسيه ريبرا (riera@unhcr.org) هو أحد كبار المستشارين السياسيين في إدارة تطوير وتقييم السياسات بالمكتب التنفيذي لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وأندرو هاربر (harper@unhcr.org) هو رئيس وحدة دعم العراق بمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين. **وللحصول على آخر معلومات خاصة بمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين حول الأزمة العراقية، برجاء زيارة الموقع التالي:**
www.unhcr.org/iraq.html

١. انظر مقالة غابرييلا وينغيرت وميشيل ألفارو بعنوان "هل يستطيع اللاجئون الفلسطينيون أن يجدوا الحماية في العراق؟" نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٦، وذلك على الرابط http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ26/10.pdf

التفاقم المتزايد في مأساة النزوح الداخلي في العراق

فالتر كيلين

نزح ما يقرب من مليونين من العراقيين ضمن حدود بلادهم، منهم أكثر من ٧٠٠ ألف نزحوا خلال فترة الأشهر الأربعة عشرة الماضية وحدها. وتشير التقارير إلى أن النزوح الداخلي لا يزال مستمراً في الوقت الحالي، وأنه ما لم تتم استعادة السلام والاستقرار في أسرع فرصة ممكنة، فإن أعداد النازحين داخلياً سوف تواصل زيادتها المطردة لا محالة.

يفر العراقيون من منازلهم بسبب العنف السائد في العراق، فوفقاً للمقابلات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة، قال معظم النازحين داخلياً أنهم تركوا ديارهم بسبب العنف الطائفي وأوضاع العنف العام والعمليات العسكرية المستمرة. وقد كانت جماعات الأقليات هي الأكثر تعرضاً لخطر الاستهداف وقد هجرت مجتمعاتها بأعداد غفيرة. وبينما سعي الكثيرون منهم للحصول على الأمان في الدول المجاورة- وكما يحق لهم ذلك بموجب القانون الدولي- فإن قطاعاً كبيراً منهم لا يتوافر لديه بعد الاستعداد أو القدرة لمغادرة البلاد. وكما تشير إحدى الدراسات الحديثة التي أجراها مشروع بروكينجز- بيرن حول النزوح الداخلي، فإن هناك أنماطاً مختلفة من النزوح. فبالإضافة إلى القطاعات السكانية التي تفر من ديارها إلى حيثما أحست بالأمان، فإن الكثير منهم قد فضلوا البقاء في منازلهم بيد أنهم وكإجراء وقائي يفترشون لنومهم أماكن مختلفة عند حلول الظلام (فيما يسمي بالنزوح الليلي) أو يمتنعون عن الذهاب إلى العمل أو المدارس (ما قبل النزوح) أو ينزحون من مكان لآخر لأكثر من مرة (وهو النزوح المتكرر) . وبرغم غياب أية بيانات منهجية في هذا الشأن، إلا أنه من الأرجح أن أولئك النازحين داخلياً هم أكثر ضعفاً وتعرضاً للأخطار من اللاجئين لسبب بسيط وهو أن النازحين داخلياً هم أكثر قرباً من مناطق الصراع التي أدت إلى نزوحهم.

وبرغم الحاجة المؤكدة للحكومات المستضيفة للعراقيين النازحين إلى الدعم في هذا الصدد، إلا أن لدى النازحين داخلياً في العراق احتياجاتهم الواضحة التي يجب التعامل معها – رغم كونها أقل وضوحاً لمن هم في خارج البلاد عنه بالنسبة للاجئين في الدول المجاورة. ومع ذلك، فإن احتياجات النازحين داخلياً تكون أكثر صعوبة في تلبيتها من تلبية احتياجات اللاجئين ممن يتمتعون على الأقل بوجود الهيئات الفاعلة لبحث متطلباتهم وقدرة الجهات المانحة على مراقبة تنفيذ البرامج.

في بعض الدول الأخرى ذات الأعداد الهائلة من النازحين داخلياً، نجد الهيئات الإنسانية الدولية تقدم مساعداتها إلى حين أن تتحسن الأحوال إلى درجة تسمح بعودتهم إلى منازلهم. بيد أن العراق هو بلا شك حالياً أسوأ مكان في العالم بالنسبة لعمل الهيئات الإنسانية الدولية. وكانت معظم الهيئات قد نقلت فرقها الدولية العاملة إلى خارج العراق بعد تفجير عام ٢٠٠٣ لمقر الأمم المتحدة في بغداد، حيث يُنظر إلى المساعدات التي تقدمها قوى التحالف العسكرية والمدنية غالباً بنظرة ملؤها الشك والريبة. وقد تعرض العاملون في حقل المساعدات الإنسانية سواء من المحليين أو الأجانب لهجمات الميليشيات المسلحة. وقد رأينا كيف أن اختطاف فريق الهلال الأحمر العراقي قد أدى بالمنظمة إلى تعليق عملياتها في بغداد لمدة شهر كامل – وذلك في وقت كانت خلاله المنظمة تقدم المساعدات لما يقرب من ربع مليون نسمة. وتعمل فرق المنظمات غير الحكومية المحلية بشجاعة لمساعدة العراقيين المحتاجين بيد أن مساعيهم للوصول إلى التجمعات السكانية المختلفة التي تخدمها تتعرض بشكل متزايد للتقويض، إضافة إلى معاناتها من نقص التمويل. وثمة خطر حقيقي يتمثل في أن هذا الفراغ في المساعدات الإنسانية قد تملأه الميليشيات المسلحة التي توفر مساعدات الإغاثة لخدمة أهدافها السياسية ممثلة في توسيع نطاق سيطرتها على الأقاليم.

وتبدو ظروف المعيشة الحالية بالنسبة للكثير من العراقيين، إن لم يكن معظمهم، باعثة على التشاؤم. ذلك إنه بالإضافة إلى النازحين داخلياً، هناك أيضاً ما يقرب من أربعة ملايين عراقي آخرين يفتقدون تأمين مصادر الغذاء وفق تقديرات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦، وجد أن ثلث السكان يعيشون في حالة من الفقر، وتتراوح نسب بطالة العراقيين بين ٢٠ و ٦٠٪ في بعض المناطق. ويعاني السكان من نقص في مصادر الكهرباء والمياه النظيفة. وقد تعرض قطاع الخدمات الصحية على الأخص لانهيار كبير نتيجة لنزوح أطقم الأطباء المدربين وغياب التجهيزات الطبية. ويعاني النازحون داخلياً، والذين تم اجتثاثهم من المجتمعات التي عاشوا وتربوا فيها، من صعوبات خاصة ويُجابهون باستحالة الحصول على الخدمات العامة المتواجدة بالفعل.

أولويات العمل

بينما نجد أن لدى النازحين داخلياً الكثير من الاحتياجات، أجد نفسي راغباً في التأكيد على ثلاث أولويات للعمل لحماية أولئك ممن يتم تهجيرهم ضمن حدود العراق.

أولاً، تتحمل الحكومة الوطنية مسؤولية حماية ومساعدة مواطنيها النازحين، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي. وقد بذلت وزارة المهجرين والمهاجرين والهلال الأحمر العراقي وعدد من المنظمات العراقية غير الحكومية الشجاعة جهوداً مخلصة لمساعدة النازحين داخلياً، بيد أن مشاكل النزوح لا تزال قائمة. فعلى سبيل المثال، ثمة تقارير تفيد بمجابهة النازحين داخلياً لبعض المشاكل في الاستفادة من نظام التوزيع العام والذي يعتمد عليه العراقيون في الحصول على حصصهم اليومية من الغذاء. وفي بعض الحالات، يُطلب إلى النازحين داخلياً العودة إلى مجتمعاتهم الأم لتسجيل أحقيتهم في هذه الحصص. وحتى في الحالات التي يتسنى فيها لهؤلاء التسجيل تمر فترات تأخير طويلة قد تمتد لبضعة أشهر قبل أن يتم إقرار ومنح هذه الحصص. وكإجراء ضروري طارئ، فإني أحث هنا الحكومة العراقية على أن تتخذ الخطوات الضرورية لضمان قدرة السكان الذين يتم تهجيرهم من مجتمعاتهم على تلقي حصصهم الغذائية في المجتمعات التي استقروا فيها، وبحيث لا يتوجب عليهم العودة ثانية إلى مسقط رأسهم لإعادة تسجيل حصصهم، وأن يتم اتخاذ إجراء فوري بشأن العراقيين المهجرين ممن لا يمتلكون المستندات الضرورية لضمان استمرار استفادتهم من نظام التوزيع العام.

ثانياً، ثمة تقارير تفيد بأن بعض المحافظات العراقية تقوم بتقييد دخول النازحين داخلياً إلى داخل حدودها وحده. ورغم صحة الإدعاءات بأن وصول أعداد كبيرة من النازحين داخلياً يزيد من العبء على الموارد المتاحة ويمكن أن يخلق توتراً مع المجتمعات المستضيفة لهم، إلا أنني أود التأكيد على أن المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي ، والتي تم إقرارها بالإجماع في مؤتمر القمة العالمي في سبتمبر عام ٢٠٠٥ "كإطار دولي هام لحماية الأشخاص النازحين"، تنص على منح حرية التجوال

لقد فر هذا الشاب العراقي مع عائلته من منزله بعد موجة من الاختطافات في منطقته. وهم يسكنون الآن في شمال العراق حيث يعمل في مخبز محلي لإعالة عائلته

للأشخاص النازحين داخلياً ضمن حدود بلادهم. وبالتالي فإن لدى الناس حق أساسي في السعي للفرار من مناطق العنف من خلال الانتقال إلى مكان آخر ضمن حدود بلادهم. وينبغي أن تبحث السلطات المحلية الوسائل الضرورية لضمان عدم تعرض النازحين داخلياً لأي شيء مما يعوق مساعيهم لإيجاد الملاذ الآمن والحماية ضمن حدود العراق. مع التعرف في نفس الوقت على التحديات التي يفرضها وصول النازحين داخلياً بالنسبة للحكومات المحلية، وهنا ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية العراقية والمجتمع الدولي لإيجاد الوسائل التي من شأنها أن ترفع من قدرة السلطات المحلية على الاستجابة لاحتياجات النازحين داخلياً وتخفيف الضغوط الواقعة على الخدمات العامة في المجتمع المستضيف. وهنا تحتاج السلطات المحلية للدعم كي تتمكن من توفير القوت والمأوى لمن يعيشون ضمن نطاق اختصاصاتها، وذلك بدلاً من أن تشيح بوجهها عن الضعفاء المتلهفين على فرص للأمان.

وختاماً، فإن معظم النازحين داخلياً في العراق يقومون إما باستئجار المنازل، أو يلجأون للعيش مع عائلاتهم أو أصدقائهم أو يعيشون في مبان مهجورة من نوع أو آخر. والبعض من هؤلاء يواجهون الطرد، بينما يعاني البعض الآخر من زيادة التوتر مع العائلة أو الأصدقاء المستضيفين وكثير منهم يواجهون خطر التشرد. ويفتقد الكثير من النازحين داخلياً مصادر المياه النظيفة ومرافق الرعاية الصحية. وعلى حين نجد أن معظم المحافظات العراقية قد أنشأت نوعاً من أنواع المعسكرات للنازحين داخلياً، إلا أن أقل من ١٪ من النازحين يعيشون في هذه المعسكرات. ولا ينبغي استخدام المعسكرات إلا كملاذ أخير. وبرغم أن معسكرات النازحين داخلياً قد تضم بعض المنافع – أبرزها القدرة على توفير الخدمات العامة للفئات النازحة – إلا أنها تعاني في الوقت ذاته من بعض العيوب الخطيرة. وأبرز هذه العيوب التي نلحظها، ومع الأخذ في الاعتبار حقيقة أحداث العنف الطائفي المتزايدة في العراق، تتمثل في أن نقل النازحين داخلياً للمعسكرات يمكن أن يخلق تهديدات أمنية أو تضحيات بجماعات النازحين الذين يتم في العادة لم شملهم معاً. كذلك فإن المعسكرات مكلفة في بناءها والمحافظة عليها وقد تخلق أعراض الاتكالية التي قد يصعب التغلب عليها عندما تتحسن الأحوال. وعلاوة على ذلك، فإن واقع الخبرة التي تراكمت إلى الآن بشأن هذه المعسكرات في العراق يشير إلى أن هذه المعسكرات ليست ملائمة اجتماعياً لمعظم العراقيين وأنه من الضروري البحث عن وسائل بديلة.

إن السماح للنازحين داخلياً بالعيش ضمن مجتمعات قائمة يقوي من روابطهم بالمجتمع ويزيدها متانة. وبدلاً من تخصيص الموارد للمحافظة على المعسكرات، يمكن منح هذه الموارد للعائلات بشكل يسمح لها ببناء حجرة إضافية في منازلهم لإيواء واستضافة أفراد العائلات النازحة. ويمكن تشجيع المجتمعات في العراق على تشييد مبان شبه دائمة للنازحين وكذلك توسيع نطاق الخدمات العامة في هذه المجتمعات بما يستوعب احتياجات النازحين. وبالأخذ في الاعتبار تضاؤل فرص الإسكان في العراق، نجد أن هذه الأبنية يمكن الاستفادة منها في طور إعادة الإعمار. فبالنسبة للنازحين داخلياً ممن لا يستطيعون العيش وسط أفراد عائلاتهم، يمكن أن تكون إمكانية استخدام المباني العامة غير الأساسية كملاجئ مؤقتة حلاً وجيهاً. ومع ذلك، فإذا ما أنشئت معسكرات النازحين داخلياً، فلا يجب أن يكون هذا بأي حال من الأحوال دافعاً لإكراه الناس على الإقامة فيها، سواء بالقوة أو بربط الإقامة فيها باستلام المساعدات. أضف إلى ذلك ضرورة أن يتمتع جميع الأشخاص النازحين بالحق في الحصول على المساعدات وفتح الخدمات المتاحة أمامهم- حتى ولو لم يختاروا العيش في المعسكرات.

تواجه مساعي الاستجابة لاحتياجات الأشخاص النازحين داخلياً في العراق العديد من التحديات، منها في المقام الأول، الوسائل التي من شأنها تأمين الحماية لقطاعات المدنيين في العراق ضد تهديدات النزوح العشوائي وكذلك الوسائل التي من شأنها تعيين أشخاص مسؤولين يتولون مسؤولية تنظيم هذه الحماية وذلك على وجه عاجل. إلا أنه وحتى انتهاء العنف وحتى يتمكن الناس من جديد على العودة لمجتمعاتهم أو إيجاد حلول عملية لهذا، تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية، وكما تنص على ذلك المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي، لضمان إسباغ مظلة الحماية والمساعدات على الأشخاص من غير القادرين على إيجاد حل آخر سوى النزوح القسري والبقاء في العراق. وإني لآمل في أن يقوم المجتمع الدولي، شاملاً هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بتركيز مساعيه على النازحين داخلياً في العراق والسعي لوسائل تفلح في تدعيم جهود الحكومة العراقية في هذا الشأن.

فالتر كيلين (walter.kaelin@oefre.unibe.ch) ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق النازحين داخليا.

١. أشرف الخالدي وفيكتور تانر، "العنف الطائفي: الجماعات الأصولية تدفع إلى النزوح الداخلي في العراق". www.brookings.edu/printme.wbs?page=/fp/projects/idp/200610_displacementiniraq.htm

٢. www.brook.edu/fp/projects/idp/gp_page.htm

مهمة لا يُحسد عليها

عبد الصمد رحمن سلطان

تتحمل وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية مسؤولية كل ما يتعلق بشؤون النازحين واللاجئين في العراق من العراقيين وغير العراقيين.

وتاريخ النزوح والتشرد في العراق يعود لفترات طويلة، خصوصا في ظل النظام السابق، لكن العراق شهد ازدياد في تلك الحالات بعد سقوط النظام في أبريل ٢٠٠٣ نتيجة للانفلات الامني الذي صاحب انعدام مؤسسات الدولة، كما تفاقم الوضع مع تصاعد العمليات العسكرية لمحاربة الارهاب والعمليات الإرهابية والهجومات الإنتحارية التي طالت جميع شرائح المجتمع بما فيهم موظفو الوزارة أنفسهم، وخلفت عشرات الالاف من العوائل النازحة في داخل العراق وخارجه.

وبالتالي برزت الحاجة الملحة لانشاء وزارة تعني بهؤلاء النازحين والمهجرين وتدافع عن حقوقهم وتنسق الجهد الانساني والفعل الميداني باتجاه خدمة هذه الفئات التي ستصبح فيما بعد فئات للعناية. وبناءً عليه قرر مجلس الحكم في آب ٢٠٠٣ تشكيل وزارة المهجّرين والمهاجرين تبعه قرار سلطة الائتلاف الموقتة رقم ٥٠ في كانون الثاني ٢٠٠٤. وتشكلت الوزارة بعدد بسيط من الدوائر بدون دائرة تخطيط أو دائرة للفروع.

ولكن تثابر الوزارة على العمل بشكل وثيق مع المجموعة العنقودية المختصة بشئون اللاجئين والنازحين وهي برئاسة المفوضية السامية لشئون اللاجئين ونيابة المنظمة الدولية للهجرة، كما نجحت الـوزارة في فتح مكاتب في خمسة عشر محافظة تمثل محافظات العراق عدا كردستان. وقد نجحت وخلال أقل من سنة من إنشائها في تحقيق نتائج إيجابية خلال هذه الفترة القصيرة مثل إعادة آلاف اللاجئين الذي نزحوا إلى إيران والسعودية ولبنان إلى مواطنهم.

وعلى الرغم من كل هذا، ورغم صغر حجم كادر الوزارة الذي لا يتجاوز ٦٥٠ موظف بما فيهم الحرس، والصعوبات التي تم ذكرها أعلاه، إلا أنها تحملت مسؤولية توزيع المواد الاغاثية الطارئة وتؤمن ضمان اجتماعي ومنح مالية وغيرها، كما قامت بتنفيذ المسوحات الميدانية إما مباشرة او عن طريق الشركاء وناضلت من اجل رفع بعض القوانين المجحفة مثل قانون ٦٦٦ لعام ١٩٨٢ والقاضي بسحب الجنسية العراقية من الكرد الفيلية وعملت الكثير من اجل مساعدة العوائل النازحة مثل نقل الطلبة والموظفين وتوظيف النازحين. إضافة إلى التنسيق مع هيئة نزاعات الملكية العراقية والتعاون مع وزارة حقوق الإنسان للدفاع عن حقوق النازحين، إضافة إلى المتابعة مع وزارة حقوق الانسان في موضوع المقابر الجماعية ضحايا النظام السابق وايصال الحقائق عن ذوي وابناء المهجرين من الشهداء الى ذويهم، علما ان مكتب بغداد فقط يتعامل مع ٧٠ منظمة محلية.

أدارت الوزارة اللجنة الوزارية التي تشكلت قبل أكثر من ستة اشهر لمعالجة مشاكل النازحين التربوية والصحية وغيرها ضمن توجيهات فخامة السيد رئيس الوزراء، وإنشاء مذكرة تفأهم مع الدنمارك وغيرها لغرض التفاهم بشأن اللاجئين العراقين في تلك الدول لحماية حقوق فئات المواطنين العراقين فيها، إضافة إلى متابعة السجناء العراقين في أمور تتعلق بالاقامة واللجوء غير الشرعي وتجاوزات على الحدود في كل من لبنان وروسيا وسوريا وبريطانيا.

أما على مستوى اللاجئين الفلسطينيين كما اسلفنا ان الوزارة تقوم بدفع ايجارات هؤلاء من ميزانية المفوضية السامية لشوون اللاجئين ومتابعة احوالهم، إضافة إلى أدارة قضية مخيم مخمور بالتنسيق مع اقليم كردستان ووزارة الامن الوطني والمفوضية السامية لشوون اللاجئين لغرض التوصل الى اتفاقية دولية لحسم قضية الأكراد الاتراك و ايجاد سياسة خاصة بعديمي الجنسية.

وخلافا للوزارات الأخرى التي تم تأسيسها في العراق مع بداية تأسيس الدولة، لا تتمتع وزارتنا بالإرث الإداري أو المؤسساتي، إضافة إلى عدم توفر الخبرات اللازمة في مجالي التهجير والنزوح، وهناك حاجة ماسة لتعزيز قدراتها والعمل مع المجتمع المدني. ومازالت الوزارة تحتاج الى تقوية قدرات كوادرها والمشاركة بشكل اكبر مع المجتمع المدني، ومابزال هناك غموض لدور الوزارة الحديثة هذه في مضمونها على العراق حتى على افراد من الحكومة نفسها . لكن تبقى الوزارة بحاجة لدعم الشركاء ونقل الخبرات وتبادل البيانات والدعم المالي، ومن غير هذا كله بالاضافة الى إسناد الحكومة لن تقوم هذه الوزارة بالدور المطلوب منها بالشكل الصحيح.

من أهم انجازات هذه المرحلة وضع قانون داخلي للوزارة وهيكل تنظيمي مفصل جدا يشمل الوصف الوظيفي والمتطلبات الوظيفية لأصغر الموظفين فيها وصل عدد صفحاته الالفين بالتعاون مع المجتمع الدولي بحيث اصبحت الوزارة ولأول مرة بالعراق تمتلك وصفا وظيفيا على طراز حديث جدا وبنكهة عراقية تلاقي متطلبات واحتياجات العراق.

كما تسعى الحكومة العراقية إلى إعادة العوائل المهجرة إلى منازلها عن طريق تطبيق خطة فرض القانون، لكن

عائلة عراقية عربية نزحت إلى الشمال تمشي عبر الحي الكردي الذي يسكنون فيه الآن.

UNHCR/ ل. بروكس

لن يكون بالإمكان تطبيق هذا إلا عن طريق فرض الأمن والقانون في بغداد حيث أن حل مشكلة بغداد سيساهم إلى حد كبير في حل هذه المشكلة في بقية أنحاء العراق.

لكن من الهام إدراك أنه يصعب على العراق تحمل ودعم زيادة مفاجئة وكبيرة في عدد السكان وبالتالي من الضروري عدم تشجيع اللاجئين خارج العراق على العودة والمطالبة بإعادة الملكية ضمن الظروف الحالية، بل الانتظار حتى تحقيق استقرار في الوضع وبناء القدرات المحلية في العراق.

ومن الجدير بالذكر في الختام أن مشكلة النزوح في العراق هي مشكلة إقليمية تحتاج إلى تظافر الجهود المحلية، والإقليمية، والدولية لحلها فهي ليست مشكلة العراق والعراقيين فقط بل يتجاوز تأثيرها الحدود الوطنية.

يشغل الدكتور عبد الصمد رحمن سلطان منصب وزير المهجّرين والمهاجرين في الحكومة العراقية.

"الحكومة العراقية ترحب بتحمل مسؤولياتها وواجباتها نحو مواطنيها أين كانوا، ولن نتخلى عنهم. والعراق يستثمر بشكل كبير في مواطنيه من الرجال والنساء والذين رغم تركه لوطنهم ما يزال هذا الوطن في قلوبهم وعقولهم. وعلينا

وكان مفهوم هذه الوزارة ومبدأ عملها جديد في العراق حيث تعنى مثل هذة الوزارة ولأول مرة بشؤون التنسيق أكثر من التنفيذ وهو مفهوم جديد لم يعتد عليه العراقيون الذين يتوقعون من الدوائر الحكومية تقديم الخدمات لا المطالبه بها لصالحهم أو التنسيق مع الآخرين ليقدموا هذه الخدمات . علينا العمل على وقف هجرة العقول. ولقد كان العراق يفخر ببنى تحتية من الطراز الأول على المستوى الدولي بما فيها المستشفيات والجامعات والمؤسسات العلمية إضافة إلى طبقة وسطى حيوية ونشطة. وعلينا التأكيد على الروابط الوطنية مع طبقات المجتمع في المنفى لكي يعودوا للمشاركة في المهمة الضرورية في بناء المؤسسات والبنى التحتية والمجتمع المدني في وطننا. ويشكل الوضع الحالي للعديد من العراقيين الذين أرغموا على ترك أرضهم وأوطانهم تحدياً كبيراً، لكنه يشكل أيضاً عارضاً من عوارض الفترة الانتقالية الصعبة التي يمر بها وطننا، كما يشكل دليلاً على إمكانية تسرب آثار ووقع انعدام الاستقرار في العراق عبر الحدود إلى الدول المجاورة. وبالتالي يعزز الوضع ضرورة دعم العراق بشكل فعال وبنية حسنة، كما يذكر المنطقة والمجتمع الدولي إجمالاً بضرورة العمل والتعاون للمساعدة على تحقيق الاستقرار والسلام في العراق لمصلحة الجميع."

هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي في خطابه في المؤتمر الدولي حول الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للاجئين والنازحين داخليا داخل العراق وفي الدول المجاورة، جنيف ١٧ أبريل ٢٠٠٧.

على المجتمع الدولي تحمل عبء لاجئي العراق

مخيمر أبو جاموس

يكلف وجود الأعداد الكبيرة للمواطنين العراقيين الأردن بليون دولار تقريباً في السنة. ومثل الدول المجاورة الأخرى فإننا نحتاج لمساعدة عاجلة كي تتمكن مؤسساتنا المحلية من الاستمرار في تقديم الخدمات للمواطنين العراقيين المقيمين في الأردن.

يرتبط الأردن بالشعب العراقي بروابط تعود للعلاقات الودية التاريخية، والتفاعل المستمر بين الشعبين والذي نحن ملتزمون بالحفاظ عليه. إننا نقف بجانب البلد المجاور لنا، أملين أن يتغلب على الصعوبات التي تواجهه، وأن يحصل على استقلالية أرضه وشعبه وأن يعود السلام مرة أخرى بحيث يمكنه استئناف دوره في بناء الاستقرار والازدهار في المنطقة.

لقد كان الأردن مقصد مئات الآلاف من المواطنين العراقيين، من جميع قطاعات السكان العراقيين الذين دائماً ما وجدوه ملجأ آمنا لهم ومرحبا بهم على مر العديد من العقود. لقد أدت التطورات التي جرت في السنوات الأربعة الأخيرة إلى ازدياد عدد العراقيين المقيمين في الأردن. والطريقة التي يتعامل بها الأردن مع المواطنين العراقيين داخل أراضيه مبنية على العلاقة القديمة بين البلدين وعلى إرادة القيادة السياسية الأردنية التي تؤمن بأن تقديم الخدمات والعناية الإنسانية هي أمر مهم لأبعد الحدود.

ولكن قدرات وموارد بلادنا تضع قيودا على تقديم تلك الخدمات حيث تواجه المملكة ضغوطات خطيرة من ناحية الموارد الطبيعية والبنية التحتية والسعة الاقتصادية، ناهيك عما قد تحملته البلاد في الماضي بسبب تدفق موجات الهجرة المستمرة وخاصة الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، لقد كفل الأردن للعراقيين الذين يبحثون عن مأوى أمن ضمان إعطائهم فرصة مميزة لتحقيق ذلك. ومن الناحية العملية، يستفيد المواطنون العراقيون من العديد من الخدمات التي يحصل عليها المواطنون الأردنيون. ومن الأمثلة على ذلك أن المدارس الأردنية الخاصة تستقبل الأطفال العراقيين مقابل رسوم رمزية في جميع المراحل الدراسية. وعلى نحو مشابه، يقدم الأردن الخدمات الصحية للمجتمع العراقي في جميع منشآت وزارة الصحة وحتى الرعاية الصحية الوقائية مجانا.

إن تقديم هذه الخدمات أدى إلى إلقاء عبء كبير على ميزانية الحكومة، حيث ما تزال الحكومة تدعم العديد من السلع والخدمات دعما كبيرا. ومن الجدير توضيح أن دعم الحكومة لقطاعات المياه والكهرباء لا يفرق أو يميز بين مواطن أو زائر أو مقيم في الأردن. ويكبر هذا العبء عندما نتذكر أن الأردن هو واحد من بين أكثر الدول التي تعاني من نقص المياه. إن الطلب المتزايد على جميع الخدمات أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم والضغط على اقتصادنا الوطني. ويؤدي هذا الضغط إلى زيادة في تكاليف المعيشة لجميع الأردنيين، ويؤثر بوجه خاص على المجموعات المستضعفة في مجتمعنا.

إن الأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق حاليا، بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة للوافدين من العراق إلى الأردن، تزيد من الضغوطات الأمنية على بلادي. لقد أدى هذا إلى زيادة كبيرة في الإنفاق على إجراءات الطوارئ وأخذ الحيطة والحذر من أجل الحفاظ على عنصر الاستقرار

لاجئون عراقيون في الأردن

UNHCR / ب. ساندس

التام الذي لاغنى عنه والذي يسعى الأردن إلى ضمانه لشعبه وللمقيمين على أراضيه.

تشير التقديرات الأولية إلى أن التكلفة العامة لتواجد الأعداد الكبيرة من المواطنين العراقيين على اقتصادنا الوطني لا تقل عن بليون دولار في السنة. ولاكتشاف الحجم الحقيقي للضغط الذي يتعرض له بلدنا ولتحديد الاحتياجات الناجمة عن تواجد مئات الآلاف من العراقيين في الأردن، فقد تعاقدت الحكومة مع مجلس خبراء معهد البحث النرويجي (فافو) لإجراء مسحا. سيحدد هذا المسح عدد العراقيين في الأردن، وسيحلل وضعهم الحقيقي وسيقيم احتياجاتهم. إننا ممتنون للحكومة النرويجية لتمويلها لهذه الدراسة.

ستقوم الحكومة بتوصيل نتائج التقرير إلى الدول الصديقة والمنظمات الدولية وإلى جميع الأطراف المعنية من أجل ضمان الحصول على دعم ومساعدات المجتمعات الدولية للأردن لتقديم أفضل أشكال الرعاية والدعم للمواطنين العراقيين. إننا نأمل أن يقف المجتمع الدولي إلى جانبنا في هذه القضية الإنسانية. ونأمل أن تُدعم جهودنا بالمساعدات الاقتصادية التي ستُمكن مؤسساتنا الوطنية، وخصوصاً خدماتنا التعليمية والصحية، من الاستمرار في تقديم جميع أنواع الخدمات للمواطنين العراقيين المقيمين في الأردن.

إننا على يقين بأن أي مساعي تُبذل لتخفيف المعاناة عن العراقيين الذين يعيشون خارج العراق لن تكون بديلا عن استعادة الاستقرار والمصالحة الوطنية للشعب العراقي مرة أخرى. والأردن سيستمر في التعاون مع الحكومة العراقية من أجل إيجاد السبل لتعزيز علاقات العراقيين المقيمين في الأردن مع وطنهم. إننا لا زلنا نبحث عن سبل لإشراك هؤلاء المواطنين في أي مساعدة قد تستطيع حكومتهم تقديمها في الوقت الذي تواجه فيه هذه الظروف المنقطعة النظير.

لقد أكد الأردن مـراراً وتكراراً على التزامه بـأن يستمر بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حسب مذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٩٨. ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الدول المضيفة لم يكن لها دور في الظروف التي أدت إلى وقوع الأزمة الإنسانية الحالية. إننا بحاجة إلى الإرادة السياسية الدولية لدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لنقل اللاجئين المسجلين والمعترف بهم إلى دول ثالثة. ويجب أيضاً تقديم الدعم لمساعدة العراقيين على البقاء في وطنهم، خاصة في المناطق التي يمكن توفير الأمن فيها بالتعاون مع الحكومة العراقية. إن تحقيق ذلك سيشجع العراقيين على البقاء في العراق من خلال تسهيل عملية نقلهم من المناطق الخطرة إلى المناطق الأكثر أماناً حتى تعود الأمور كما كانت عليه في أماكن إقامتهم الأصلية.

مخيمر أبو جاموس / الأمين العام لوزارة الداخلية، المملكة الأردنية الهاشمية.

١. www.fafo.no

اللاجئون العراقيون في سورية

فيصل المقداد

شهدت المنطقة مع بدايات ربيع عام ٢٠٠٣ حركة نزوح كبيرة من العراق إلى بلدان الجوار. وكانت سورية أولى الدول التي شكلت هدفاً لهذا اللجوء نتيجة للعلاقات التاريخية بين الدولتين ولأن الانظمة المعمول بها في سورية لا تتطلب منهم الحصول على تأشيرة دخول.

وقدمت سورية للاجئين العراقيين ولازالت الرعاية والمساعدة بالرغم من محدودية الإمكانيات المادية. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مطلع العام الحالي ٢٠٠٧ إلى أن عدد العراقيين اللاجئين في سوريا تجاوز ١,٢ مليون في دولة لا يزيد عدد سكانها عن ١٨ مليون نسمة، أي بنسبة ١٥٪ . وكان لهذا العدد الكبير من القادمين أثر بالغ على جميع مناحي الحياة في سورية، خصوصا الخدمات التي توفرها الدولة لمواطنيها حيث شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية والعقارات والسلع الأساسية إضافةً إلى الضغط الذي يشكله هذا العدد المفاجئ على البنى التحتية والاقتصادية.

لقد أدى الارتفاع المفاجئ في عدد السكان إلى ارتفاع تكاليف جميع مناحي الحياة حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والسلع الرئيسية بنسبة ٣٠٪. كما ارتفعت أسعار العقارات بنسبة ٤٠٪ والإيجارات بنسبة ١٥٠، بينما بلغت الزيادة في نسبة استهلاك المياه ٢١٪ حيث بلغت تكلفة خدمة اللاجئين العراقيين من مياه الشرب والصرف الصحي وحدهم ٦,٨ مليون دولار أمريكي السنة الماضية وهي تكاليف تتكفل بها الحكومة. كما بات اللاجئون العراقيون يشكلون عبئاً على أسواق العمل بمختلف مجالاته مما زاد في معدلات البطالة في البلد حيث بلغت ١٨٪ في العام ٢٠٠٦.

تتزايد الحاجات الإنسانية الصحية للعراقيين الوافدين خاصةً النساء والأطفال وكبار السن حيث تبلغ نسبة الأطفال ما بين ٥ و١٨ عاما ٣٤,٥٪. وتسعى الحكومة السورية بما يتوفرلديها من إمكانيات إلى تلبية هذه الاحتياجات بما فيها إجراء العمليات الجراحية اللازمة والعناية الصحية واللقاح ضد الأوبئة وتطعيم الأطفال، علما بأن الخدمات الصحية والعناية الطبية مجانية في جميع المشافي الحكومية والمستوصفات العامة.

وأدى ذلك إلى أزمة في الرعاية الصحية نتيجة نقص الأسرة الشاغرة في المشافي حيث تقدر تكاليف علاج اللاجئين العراقيين في مستشفيات وزارة التعليم العالي وحدها حوالي ١٦٣ ألف دولار أمريكي للعام ٢٠٠٦ فقط، كما وفرت جمعية الهلال الأحمر السوري العلاج والعمل الجراحي لحوالي ٧٣٠ عراقي في نفس العام. بالتالي هناك حاجة ماسة لتجهيز مشفيين بسعة ٢٠٠ سرير، مع تأسيس عدد من المستوصفات لخدمة حوالي ١,٢ مليون عراقي مع ما يلزم من أدوات ومعدات.

إن التعليم الأساسي في سورية مجاني، بينما كلفة التعليم العالي رمزية عادة مما أدى إلى تزايد أعداد الطلاب والتلاميذ وهذا ما نجم عنه اكتظاظ في المدارس وقاعات الدراسة وقد انعكس هذا سلباً على سوية المعرفة والتعليم والحالة الصحية للتلاميذ والمعلمين. وستسبب عدم القدرة على استيعاب المزيد من التلاميذ إلى ارتفاع نسبة التسرب من المدارس وبالتالي هناك حاجة ماسة لتوسعة المدارس القائمة ولبناء حوالي ١٠٠ مدرسة لاستيعاب كل هؤلاء الطلاب لضمان وقف حالات التسرب مع ضرورة تأمين كل المسلتزمات الضرورية وتقدر الكلفة الإجمالية بحوالي ٦٠ مليون دولار أمريكي.

تقدر نسبة العائلات العراقية اللاجئة في سورية التي تفتقر إلى معيل بحوالي ٢٧٪ وفقاً لتقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، إضافة إلى العائلات التي يعنيها معيل واحد، غالبا المطلقات والأرامل، لهذا، ومع واقع الحرب في العراق نجم عن هذا أوضاع جديدة لم تكون مألوفة من قبل في سورية أو في العراق حيث اضطرت الظروف بعض العائلات إلى العمل في الدعارة أو تشجيع

يسكن العديد من العراقيين اللاجئون في دمشق في حي السيدة زينب

© UNHCR/ريتشارد

عائلة عراقية تعمل على ملء استمارة للتسجيل كلاجئين في مركز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خارج دمشق.

بناتهن على العمل في هذا المجال، وهو أمر يخالف عادات المجتمعين السوري والعراقي.

كما أدت الظروف المعيشية القاسية إلى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال وبالتالي التسرب من المدارس إضافة إلى دواعي الأمن والسلامة الناجمة بسبب عدم توفر المراكز الثقافية والترفيهية الكافية أو رياض الأطفال والملاعب. وهناك حاجة ماسة أيضا لتوفير العناية المناسبة لكبار السن، سواء كانت الطبية منها أو الاجتماعية، إضافة إلى توفير العناية والرعاية للمعاقين من الوافدين تعود أسباب أكثر من ثلثها إلى إصابات الحرب. وبالتالي هناك حاجة ماسة إلى دعم هذه العائلات المحتاجة وتأسيس دور لرعاية ضحايا الحرب والتهجير وكبار السن والأطفال خصوصاً الأيتام منهم، إضافة إلى دور رعاية المعاقين وتوفير المرافق اللازمة لهم. وبالطبع، يتطلب مثل هذا الأمر تدريب أطر بشرية للتعامل مع هذه الفئات لتوفير الرعاية الجسدية والنفسية والاجتماعية ولإعادة تأهيلهم في مجتمعاتهم الأصلية بعد انتهاء الحرب واستقرار الأوضاع.

أدى الاكتظاظ السكاني وتدني مستوى المعيشة إلى ارتفاع نسبة الجريمة بما يزيد عن ٢٠٪ في أماكن تواجدهم، إضافة إلى ظاهرة بروز أنواع جديدة من الجرائم لم تكن مألوفة من قبل سواء لدى المجتمع العراقي أو السوري مثل الخطف وطلب الفدية والابتزاز، إضافة إلى تورط الجريمة المنظمة في أعمال الدعارة والقتل والترويع. وقد بلغت الزيادة في نفقات حفظ الأمن أكثر من ١٥ مليون دورا أمريكي، إضافة إلى تزايد الأعباء الأمنية الملقاة على عاتق الشرطة السورية وسلطات حفظ وتطبيق الأمن خلال عام ٢٠٠٦.

خاتمة

تشكل أعداد اللاجئين العراقين كتلة بشرية هائلة مقارنة بعدد سكان المنطقة حيث تقدر بعض الجهات أنها تزيد عن عدد اللاجئين في دول المجتمع الأوروبي مجتمعة مما جعل البنى الاقتصادية والتحتية في سورية ترزح تحت عبء كبير، إضافة إلى امتداد تأثيراتها السلبية على واقع الخدمات الاجتماعية والصحية.

وقد بلغت قيمة المعونات والمساعدات التي قدمتها سورية للاجئين العراقيين على أراضيها خلال السنتين الماضيتين فقط (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) حوالي ١٦٢ مليون دولار أمريكي، ومن المقدر في ضوء استمرار ارتفاع أعداد اللاجئين العراقيين القادمين إلى أن تبلغ تكلفة دعم ومساعدة اللاجئين العراقيين خلال السنتين القادمتين أكثر من ٢٥٦ مليون دولار أمريكي للمتابعة في الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والصحية والتعليمية.

ومن الضروري برأينا اعتراف المجتمع الدولي بما يلي:

- ضرورة إيجاد حلول سياسية للأزمة في العراق.
- إقرار المجتمع الدولي بوجود هذه الأزمة الملتهبة والملحة الناجمة عن الأوضاع الراهنة في العراق والتي تسببت في تشرد ونزوح أكثر من ٤ ملايين عراقي، مع ضرورة زيادة وتيرة التعاون الدولي وتعزيزه الفعلي لمواجهة الأزمة.
- الأعباء الملقاة على عاتق دول الجوار والتي ترزخ تحت وطء هذه الأعباء
- إدراك أن أي تدهور في الوضع سيؤدي لا لزيادة عدد المهجرين والنازحين فحسب، بل وإلى تدهور الوضع في المنطقة ككل.
- الضرورة العاجلة لتوفير الدعم المالي لتغطية تكاليف توفير الخدمات للاجئين العراقيين في سوريا، إضافة إلى بناء القدرات لدي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مثل منظمة الهلال الأحمر السوري.
- الحاجة لتوفير الأموال اللازمة لمشروعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكلات الإنسانية الأخرى لمساعدة النازحين واللاجئين في دول الجوار
- أهمية تقديم المساعدة والتمويل لدعم حق اللاجئين العراقيين والنازحين العراقيين في العودة إلى ديارهم، مع التأكيد على أن حل مشكلة اللاجئين يتمثل في توفير الظروف الملائمة لعودتهم.

الدكتور فيصل المقداد هو نائب وزير الخارجية في الحكومة السورية.

إعادة التوطين

فينسنت كوشيتيل

لا تسنح فرصة إعادة التوطين، باعتباره حل دائم ووسيلة للحماية، إلا لنسبة ضئيلة من اللاجئين في العالم. وقد شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في عملية واسعة النطاق لإعادة توطين اللاجئين العراقيين، لكن الأماكن محدودة، ودرجة 'الضعف' هي التي ستحدد في نهاية المطاف احتمالات التوطين.

وفي ديسمبر ٢٠٠٦، ذكرت الوثيقة المنقحة للمفوضية بعنوان "تشاورات العودة والموقف بشأن الحماية الدولية لاحتياجات العراقيين خارج العراق" أن الأوضاع شديدة التوتر في وسط العراق وجنوبه مع احتمال كبير في استمرار القتال وانعدام الأمن بصورة متزايدة. وذكرت أنه "لا تجب إعادة أي عراقي من جنوب أو وسط العراق قسرا حتى يحين الوقت الذي يكون هناك تحسن كبير في حالة الأمن وحقوق الإنسان في البلاد". ولا تعتبر العودة الطوعية خيارا ممكنا في هذا الوقت. ونظرا لتدهور الوضع الأمني في العراق (خصوصا منذ تفجيرات سامراء في فبراير ٢٠٠٦)، وصعوبة بيئة الحماية في بعض بلدان اللجوء الأول، وكون البحث عن حلول دائمة يبدو بعيد المنال أو منعدما، شجعت المفوضية بقوة الدول أن تنظر في إعادة توطين اللاجئين العراقيين الضعفاء وعديمي الجنسية الذين تقطعت بهم السبل في الأردن وسوريا.

وتعد إعادة التوطين آلية حماية الاجئين وحلاً دائماً وأداةً مهمةً لتقاسم الأعباء. وتطرح إعادة التوطين كحل عندما لا يتمكن اللاجئون من العودة طوعا إلى بلادهم وعندما تتعرض حياتهم وحريتهم وسلامتهم أو حقوقهم الإنسانية الأساسية للخطر في بلدهم الأصلي أو في البلد الذي لجأوا إليه. ولا تهدد إعادة التوطين بأي حال من الأحوال الحق في العودة إلى الوطن طواعية عندما تتحسن الظروف. ونظرا لعدم توافر الظروف المشجعة على العودة الطوعية إلى العراق وعدم قدرة البلدان المضيفة على النظر في الاندماج محليا، تعتزم المفوضية تسجيل ٢٠ ألف عراقي لإعادة توطينهم بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. ومن هذا العدد، سيقدم إلى الولايات المتحدة ٧٠٠٠ عراقي بحلول ٣٠ يونيو ٢٠٠٧.

ويسير البرنامج في الطريق الصحيح، فاعتبارا من ١٨ مايو، تم تسجيل ٥٨٩٤ لاجئ عراقي رسميا لإعادة التوطين. تشمل الإحالات ١٥٩٩ من أنقرة، ١٥٩٣ من دمشق، ٢٠٣٧ من عمان، ٥٢٣ من بيروت، ٩٣ من القاهرة، و ٤٩ من طهران. وتشير إحصاءات التوطين إلى زيادة مطردة في عدد الإحالات هذا العام، بمعدل يزيد عن ٧٠٠ إحالة في الأسبوع. ويعد هذا زيادة مذهلة بالمقارنة مع إعادة توطين إجمالي ٣١٨٣ لاجئ عراقي في السنوات الأربع الماضية.

إن جميع العراقيين من وسط وجنوب العراق، باستثناء هؤلاء الذين أبدوا مخاوفهم من الإقصاء وقت التسجيل، معترف بهم كلاجئين من قبل المفوضية على أساس ظاهري، وطلب إلى البلدان أن تراعي المرونة في قرارات التوطين. ولقد تم واضع أحد عشر معيار متميز للتأهل لإحالات إعادة التوطين. وتشمل هذه المعايير الضحايا من أذى شديد والاعتقال والاختطاف في بلد المنشأ، أعضاء الأقليات المستهدفة في البلد الأصلي، النساء المعرضات للخطر في بلد اللجوء، القصر غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين، المعالين في بلدان إعادة التوطين، كبار السن المعرضين للخطر، الحالات الطبية التي لا تلقى الرعاية الطبية في بلد اللجوء، الحالات الخاصة و/أو أفراد الأسرة، العراقيين الذين فروا بسبب روابط تربطهم بمجموعات حكومية أو عسكرية أو دولية معينة، والأشخاص عديمي الجنسية وهؤلاء المعرضين لخطر الطرد الفوري. وهذه العملية التي تستغرق وقتا طويلا وتتطلب عمالة مكثفة تشمل التسجيل والفرز الأولي يليه مقابلة كل شخص على حدة. ويستند برنامج إعادة التوطين على القرار الفردي بدلا من القرار الجماعي ويراعي المبادئ الأساسية للمفوضية المتعلقة بعدم التمييز والتناسق الإقليمي، دون أن يعطي الأفضلية لطائفة أو عرق أو دين.

وتنتاب المفوضية المخاوف بشكل خاص إزاء حوالي ١٥٠٠٠ لاجئ فلسطيني الذين يتمركزون في بغداد والذين أصبحوا أهدافا للهجمات والاضطهاد منذ عام ٢٠٠٣ . وقد عاش كثير من اللاجئين الفلسطينيين في العراق فيها منذ عام ١٩٤٨ وينظرون إلى العراق بوصفه وطنهم، ولكن المجتمع الدولي أهملهم تماما وتركهم مهددين وبلا جنسية. وتلقت المفوضية تقارير موثوقة تشير إلى أن حوالي ٦٠٠ فلسطينيا قتلوا في بغداد منذ ٢٠٠٣. وما يهمنا بشكل خاص حوالي ٨٢٦ فلسطيني تقطعت بهم السبل في مخيم الوليد للاجئين و٣٥٠ فلسطيني في محافظة تنف قرب الحدود السورية - العراقية و ٣٠٠ في مدينة الحسكة في سوريا و ٩٧ في مخيم الرويشد للاجئين في الأردن. وبالتعاون الوثيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين تسعى بنشاط إلى إيجاد حلول لهؤلاء اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء. ومع تقييد المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية والاجتماعية، ثمة حاجة ملحة لنقل اللاجئين الفلسطينيين الذين حوصروا في مخيمات اللاجئين هذه الواقعة على الحدود ما لم تصبح الحلول الأخرى متاحة لهم. ولقد وصفت هذه المجموعات بأنها الأكثر ضعفا.

عُقد المؤتمر الدولي حول التعامل مع الاحتياجات الإنسانية للاجئين والنازحين داخليا في العراق والدول المجاورة في جنيف من ١٧ إلى ١٨ أبريل ٢٠٠٧ بهدف توعية المجتمع الدولي حول الأزمة الإنسانية في العراق وخارجها فضلا عن تعزيز إجراءات ملموسة والتزامات لتلبية هذه الاحتياجات. ومن بين هذه الالتزامات تحسين احتمالات التوصل إلى حلول دائمة وزيادة فرص إعادة التوطين للجماعات الأكثر ضعفا. وعلى حد قول مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، "تعتبر إعادة التوطين في بلدان ثالثة حلا للفئات المستضعفة فحسب. ومن الواضح أن أفضل حل للأغلبية الساحقة من اللاجئين العراقيين هو عودتهم الطوعية بأمان وكرامة إلى بلدهم بمجرد أن تسمح الظروف".

ولا تتحمل أية دولة أي التزام قانوني لإعادة توطين اللاجئين. ولهذا تثني المفوضية على دول إعادة التوطين، وخاصة استراليا وكندا وفنلندا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والسويد والولايات المتحدة الأمريكية التي تخطط أو أبرمت بالفعل اتفاقا رسميا لإعادة توطين العراقيين الضعفاء.

وتسلم المفوضية بأن إحالة ٢٠ ألف شخص لإعادة التوطين لا تشكل إلا نسبة صغيرة من أعداد اللاجئين العراقيين. ومع ذلك، في سياق العراق، وما تزال إعادة التوطين خيارا مجديا في حماية النساء المعرضات للخطر ومعالجة حالات الضعف ذات الطبيعة الطبية أو الاجتماعية التي لا يمكن معالجتها بفعالية في بلدان اللجوء في المنطقة. وبما أن العديد من اللاجئين لا يحتمل عودتهم إلى العراق على المدى القريب أو المتوسط، وفي ضوء الأحداث الدامية التي عاشوها في بلدهم، سوف تسعى المفوضية إلى التزام بلدان بإعادة التوطين لعدة سنوات لحماية اللاجئين الضعفاء ومساعدة البلدان المضيفة (خصوصا سوريا والأردن وتركيا) بتوفير حل دائم في بلدان ثالثة. وسوف تواصل المفوضية أيضا تعزيز الحوار البناء مع البلدان المضيفة وإعادة التوطين والشركاء من المنظمات غير الحكومية وذلك بشأن حتمية حماية ومساعدة جميع اللاجئين العراقيين في الخارج وتعبئة المساعدات الإنسانية اللازمة.

فينسنت كوشيتيل(cochetel@unhcr.org) هو رئيس خدمة إعادة التوطين، مكتب DIPS للمدير بمقر مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

١. www.unhcr.org/home/RSDAL/458BAF6F4.pdf
٢. انظر مقالة غابريلا وينغرت ومايكل ألفارو بعنوان"هل يستطيع اللاجئون الفلسطينيون أن يجدوا الحماية في العراق؟" نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٦ على هذا الرابط: http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ26/10.pdf

مساعدة اللاجئين العراقيين واجبٌ على الاتحاد الأوروبي

غونيلا كارلسون وطوبياس بيلستروم

هناك أسباب إنسانية قوية وصلات قريبة تربط السويد بالتزام مع العراق. حيث يقطن أكثر من ١٠٠ ألف عراقي في السويد والأرقام في تزايد مستمر. هذا ويمكن لأوروبا بذل المزيد من الجهود لتأمين المعونات الإنسانية لمساعدة اللاجئين العراقيين.

على الرغم تحقيق بعض التقدم السياسي في العراق، إلا أن العنف الطائفي مازال يحصد العديد من الضحايا الجدد. فبينما تركزت أنظار العالم على الخلافات السياسية، لم تحظ العواقب الإنسانية للصراع بالاهتمام الكافي الأمر الذي أدى إلى أعداد متزايدة من العراقيين الوافدين إلى البلدان المجاورة كسوريا والأردن مما يشغل كاهل تلك الدول اقتصادياً واجتماعياً خصوصاً في مجالات السكن والتعليم والرعاية الصحية ويؤثر في استقرارها وثباتها. كما سيشكل تصعد الوضع تهديداً لاستقرار وثبات هذه الدول وقد يؤدي إلى زيادة في موجة ثانية من الهجرة نحو أوروبا، ناهيك عن حقيقة أن تداعي قدرة هذه الدول على استقبالهم سيؤدي إلى تدهور أوضاع هؤلاء اللاجئين.

وقد زاد مؤتمر جنيف الذي نظمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في شهر نيسان من الوعي الدولي بالوضع الأليم الذي آلت إليه أحوال المهجرين والنازحين العراقيين، ونأمل أن يساهم تعزيز الإرادة السياسية الدولية في التصدي لهذا الوضع. وقد التزمت الدول في المنطقة بتحقيق تعاون أكبر وبالتصدي بشكل أوسع لنتائج الهجرة والنزوح في العراق. وقد بدأت كل من سوريا والأردن، والتين أبديتا تضامناً رائعاً وتحملتا العبء الأكبر بتقييم الحاجات الإنسانية للنازحين العراقين. كما صرحت الحكومة العراقية بأنها ستتأخذ مبادرات ملموسة، بالتعاون مع الدول المجاورة، لتحسين الوصول إلى المستشفيات والمدارس للعراقيين النازحين. وبالطبع فإن الحكومة العراقية مسؤولة عن حماية مواطنيها، بما فيهم النازحون داخليا، لكنها بحاجة إلى الدعم والمساعدة لتحقيق ذلك. إن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في العراق وتحسين قدرة الحكومة العراقية لتوفير ما يلزم مرتبط بشكل وثيق بالإستقرار المستقبلي للعراق.

لكن هناك حاجة ماسة لدعم جهود الحكومات في المنطقة في إيجاد حلول لأزمة النزوح والتهجير العراقية ضمن إطار استجابة دولية. وعلينا، إذا أخذنا في الحسبان المخاوف السياسية و الأمنية الناجمة عن الوضع الراهن، إيجاد طرق أفضل لتحويل الدعم الدولي لضمان الحماية والمساعدة المستمرة للعراقيين النازحين. ويضع إطار الأمم المتحدة الإستراتيجي للعمل الإنساني في العراق الأساس الضروري لزيادة المساعدة الإنسانية داخل العراق. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نتحرى الآليات المطلوبة لزيادة المساعدة أيضا إلى أولئك العراقيين الذين تركوا البلاد. وفي الواقع، تتلاقى هنا مصالح المنطقة والاتحاد الأوروبي. كما سيحول العمل المنسق بشكل أكبر لتحسين حالة العديد من العراقيين الذين هربوا من بيوتهم من تدهور وضع اللاجئين في المنطقة إلى درجة تشكل أزمة إنسانية تامة والتي يمكن بالتالي أن تؤدي إلى نزوح جماعي من المنطقة.

لقد ساهم الوضع الأمني المتردي في عرقلة وصول المساعدات السويدية لكنه لم يمنعها بشكل كامل، وفي الواقع احتلت السويد المرتبة الرابعة في قائمة ممولي الدعم الإنساني للعراق وللاجئين العراقين مع الدول المجاورة في عام ٢٠٠٦ . وجاء الدعم من خلال الصليب الأحمر السويدي واللجنة الدولية للصليب الأحمر

ومن خلال منظمة قنديل السويدية والتي تركز بشكل اساسي على مشاريع المياه والصرف الصحي وحاجات الرعاية الصحية الأساسية للنازحين في المحافظات الكردية. كما تدعم السويد عمل الفريق الاستشاري للألغام لإزالة الألغام وزيادة الوعي بمشكلة الألغام. ولقد قمنا بتوفير مساعدات كبيرة في مجال إعادة البناء والحكم ديمقراطي وتنظيم الانتخابات والبنى التحتية، كما نحرص على تطوير وزيادة القدرات والتطوير التنظيمي للمجتمع المدني في العراق. ولهذا الغرض ستبدأ مؤسسة يارل هيالمارسون بتطوير مشروع في شمال العراق يدعو لمشاركة المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة في النشاط السياسي.

وتستقبل السويد لوحدها عدداً من اللاجئين العراقيين يساوي عدد اللاجئين العراقيين الذين تستقبلهم بقية الدول الأوروبية معا، وقد ساهمت السويد وغيرها من الدول أعضاء أخرى، بالإضافة إلى المفوضية الأوربية، بشكل كبير في دعم نشاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحماية ومساعدة اللاجئين العراقيين، لكن من الضرورة مساهمة الآخرين في تحمل هذا العبء الاضافي. ومن السبل الممكنة للمساهمة المشاركة في الاستفادة الإستراتيجية لقدرات إعادة التوطين، وتأمين "أماكن حماية" مؤقتة في الدول المضيفة. ورغم أنه من الممكن للشتات العراقي لعب دور كبير في عملية إعادة بناء العراق، إلا أنه من الضروري للتحقيق عملية إعادة بناء ناجحة للعراق أن يصاحب ذلك سياسة تشجع العراقيين ذوي المهارات اللازمة على مغادرة العراق حيث إما ترك العديد منهم البلد أو أنهم على وشك مغادرته. وقد اتفقت كل من دائرة الهجرة السويدية وهيئة خبراء التعاون في مجالات الهجرة والتنيمة (AGEF) بشأن العودة إلى العراق الهدف الرئيسي منها تسهيل إعادة اندماج ودعم العائدين إلى المحافظات الثلاث الشمالية في العراق. ويتكون البرنامج من علميات تقييم وتحديد الوظائف المناسبة والرواتب وإجراءات التدريب إضافة إلى دورات التأهيل.

ليس من الممكن تحقيق حل دائم لوضع اللاجئين العراقين إلا من خلال تحقيق الاستقرار الدائم في العراق والدعم الطويل الأمد للحكومة العراقية لتمكين العراقيين من العيش في سلام وأمن، ومن خلال بناء المؤسسات الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان وخلق الظروف الملائمة لعودة النازحين والمهجرين، ولن يكون هذا ممكناً بدون استجابة دولية شاملة لضمان حماية ومساعدة اللاجئين العراقيين. كما ينبغي على الاتحاد الأوربي أن يلعب دور حيوياً وفعالاً في هذا المسعى الإنساني.

تشغل غونيلا كارلسون منصب وزيرة التعاون في شؤون التنمية الدولية، بينما يشغل وطوبياس بيلستروم منصب وزير الهجرة والتعاون في قضايا اللجوء السياسي في الحكومة السويدية.

١. www.internal-displacement.org./8025708F004CE90B/(httpDocuments)/2062ECE544FA61A7C12572C200375BF5/$file/pdf_Strategic_Framework_for_Humanitarian_Action_in_Iraq.pdf
٢. خدمات المتابعة المالية في أوتشا (مكتب تنسيق الجهود الإنسانية)
٣. www.qandil.org
٤. www.mag.org.uk
٥. www.hjalmarsonstiftelsen.se
٦. هيئة خبراء التعاون في مجالات الهجرة والتنمية www.agef.net

يعيش العديد من النازحين العراقيين في ظروف صعبة وشاقة.

ل. بروكس/UNHCR

حرمان العراقيين من حق اللجوء

بل فريلك

الآن وبعد أن تأخر المجتمع الدولي في الانتباه لوجود حوالي مليوني لاجئ عراقي، تعمل الدول المجاورة للعراق على إحكام إغلاق طرق الهرب بينما لا تقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أي مساعدة تذكر للاجئين أو للدول التي تستضيفهم. أن الملايين من المشردين داخليا والمتأثرين بالحرب والعراقيين المضطهدين عالقون وممنوعون من الحق الأساسي لطلب اللجوء.

أن الدول المجاورة للعراق ترفض دخول العراقيين إليها وتفرض عليهم متطلبات مرهقة للحصول على جوازات السفر الجديدة وتأشيرات السفر. فالمملكة العربية السعودية تشيد سياجاً بتكنولوجيا متطورة بتكلفة ٧ مليار دولار أمريكي على حدودها لمنع العراقيين من دخول أراضيها. والكويت ترفض رفضا قاطعا دخول العراقيين إلى أراضيها على حد سواء. وبدأت السلطات المصرية بفرض إجـراءات تقييد جديدة على العراقيين الذين يسعون لدخولها. وهناك تصعيب ملحوظ في الاستجابة بين الدول المجاورة جميعا عدا سوريا. وفي بعض الحالات اتخذت الحكومات إجراءات صارمة مرتكزة على معايير تنصب بشكل خاص على تمييز ديني بغيض، وتعمل هذه الإجراءات على تقويض حق اللجوء شر تقويض وتنتهك المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين. كما تتسبب سياسات الـدول المجاورة تتسبب في فصل العائلات، وتعميق مخاوف اللاجئين وتصعيد يأس أولئك المتبقيين في العراق ممن يحاولون العثور على سبيل للخروج.

الأردن في وضع حرج

الأردن محشور حيث أنه يقع بين الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والحرب العراقية، ويعج باللاجئين، ويستضيف الآن عددا هائلا من اللاجئين يزيد، نسبة لعدد سكان الأردن، عن أي عدد من اللاجئين يستضيفه أي بلد آخر في العالم. وتعتبر السلطات الأردنية العراقيين "ضيوفا" أو "زائرين مؤقتين" أو "أجانب غير شرعيين". وخلال السنوات الثلاث الأولى للحرب ظل الأردن بشكل عام يتحمل الأعداد الضخمة للعراقيين الذين عبروا حدوده وبقوا على أراضيه، وقد فضل تجاهل السكان عمدا، مشيحا بنظره عنهم، تاركا العراقيين يعتنون بأنفسهم.

ولكن تاريخ وعادات الأردن كونه أحد أكثر المضيفين سخاءً للاجئين قد تغير بعد شهر نوفمبر ٢٠٠٥، عندما فجر ثلاثة عراقيين قنابل أدت إلى مقتل ٦٠ شخصا في ثلاث فنادق في عمان.

وتمنع السلطات الأردنية الآن دخول العازبين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و٣٥ عاما، كما قامت بفرض قيود صارمة على تصاريح الإقامة المؤقتة لضمان أن السواد الأعظم من اللاجئين العراقيين سيصبحون "أجانب غير شرعيين" ويخضعون للترحيل إلى العراق. وهناك تقارير متكررة تفيد بأن السلطات الأردنية تطرد العراقيين من موانئ الدخول بسبب عدم حيازتهم على جوازات السفر الجديدة من سلسلة "G"، وهي وثائق يصعب التلاعب بها أكثر من الوثائق التي صدرت في السابق. لكن لا يمكن الحصول على هذه الوثائق الجديدة إلا من وزارة الداخلية في بغداد بعد دفع مبالغ طائلة من المال، وتحمل فترات طويلة من الانتظار والتدقيق السياسي والديني من قبل السلطات التي تصدر هذه الجوازات. وفي الحالات الأخرى، يسأل حرس الحدود العراقيين عن هويتهم الدينية ويرفضون دخول الشيعيين أو من يظنون أنهم شيعة. وفي بعض الحالات، يتم منع العراقيين الذين

عائلة عراقية لاجئة في مخيم الرويشد للاجئين في المنطقة المحايدة بين العراق والأردن

UNHCR/ بـ. سانس

حصلوا على إقامة قانونية في الأردن ولديهم وثائق سفر سارية المفعول من دخول الأردن مرة أخرى مما أدى إلى فصلهم عن عائلاتهم.

لا يوجد في الأردن قانون للاجئين يمكن الاستفادة منه، كما لم يوقع الأردن على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين ولا يوجد به إجراءات للحصول على اللجوء. ويصر الأردن على حقه في إخبار "ضيوفه" متى استنفذوا فترة ضيافتهم ومتى يجب عليهم الرحيل. وأحال الأردن مهمة تحديد اللاجئين لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين. وفي شهر مارس قررت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بما أن هناك عدداً كبيراً من طالبي اللجوء العراقيين – والأدلة الدامغة على المستويات الكبيرة من التهديد والخطر في جنوب ووسط العراق – فإن عمليات تحديد حالات اللجوء الفردية للأشخاص ليست غير ضرورية فقط بل إنها تقف عائقا أمام تقديم الحماية. وبدأت المفوضية في إصدار بطاقات للاجئين لجميع طالبي اللجوء العراقيين الذين يحضرون إلى مكتبها في عمان.

لقد رفض الأردن هذه الممارسة لولاية مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ولكن دون ممارسته لمسؤولياته عوضا عن المفوضية، فهو لا يزال يرفض إطلاق اسم اللاجئين على اللاجئين ويرفض دخول طالبي اللجوء على الحدود ومستعد الآن لترحيل المزيد من العراقيين في أي وقت ليواجهوا مخاطر الحياة في ظل الاضطراب المنطوي على الكراهية والعنف في العراق، بما فيهم أولئك الذين صدرت لهم وثائق لجوء من مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

يحتاج الأردن للدعم الدولي ليعتني باللاجئين على أراضيه، ويجب أن يكون هذا الدعم سريعا وسخيا وغير مشروط. وإذا رغب الأردن أن يساعده المجتمع الدولي في مساعدة اللاجئين، إذن يجب عليه العمل وفق الأنظمة المتفق عليها عندما يتعلق الأمر بحماية اللاجئين. أن السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالقيام بمهامها والالتزام مبدأ عدم الإعادة القسرية من الأمور الأساسية جدا من أجل مشاطرة المسؤولية عن مساعدة اللاجئين وحمايتهم.

المسؤولية الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

أن الدول التي تتحمل حالياً أعباء أزمة اللاجئين العراقيين ليست هي الدول المسؤولة عن خلق هذه الأزمة. لقد خاضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حربا تسببت مباشرة في مقتل الآلاف، وانتشار الخوف والمعاناة، والهجرة القسرية، واندلاع نزاع طائفي تسبب في المزيد من العنف، والقمع، والتشرد الشامل. لذلك تقع على عاتق هاتين الدولتين مسؤولية خاصة من كل من اللاجئين وأولئك الذين يسعون طلبا للجوء.

وما زلنا بانتظار مجرد اعتراف الرئيس بوش بمأساة اللاجئين، ناهيك عن توجيه حكومة الولايات المتحدة لإيصال المشردين إلى بر الأمان أو حتى تقديم المساعدات الإنسانية الملائمة. إن الولايات المتحدة كثيرا ما ساعدت في الماضي المضطهدين الذين ساندوها – اللاجئون من الثورة المجرية، وخليج الخنازير، ومنذ حرب فيتنام، تم إعادة توطين مليون لاجئ فيتنامي في الولايات المتحدة، بما فيهم عشرات الآلاف من المحاربين القدامى من الفيتناميين الجنوبيين. ولكن إدارة بوش كانت بطيئة جدا عند الاستجابة للأصدقاء العراقيين الذين تتعرض حياتهم الآن للخطر. فالكثير من المشردين هم من الأفراد الذين كانت تعتمد عليهم الإدارة في بناء دولة ديمقراطية مؤيدة للغرب في العراق. وبعدم اعتراف إدارة بوش بهؤلاء الأفراد، لتجنب الاعتراف بالفشل، فإنها تنأى بنفسها عن مسؤوليتها عن أفعالها.

في عام ٢٠٠٥ سمحت الولايات المتحدة لـ ٢٠٢ عراقياً فقط بدخول البلاد. وتحت الضغط المتزايد للاستجابة لأزمة اللاجئين ولإنقاذ اللاجئين المضطهدين بسبب دعمهم للمبادرة الأمريكية، أعلنت وزارة الخارجية في يناير ٢٠٠٧ عن استعدادها لإعادة توطين ما يقارب ٧٠٠٠ عراقي هذا العام. وحتى تاريخ كتابة هذا المقال فقد انقضت نصف السنة المالية لسنة ٢٠٠٧ وقد تم السماح لأقل من ١٠٠ عراقي بدخول الولايات المتحدة، وهو معدل أقل من نظيره لعام ٢٠٠٥. وحتى إذا كتب النجاح للولايات المتحدة في إعادة توطين ٧٠٠٠ عراقي في عام ٢٠٠٧، لن يكون ذلك سوى غيض من فيض المليوني لاجئ العراقيين والمليوني مشرد الآخرين داخل العراق. وكما كانت استجابة الولايات المتحدة ضئيلة، لم تتقدم المملكة المتحدة بمجرد الالتزام البلاغي للاعتراف باللاجئين العراقيين الواقعين تحت التهديد بسبب عملهم مع القوات البريطانية في العراق، ولم تقدم أي دعم يذكر لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين في المنطقة. أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تخفقان بشكل ملفت للنظر في تقديم أدنى مشاركة ملائمة للعبء لتشجيع الأردن وسوريا على إبقاء أبوابهما مفتوحة أمام اللاجئين.

المسؤوليات الدولية والإقليمية

لقد أبدت سوريا والأردن تحملهما للاجئين العراقيين في أول عامين للحرب وخاصة من خلال السماح لطالبي اللجوء بالدخول إلى البلاد والبقاء فيها، وكلا البلدين تعانيان من الموارد المحدودة والاحتياجات الاجتماعية المتنافسة من كل من مواطنيها ومن مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين اللتان تستضيفاهما. وكلاهما لديه مخاوف أمنية حقيقية ومصالح مفهومة وحقوق سيادة في إدارة الهجرة. ويمكن تناول المخاوف الأمنية الحقيقية جزئيا من خلال تسجيل طالبي اللجوء ومنحهم حالة قانونية، وأيضا من خلال منحهم سبل الحياة بأمان وكرامة.

وكما هو الحال في أي أزمة للاجئين، فإن المجتمع الدولي الأشمل تقع عليه مسؤولية جماعية لمشاركة العبء الذي لا يجب أن يقع فقط على الدول التي يصدف أن تكون هي الطرف المستقبل للهجرة الجماعية للاجئين. وتلاحظ ديباجة اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين "أن منح حق اللجوء قد يلقي أعباء باهظة على عاتق بعض البلدان" وأنه "لا يمكن إيجاد حلٍ مرضٍ لهذه المشكلات ... إلا بالتعاون الدولي". يجب على المجتمع الدولي تأييد الحق المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يسعون لطلب اللجوء في الدول الأخرى من خلال الإصرار على حق العراقيين الذين لا يزالون يصرخون مطالبين بالخروج من العراق للوصول إلى بر الأمان في الدول المجاورة.

لقد دعت منظمتي، منظمة هيومان رايتس ووتش، الدول المجاورة إلى:

- تحري أقصى درجات الدقة عند اتباع المبدأ الأساسي لعدم الإعادة القسرية، بما في ذلك عدم رفض دخول اللاجئين على الحدود وموانئ الدخول
- السماح ولو بشكل مؤقت بدخول جميع طالبي اللجوء العراقيين، واللاجئين الفلسطينيين، واللاجئين الإيرانيين الأكراد المقيمين في العراق ممن يرغبون في طلب اللجوء
- التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في تسجيل طالبي اللجوء واللاجئين العراقيين
- تقديم تصاريح إقامة وتصاريح عمل قابلة للتجديد للعراقيين الذين سجلتهم مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين
- ضمان حق جميع الأطفال، بغض النظر عن حالة الإقامة، في الوصول للتعليم الأساسي المجاني والإجباري، كما يضمنه ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل
- ضمان الامتثال لمبدأ وحدة العائلة بالسماح لأفراد العائلة بالمغادرة من العراق ودخولهم إلى بلدان اللجوء حيث يقيم أقاربهم وتسهيل ذلك أمامهم.

يجب على الأردن، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وسوريا الانضمام لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ اللاحق لها، ويجب على تركيا تخفض حدودها الجغرافية وفقا للاتفاقية والبرتوكول اللاحق لها. وبالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، يجب على جميع دول

ج. رنفود/UNHCR

إمرأة عراقية لاجئة مع كل ممتلكاتها في شارع من شوارع دمشق

المنطقة سن قانون داخلي خاص باللاجئين وإنشاء بنية تحتية لمعالجة طلبات اللجوء وتقديم الحماية للاجئين. ويجب على الدول الأخرى الأعضاء في جامعة الدول العربية المساهمة بسرعة وبسخاء بشكل ثنائي ومن خلال المفوضية لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للاجئين العراقيين والفلسطينيين القادمين من العراق والمتواجدين في الأردن وسوريا والدول الأخرى التي تقدموا فيها للحصول على حالة اللجوء، بالإضافة للمشردين داخليا في العراق.

ويجب على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة:

- الاعتراف بمسؤولياتهما تجاه اللاجئين والمشردين العراقيين من خلال المساهمة بسرعة وبسخاء – بشكل ثنائي ومن خلال المفوضية – لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للاجئين العراقيين والفلسطينيين القادمين من العراق ومتواجدين في الأردن وسوريا والدول الأخرى التي تقدموا فيها للحصول على حالة اللجوء، بالإضافة للمشردين داخليا في العراق.

- تقديم دعما ماديا كبيرا للمدارس، والملاجئ، والرعاية الصحية والاحتياجات الاجتماعية الأخرى في الأردن وسوريا

- إنشاء برامج كبيرة لإعادة توطين للاجئين، فهذا العمل سوف يعترف باحتياجات اللاجئين ذوي المخاوف الإنسانية الخاصة بسبب علاقاتهم بالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، وسيظهر من خلال الأمثلة ضرورة حماية اللجوء وحق طلب اللجوء في الدول المجاورة

- تسهيل عملية إجلاء اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في مغادرة العراق على وجه السرعة

- تشجيع إسرائيل على السماح للاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق بالعودة إلى المناطق التي تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية

- حثّ حكومات الدول المجاورة على إبقاء حدودها مفتوحة وعدم ترحيل طالبي اللجوء واللاجئين العراقيين واللاجئين الفلسطينيين الفارين من الاضطهاد والعنف في العراق.

بل فريلك (frelicb@hrw.org) مدير سياسات اللاجئين في منظمة هيومان رايتس ووتش (www.hrw.org). للحصول على أحدث المعلومات، انظر الصفحة الخاصة بالعراق على موقع المنظمة على الرابط التالي http://hrw.org/mideast/iraq.php

الدور الحيوي للمنظمات اللاحكومية وأهمية استمرارها في أداء مهامها

أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية

لا تشكل أزمة اللاجئين العراقيين على رغم من خطورتها إلا جزءاً من كل الأزمات الإنسانية العراقية. حيث تدعو محنة أولئك الذين لا يزالون في العراق (والتقارير الواردة عنهم عادة ما تكون محدودة بشكل كبير) للقلق بشكل أكبر. وبالرغم من البيئة غير الآمنة والقيود العديدة، إلا أن التدخل الإنساني في العراق مستمر وممكن وضروري للغاية.

وتشير الأدلة التي جمعتها لجنة التنسيق بين المنظمات اللاحكومية في العراق – وهي شبكة تتألف من نحو ٨٠ منظمة لاحكومية دولية و٢٠٠ منظمة لاحكومية عراقية – إلى أن العراق، والذي كان يعتبر من أكثر الدول تقدماً في الشرق الأوسط، لا يحقق إلا نتائج ومؤشرات نراها عادة في الدول النامية، حيث ينعدم الأمن الشخصي والرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة، بما فيها الوصول إلى المياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي، وفي أحسن أحوالها فإنها توجد بنسب صغيرة جدا مما كانت عليه قبل الحرب، ولا يتمكن إلا ٣٢٪ فقط من العراقيين من الحصول على مياه صالحة للشرب. فالنظام الصحي للدولة أخذ في الانهيار، بينما أدت الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى التأثير على إلتزامهم وروحهم المعنوية حيث فر معظمهم إلى خارج البلاد. والمنشآت الصحية إما محتلة وإما مدمرة بسبب المحاربين وانهيار أنظمة توزيع العقاقير، بينما انهار نظام الصرف الصحي تقريبا وتستطيع نسبة ١٩٪ فقط من السكان العراقيين المقيمين في العراق الاستفادة من نظام الصرف الصحي العامل. كما تفتقر بعض ضواحي بغداد للكهرباء لأيام طويلة، وهذا بحد ذاته معاناة قاسية في ظل درجات الحرارة الشديدة في فصل الصيف. وفي بعض المناطق لا يمكن لنسبة تزيد على ٩٠٪ من الأطفال من الذهاب إلى المدارس. وفي شهر فبراير قدّرت اليونيسيف أن هناك ٤,٥ مليون طفل لا يحصلون على التغذية الكافية وأن كل طفل من بين كل عشرة أطفال يعاني من نقص الوزن، بينما تتسبب هذه الظروف في وفاة طفل من بين كل خمسة أطفال قبل الأوان. أما نظام التوزيع العام للعراق – وهو الآلية المركزية التي لبت الاحتياجات الغذائية للعراقيين المستضعفين لعقود عديدة – أصبح غير كفء وعلى وشكل الانهيار في الكثير من المناطق.

يعتبر العنف سمة خطيرة ومتغلغلة جدا في حياة الناس في أجزاء عدة في العراق، وله عواقب إنسانية مدمرة. وبينما تستمر هجمات المتمردين والعمليات المضادة لهم ويتعمق العنف الديني والسياسي والإجرامي وينتشروا، فالمدنيون هم الذين يدفعون الثمن. إن نسبة ٩٠٪ ممن لقوا حتفهم جراء العنف هم من الرجال، تاركين خلفهم أعداد كبيرة من الأرامل واليتامى بدون دعم. لقد أصيب الملايين واصبحت الصدمات العصبية واسعة الانتشار. وبسبب التعرض للعنف فإن الإجهاد المستمر وعدم الاستقرار تساوم يهددان الصحة العقلية لقطاعات كبيرة من السكان، وخاصة الأطفال. وهناك حاجة ماسة للتدخلات الاجتماعية النفسية.

لقد تم إدراك حجم وسعة انتشار الأزمة لكن بعد فوات الأوان. وتشير تقديرات إطار العمل الاستراتيجي للأمم المتحدة بأن ثمانية ملايين – شخص عراقي واحد من بين كل ثلاثة أشخاص – بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية، ونصفهم مشردين داخل العراق أو خارجه. وربما ظل البقية في بيوتهم ولكنهم سيعانون وبمرور الوقت من انعدام الأمن الغذائي. لقد تقيدت عملية تحليل الأزمة الإنسانية بسبب الصعوبات القاهرة التي تواجه عملية جمع البيانات التي يمكن أن تؤكدها جميع الأطراف. إن حكومة العراق والوكالات الدولية الموجودة ضمن نطاق المنطقة الخضراء لديها معرفة محدودة بالأمر الواقع وقد فقدوا فرصة الوصول إلي الأشخاص المحتاجين للمساعدات. لقد أفرطت الوكالات الدولية في التركيز على بناء قدرات الحكومة العراقية في الوقت الذي تراجعت قدرتها على حكم وتوجيه البلاد تراجعا مستمرا. وعلى المدى القريب يتضح أنه ما من سبيل لمعالجة فراغ الحماية في أنحاء كثيرة من العراق. إن القوات الدولية بالعراق والأجهزة الأمنية العراقية تقف عاجزة عن حماية المدنيين، بينما لا تستطيع السلطات العراقية الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة. لقد أخفقت معظم الوكالات الدولية الرئيسية – باستثناء الحضور المميز للصليب/الهلال الأحمر – في تكييف استجاباتهم مع الوضع الآخذ في التطور. إن مصداقيتهم أمام العراقيين أصبحت موضع الشبهات، بعد عدة سنوات من العقوبات الدولية ضد العراق، بسبب اعتمادهم على القوات الدولية في العراق في مساءل الإمداد والتموين والأمن.

حماية المجال الإنساني ودور المنظمات اللاحكومية

تعمل من المنظمات على تطبيق أهداف أخرى تحت ستار تقديم المساعدات الانسانية. وقد تكون تلك الأهداف سياسية أو دينية أو عسكرية. فهناك منظمات لاحكومية محلية ودولية مزيفة. وحقيقة أن الجهات غير الإنسانية – كقوات التحالف والقوات العراقية العسكرية، والشركات الخاصة والجماعات المسلحة غير الرسمية – تقدم بعض أنشطتها على أنها نشاطات "إنسانية" تشوش القدرة على التمييز بين العسكريين والمدنيين، مما يعزز سوء الفهم ويهدد أمن العاملين الحقيقيين في مجال المساعدات الإنسانية. لذلك من الضروري جدا الحفاظ على المجال الإنساني وتوسيعه أمام تقديم الإغاثة.

وكان نظام صدام قبل عام ٢٠٠٣ يعتبر المنظمات الدولية اللاحكومية القليلة المتواجدة في العراق على أنها جواسيس. فقد كان مفهوم المنظمات اللاحكومية وثقافة المجتمع المدني الحر مفهوما أجنبيا. وفي عام ٢٠٠٣ عزز قدوم المنظمات اللاحكومية بصورة جماعية ودفعة واحدة الفهم الشائع بأن المنظمات اللاحكومية مرتبطة بقوات التحالف ارتباطا وطيداً. و لا يزال هذا المفهوم الخاطئ واسع الانتشار في ظل جو انعدام الثقة الحالي. يجب تحدي هذا الوضع وتغييره. لذلك يجب على المنظمات اللاحكومية التي تلتزم بنظام السلوك التابع لجمعية والصليب الأحمر الدولي وحركة الهلال الأحمر والمنظمات

اللاحكومية العاملة في إغاثة الكوارث تمييز أنفسها عن الأنواع الأخرى للوكالات وأن تؤكد على حياديتها ونزاهتها.

ومن المهم أن تتذكر المنظمات الدولية اللاحكومية وأن تُذكر الآخرين بأن هناك تدرج هرمي في مبادئ نظام السلوك. ويقع على قمة هذا التدرج الهرمي تأكيد لا شكل فيه بأن "الأولوية الإنسانية فوق كل شيء".

غالباً ما تترك وسائل الإعلام الدولية الانطباع بأن العمل الإنساني مستحيل وأنه لا توجد منظمات لاحكومية في العراق. ولكن ذلك بعيد كل البعد عن الحقيقة فلا زالت هناك ٧٠ منظمة لاحكومية دولية ومئات المنظمات اللاحكومية العراقية ناشطة هناك والتي تقوم بدور فعال ويقدمون الدعم للأشخاص المتضررين. إن المنظمات اللاحكومية هي من بين الهيئات الإنسانية الوحيدة التي لا تزال قادرة على التدخل ميدانيا، وأحياناً ما تكون بعيدة عن المعايير العالمية والدولية، ولكنها تهتم دائماً بتحسين نوعية المساعدات، كما لا تزال قادرة على الوصول إلى المجتمعات وتمثيل جزء كبير من آخر الهيئات الإنسانية والشهود الموجودة على الأرض. والآن تكيفت المنظمات اللاحكومية مع المناخ الحالي المليء بالشك وانعدام الثقة في العراق وذلك بعد أن أصبحوا محافظين جداً فيما يتعلق بالمعلومات التي تتشارك معها، إضافة إلى كونها حذرة مع أولئك الذين يتعاملون معها علنا. والعاملين في مجال تقديم المساعدات الذين يعملون لصالح المنظمات الدولية لاحكومية أو يعملون بالشراكة معها لا يعلنون عن مصدر المساعدات أو هوية شركائهم ولا يقوموا بتناقل المعلومات المتعلقة ببرامجهم وتدخلاتهم.

إن قدرة المنظمات اللاحكومية على الاستجابة غالباً ما يحده نقص في التمويل الحيادي والمرن الذي يدعم موظفيها ويؤمن التكاليف الأساسية الأخرى مقابل الفعاليات المقيدة بالوقت والتي تحددها الجهات المانحة، إضافة إلى المجازفة بأن يؤدي انسحاب بعض الجهات المانحة والتمويل المحدود إلى تقليص عدد المنظمات اللاحكومية الفعالة بشكل ملحوظ في الوقت الذي تكون فيه الاحتياجات الإنسانية في ذروتها. ويتم توضيح استراتيجيات العديد من الجهات الإنسانية على مستوى القيادة دون معرفة كافية بالحقائق الموجودة على الأرض. فهناك العديد من المبادئ التوجيهية، والمتطلبات الإدارية، وأطر العمل الصارمة والتي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى عرقلة قدرة العمال الميدانيين على ابتكار عمليات التدخل المبدعة والمرنة والنشطة المطلوب تحقيقها.

لقد دفع عدم الاستقرار أغلب المنظمات اللاحكومية الأجنبية في وسط وجنوب العراق على تبني استراتيجيات وضع البرامج عن بعد، وعقد قدرة المنظمات اللاحكومية العراقية على تطوير العلاقات مع الهيئات الدولية. لقد أثارت هذه المسافة المفروضة عددا من المخاوف التي تتعلق بجودة المساعدات التي يتم توصيلها، ومسؤولية المنظمة اللاحكومية، وقدرة الجهات المانحة على تقدير مدى الاحتياجات على الأرض والاستجابة لها.

وبمجرد تحديد المجال الإنسانية فإنه لا يمكن التسليم به، ولكن يجب تطويره ودعمه على أساس يومي. لقد تم تحديد أغلب نقاط الوصول بالفعل، ويجب مساعدة المسهلين المحليين لكي يحسنوا ويبدعوا ويحافظوا على الوصول. ومن الضروري جدا توفر كادر فعال من الموهوبين والمدراء المبدعين القادرين على التكيف والتعامل مع العوائق التي لا يمكن تنبؤها. وتحتاج المنظمات إلى فرق متنوعة ولكنها لن تستطيع إعدادها بدون تمويل كاف.

وتبرهن المنظمات اللاحكومية على أن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية داخل العراق لا تزال ممكنة من خلال المناهج المحلية المرنة. كما تعمل المنظمات اللاحكومية على بناء شبكة طوارئ ميدانية والتي ستحسن نوعية الاستجابة للمساعدات عن طريق تركيز وتأمين المعلومات حول الشبكات الموجودة، وتحسين الروابط الميدانية وتسهيل الدخول للعاملين في مجال المساعدات. وبالرغم من وجود المنظمات اللاحكومية على الأرض وقدرتها على إيصال المساعدات، إلا أنها لا تستطيع تقديم جميع الحلول أو تستجيب لجميع الاحتياجات بمفردها. فهناك حاجة لاستراتيجية منسقة عالمية وشاملة إلى جانب الطرق المحلية مع جميع الهيئات المشتركة من أجل تقديم الاستجابات المناسبة للأزمة الإنسانية في العراق.

وتقترح المنظمات اللاحكومية على الأمم المتحدة والدول الأعضاء والقادة الدوليين بعض من التوصيات:

- الاعتراف بتحديات الأزمة الإنسانية في العراق وتقديم دعم متزايد للمنظمات اللاحكومية على أساس أنها منظمات رئيسية حيادية ونزيهة عاملة على أرض الواقع
- حشد طاقم من ذوي الخبرات والمؤهلين ممن لديهم خبرة عالية عن المناطق التي مزقتها الحرب للتعامل مع حالة الطوارئ العراقية المعقدة
- تقديم تمويل إنساني طارئ أكبر وسهل الوصول ومرن وحيادي وقائم على أساس الاحتياجات الأساسية
- تحقيق موازنة مالية أفضل للعراقيين المشردين خارج العراق وداخله لتجنب خطر خلق عامل دفع (أي حوافز لمغادرة العراق)
- تطوير الآليات لضمان أن تتمكن المنظمات اللاحكومية، ومن بينها المنظمات اللاحكومية العراقية، من الحصول على الأموال في الوقت المناسب
- العمل مع المنظمات اللاحكومية لتحسين فهمها لمبدأ الإدارة عن بعد وآليات المراقبة والتحقق
- التحقق من الحدود أو من الممرات الحدودية داخل المناطق ذات الحاجة الماسة: ربما يحتاج هذا إنزال للمساعدات من الطائرات غير الحربية حيثما لا يوجد أي وسيلة للوصول
- تعزيز التنسيق المدني العسكري الأقوى من خلال منسق عسكري رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة تتوفر لديه خلفية مدنية وإنسانية.

كما ينبغي على الحكومة العراقية:

- الاعتراف بالأزمة الإنسانية داخل البلد
- توزيع الأموال المتوفرة، والموارد البشرية والتقنية، والمواد الأساسية للوفاء بالاحتياجات
- قبول وتسهيل آليات الاستجابة البديلة للتعويض عن الصعوبات التي تعيق أنظمة توزيع الغذاء والأدوية المركزية الحالية
- تسهيل حركة عاملي المساعدات من أجل توصيل المساعدات الإنسانية غير العسكرية

- دعم المجتمع المدني من خلال قانون يمتاز بالشفافية وعمليات تسجيل المنظمات اللاحكومية التي تعرف بحقوقها واستقلاليتها.

يجب على جميع الجهات العاملة ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وبشكل دائم وكامل من خلال:

- تعزيز آليات الحماية للمدنيين العراقيين
- الاعتراف بأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان هي جريمة بحق الإنسانية
- تأييد احترام حقوق الإنسان
- ضمان التحقيق بكل شفافية في جميع الادعاءات الخاصة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان
- إنهاء حالة الحصانة من خلال الآليات القضائية المناسبة.

من الضرورة جدا رفع مستوى الاتصالات وتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والمنظمات اللاحكومية والهيئات العاملة الأخرى. ويجب على جميع الجهات الإنسانية العاملة أن تعمل معا لتطوير مؤشرات وآلية تحقق لتحديد الحاجات الأولية ولضمان وجود آليات شاملة للمراقبة والتقييم، خاصة في مجالات جودة المساعدات، وجمع التبرعات، وفض النزاعات، والمصالحة، وعمل الشبكات، ومشاركة المعلومات. ويجب على الجهات المانحة إدراك أن تنسيق العمليات الإنسانية للمنظمات اللاحكومية ليس متطلبا إضافيا أو من الكماليات.

تشكل هذه المقالة ملخصاً لتقرير لجنة التنسيق بين المنظمات اللاحكومية في العراق لشهر مايو ٢٠٠٧ "وضع الأزمة الإنسانية العراقية واستجابات المنظمات اللاحكومية" . لقد تم إعداد هذا الملخص من قبل أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية لأسباب عملية، ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر أي من أمين لجنة التنسيق بين المنظمات اللاحكومية في العراق أو أعضائها.

للحصول على مزيد من المعلومات حول عمل لجنة التنسيق بين المنظمات اللاحكومية في العراق الرجاء الكتابة إلى البريد إلكتروني ncciraq@ncciraq.org أو اتصل بمكتب عمان للجنة التنسيق بين المنظمات اللاحكومية في العراق، هاتف رقم: ٩٦٢٦٤٦١٦٢٦٢+

١. www.ncciraq.org
٢. www.ncciraq.org/IMG/pdf_Strategic_Framework_for_Humanitarian_Action_in_Iraq.pdf
٣. www.mnf-iraq.com
٤. www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/57jmnb?opendocument
٥. www.ncciraq.org/spip.php?breve719

الاستجابة للعنف المتفاقم في العراق

روبرت زيرمان

يتحمل المدنيون وطأة العنف المستمر في العراق فقد أصبحت الإصابات المروعة اليومية التي تعتبر أمراً غير لا يمكن تقبله في أي مكان أخر في العالم أمراً روتينياً في العراق. وتواجه الدولة فشلا كبيراً في ضمان احترام وحماية أرواح وكرامة ملايين المدنيين الذين لا يلعبون أي دور في العنف المستمر في العراق.

فمنذ الهجمات التفجيرية على مكتب الأمم المتحدة في أغسطس وعلى وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أكتوبر من عام ٢٠٠٣ أصبحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من المنظمات الإنسانية الدولية القليلة التي تتمتع بوجود عملي دائم في المناطق الواقعة وسط وشمال وجنوب العراق.

وتقدر جمعية الهلال الأحمر العراقية، والتي تعمل بشكل وثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر خاصة في المجالات المتعلقة بلم شمل الأسر وعمليات الإغاثة الطارئة، أن ما يقرب من ١٠٦ ألف عائلة قد نزحت حديثاً داخل العراق منذ فبراير ٢٠٠٦. وتتكون ثلثي هذه العائلات من النساء والأطفال، وعادة ما تكون المرأة العائل الرئيسي لهذه الأسر. ومازال الآلاف من العراقيين يجبرون على ترك منازلهم بسبب العمليات العسكرية والانفلات الأمني العام والصعوبات الاقتصادية. ويتسم المنظر العام بالكآبة وخاصة في بغداد ومناطق أخرى التي تختلط فيها المجتمعات حيث يزداد الموقف سوءاً.

وغالبا ما يكون قرار الفرار من القتال أو العنف الطائفي الملاذ الأخير الذي يتخذه الأشخاص أو العائلات رغبة منهم في تحسين وضعهم الأمني، حيث يتوجب عليهم بمجرد اتخاذ هذا القرار الاعتماد على المساعدات لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويلجأ معظمهم لدى عائلات مضيفة والتي تعاني نتيجة للعبء الإضافي على مواردها المحدودة. بينما يتخذ البعض المعسكرات والمباني العامة والثكنات العسكرية المهجورة ملجأ لهم.

وكثيراً ما تكون العائلات النازحة والمجتمعات المضيفة لها في أشد الحاجة لسبل الحماية وإمكانية الحصول على مياه نقية وأنظمة صرف صحي مناسبة والطعام وأشياء ضرورية أخرى. وقد استفاد في عام ٢٠٠٦ أكثر من أربعة ملايين شخص من مشاريع البنى التحتية الخاصة بالماء والصرف الصحي التي قام بإنشائها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق كما استفاد ٦٩ من مراكز الرعاية الصحية الرئيسية في العراق من أعمال إعادة التأهيل. وقد تلقى عشرون مستشفى من المستشفيات الرئيسية أدوات طبية وجراحية لمعالجة الجرحى، كما تلقى أكثر من ٢٢٧ ألف شخص في أماكن عديدة، معظمهم عائلات نازحة، مساعدات غذائية بمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إضافة إلى تلقي أكثر من ١٦١ ألف شخص معدات منزلية أساسية. وتخطط الآن كل من جمعية الهلال الأحمر العراقية واللجنة الدولية للصليب الأحمر لزيادة معدلات توزيعها من المساعدات الغذائية والمساعدات الأساسية الأخرى بحيث تصل إلى ما يقرب من ٦٦٠ ألف من المحتاجين.

تيري غاسمان/اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الهلال الأحمر العراقي لمساعدة العراقيين على الاتصال بأقاربهم المهجرين والنازحين.

وقد كان للمجموعات النازحة داخلياً تأثيراً كبيراً على المجتمعات المضيفة، ومن ثم تتوخى اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحرص في تحقيق الموازنة الضرورية في تقديم المساعدات للأشخاص النازحين داخلياً مع تأمين دعم إضافي للعائلات المضيفة. ولا تقوم اللجنة بالتفرقة بين فئات ضحايا النزاع المسلح وذلك لتجنب تجاهل أولئك الذين لا ينتمون لفئات معينة، وهو مبدأ من مبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويتجلى هذا الأمر بوضوح في العراق أكثر من أي مكان أخر نظرا لاختلاط النازحين داخليا مع المجتمعات المقيمة. ومع ذلك تركز اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في تأكيد منها على التزامها بمبدأ النزاهة، جهودها على أكثر الأشخاص تضررا، ومن ثم يجب أن يكون هناك توسع في تقديم المساعدات بطريقة لا ينتج عنها توتر جديد وعنف محتمل.

ومن الضروري بالإضافة إلى مساعدة كل هؤلاء المحتاجين يجب التوسع في تقديم المساعدات التي تقدمها المنظمات الإنسانية المحايدة والتي تتمتع بالاستقلالية عن الجماعات المسلحة أو أي من أطراف النزاع حيث أن علاقتها بطرف أو بآخر، أو حتى مجرد الظن أن لها علاقة، يمكن أن يؤدي إلى تهديدات جديدة للمستفيدين أنفسهم. إن الاحتياجات هائلة ومن ثم تتطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى العمل بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الأخرى.

ويجب أن تكون مسألة توفير الحماية للمدنيين في العراق من أهم الأولويات لمنع حالات النزوح. ويعد ذلك تحدياً كبيراً بسبب حدة العنف وانعدام الأمن وآثار ذلك على العاملين في المساعدات الإنسانية أنفسهم، وبسبب تعدد الأطراف المشتركة في هذا النزاع وأيضاً بسبب صعوبة تحديد وعمل اتصالات مع المجموعات المسلحة وكافة أطراف النزاع. لقد وصل الإهمال الصارخ وعدم الاكتراث للكرامة الإنسانية والمبادئ الإنسانية الرئيسية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. ومع ذلك تبقي مسألة حماية كل المدنيين والأشخاص المحرومين من حريتهم من أهم أولويات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق لكي لا يصبح المدنيون طرفاً في الصراعات وضحايا للانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني الدولي. وتعد مشاكل الحماية في العراق كثيرة ومعقدة، وتدرك لجنة الصليب الأحمر أن إسهاماتها لحل تلك المشاكل تبقى لسوء الحظ جزءاً صغيراً من إجمالي الاحتياجات في العراق.

لقد فرق الصراع الدائر في العراق الكثير من العائلات بسبب تعرض الأقارب للاعتقال أو بسبب نزوحهم عن منازلهم للبحث عن الأمان في مكان آخر في العراق أو خارجه. فما زالت الكثير من العائلات لا تعرف أية أخبار عن أقاربها الذين فقدوا خلال الصراعات السابقة أو الحالية. وعادة ما يحتاج أعضاء العائلات المشتتة

للمساعدة في تحديد أماكن أقاربهم والاتصال بهم.

تقوم لجنة الصليب الأحمر في العراق بانتظام بزيارة الأشخاص المحتجزين لدى القوات متعددة الجنسيات أو لدى حكومة إقليم كردستان وذلك لتقييم ظروف احتجازهم والطرق التي يعاملون بها. ويتم إطلاع السلطات المسؤولة بطريقة سرية على الحقائق والتوصيات وذلك للبحث عن التحسينات المطلوبة. وتساعد لجنة الصليب الأحمر العائلات التي لا يمكنها تحمل الرحلات الطويلة والمكلفة على زيارة أقاربهم المحتجزين في العديد من مراكز الاحتجاز التي تديرها القوات متعددة الجنسيات.

وتواجه المؤسسات الطبية القانونية صعوبات كبيرة في التعامل مع الكم المتزايد من الجثث وتؤكد على عدم قدرتها على الاحتفاظ بها بالشكل الصحيح أو بجمع البيانات المتعلقة بتحديد هوية هذه الجثث بهدف التمكن من إعلام العائلات في حال وفاة أحد أقاربها. ففي عام ٢٠٠٦، كان ما يقرب من ١٠٠ مدني يلقون حتفهم كل يوم، ونصف هذا العدد كان يبقى مجهول الهوية. ومن ثم تساعد لجنة الصليب الأحمر هذه المؤسسات بالدعم المادي والتدريب لتمكينها من زيادة من زيادة طاقتها.

ويقول أحد موظفي اللجنة الدولية لصليب الأحمر في بغداد:

"اعتبر نفسك محظوظاً إذا تلقيت تحذيراً بترك منزلك حيث يمنحك التحذير على الأقل الفرصة للبقاء على قيد الحياة، ويجب أن تكون مستعداً لترك منزلك في أية لحظة".

إن الوضع الإنساني في العراق يزداد سوءاً على نحو مطرد ويؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كل العراقيين. ومن ثم يجب أن تكون مسألة حماية المدنيين العراقيين من أهم الأولويات، ولذلك تدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبشكل عاجل بمزيد من الاحترام للقانون الإنساني الدولي، كما تناشد كل من لديه نفوذ عسكري أو سياسي أن يعمل الآن على التأكد من حماية أرواح المدنيين العراقيين وإنقاذها، حيث يعد ذلك التزاماً وواجبا يقع على عاتق المنظمات الحكومية وغير الحكومية وفقا للقانون الإنساني الدولي.

روبرت زيمرمان (rzimmerman@icrc.org) هو نائب رئيس الوكالة المركزية للتسجيل وقسم الحماية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر. للمزيد من المعلومات عن برنامج العراق الخاص بوفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الرجاء زيارة الموقع التالي: www.icrc.org/Web/eng/siteeng0.nsf/html/iraq!Open

ولمزيد من المعلومات حول منظمة الهلال الأحمر العراقية، انظر مقالة جمال الكربولي في الصفحة ٤٨ من هذه النشرة.

وللمزيد من المعلومات عن دور وفد لجنة الصليب الأحمر لحماية النازحين داخلياً، الرجاء قراءة مقال (آلان إيشليمان) 'حماية النازحين داخلياً'، نشرة أكتوبر ٢٠٠٥ على الموقع التالي: www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR24/IDP%20Supplement/11.pdf

العراقيون يدافعون عن الأعمال الإنسانية

غريغ هانسن

لقد عملت مع زملائي العراقيين في إجراء مقابلات مع مقدمي المساعدة والمستفيدين منها في العديد من المجموعات العراقية الدينية. وقد وجدنا أدلة قوية على الالتزام بالأخلاقيات الإنسانية في العراق. ولكن هناك مخاوف خطيرة من طريقة العمل التي ينتهجها العاملون في المساعدات الإنسانية. ولا يتم بذل جهود منظمة كافية لردم الهوة بين الأخلاقيات والممارسات.

لقد عبر معظم العراقيون الذي تكلمنا معهم عن تضامنهم الواضح والكامل مع أهداف ومبادئ العمل الإنساني، وتعاطفهم مع الجهود الجيدة للعمل الإنساني وفهم قوي للمبادئ الإنسانية الخاصة بالحياد والاعتمادية والنزاهة. وهناك فهم واسع لطبيعة مبادئ العمل الإنساني وللنشاطات التي لا تشكل جزءاً من هذه النشاطات. وقد سمعنا مراراً وتكراراً أن هناك سمات واضحة وبارزة للتعاليم الإسلامية والتقاليد العراقية في المبادئ الرئيسية ونظام عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميعة الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في عمليات الإغاثة١ التي تقوم بها.وقد ساوى الكثير من العراقيين الذين تحدثنا معهم بين المبادئ الإنسانية وبين الآيات القرآنية الخاصة بالأعمال الخيرية.

والسبب الآخر حول سبب فهم المبادئ الإنسانية بشكل جيد في العراق وهو أن هذه المبادئ كثيراً ما تظهر في الأزمات وبطرق تحدث استياء. وسمعنا أمثلة عن مساعدات قدمت بطرق توضح تسييس وعسكرة الأنشطة الإنسانية من قبل كل من المنظمات المحلية والدولية. وكثيراً ما يكون من غير الممكن عملياً للعراقيين (وأحياناً للمتخصصين في العمل الإنساني) التمييز ما بين أدوار وأنشطة المنظمات المحلية والدولية، بما في ذلك القوات العسكرية والمنظمات السياسية والسلطات الأخرى، والمقاولون الذين يعملون من أجل الربح والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وبين وكالات الأمم المتحدة. وقد كان من الواضح في بعض المحادثات التي قمنا بها أن الشركات التجارية المنتسبة للقوات متعددة الجنسيات قد أساءت للمنظمات غير الحكومية الإنسانية. كما كان من غير الواضح بشكل كامل في الكثير من المقابلات الأخرى أي نوع من أنواع الوكالات التي تمت مناقشتها.

وغالباً ما يكون هناك تناقض بين تقبل المبادئ الإنسانية بشكل عام وحقائق المساعدات ويزيد من ذلك التناقض الشكوك التي تدور حول نوايا ودوافع الوكالات. وتحدث المقيمون في المناطق المتضررة من الأنشطة العسكرية المكثفة عن تعرضهم للإهانة من قبل وكالات تبدو أنها وكالات المساعدات بالإضافة إلى "المحتلين" أو من قبل منظمات تبدو أنها منظمات تعمل من أجل تجميل وجه الاحتلال. وتحدث آخرون عن رفضهم لأية مساعدات قدمتها لهم القوات المسلحة إثر العمليات العسكرية.

وعادة ما كان يتم التمييز بسهولة بين المساعدات التي تقدمها المنظمات الخيرية الدينية المحلية والمساجد وبين المساعدات الأخرى التي تقدمها المنظمات الأخرى والتي وصفها الكثير ممن تقابلنا معهم بأنها حيوية. وعلى عكس كافة المنظمات الأخرى تقريباً، فإن المساجد والمنظمات الدينية أحياناً (وليس دائماً) ما تكون قادرةً على تقديم مساعدات بطرق أكثر وضوحا وأكثر انفتاحاً بشكل نسبي. وقد تم تحديد المنظمات الخيرية الإسلامية المحلية والمساجد في الكثير من المقابلات التي قمنا بها بأنها الخيار الأفضل لمن هم في حاجة للحماية أو المساعدات. ومع ذلك، سمعنا عن الكثير من الأمثلة عن عمليات ضغط تعرضت لها المنظمات الخيرية الدينية المحلية لكي توافق بشكل أكبر على رغبات وأولويات الجماعات المسلحة.

ولا تعتبر فكرة المحايدة فكرةً مجردة في العراق، فالعراقيون على أهبة الاستعداد للتمييز بين مقدمي المساعدات الذين لم يلتزموا الحياد وأولئك الذين التزموا به. وتعتبر مسألة الحياد من وجهة نظر الكثير من العراقيين والعاملين في تقديم المساعدات عاملاً هاماً من عوامل الحماية ضد الهجمات التي يقوم بها المقاتلون من كافة الأطراف. وفي معظم الحالات، لم ينسب من تكلمنا معهم النوايا غير الحسنة للمنظمات أو العاملين في تقديم المساعدات وذلك لمجرد منشأهم الوطني . وبدلاً من ذلك، يكون هناك تشكك كبير في نوايا الأشخاص الذين يعملون مع المحتلين (القوات متعددة الجنسيات) أو الحكومة أو من يعمل مع أي جماعة من الجماعات المسلحة.

إن لعدم الالتزام بالمبادئ الإنسانية والتمييز المشوش بين الأطراف والأدوار المختلفة في العراق عواقبَ خطيرة على المجتمعات المستفيدة والعراقيين المساهمين في الجهود الإنسانية. فمنذ عام ٢٠٠٤ أصبحت قدرة العاملين في المساعدات على الالتزام بالمبادئ الإنسانية في عملهم بشكل واضح ضعيفة جداً بسبب التهديدات الأمنية وتفضيل كافة العراقيين تقريباً والمنظمات الإنسانية الدولية بشكل عام بالتالي لأداء عملها ونشاطاتها بطريقة مستترة.

نوا شيفار/اللجنة الدولية للصليب الأحمر

عراقية تعتني بقريب لها في مستشفى مدينة الصدر في بغداد بعد أن فقد الطفل كلا ذراعيه في هجوم تفجيري

التحصن ومرافقة الجيوش

من الصعب الوصول إلى المباني التي تقع في المنطقة الخضراء والمباني الحكومية وتلك التابعة للقوات متعددة الجنسيات إلا لعدد محدود من العراقيين، على فرض استعداد هؤلاء لتحمل مخاطر الدخول لهذه المنطقة. وبينما يختار العراقيون العاملون في المنظمات الدولية تحمل هذه المخاطر يومياً، فإن قدرتهم على مواصلة القيام بذلك تضعف بشكل متزايد مع تدهور الوضع الأمني. وبالنسبة للفريق الدولي من المانحين ومنظمات الأمم المتحدة المختفية داخل هذه المنشآت، فإنه في الغالب ليست هناك احتمالية للتحرك خارج تلك الأسوار الحصينة دون مرافقة القوات متعددة الجنسيات أو قوات الأمن الخاصة. ونتيجة لذلك، لا تكون هناك فرص في الغالب لصناع القرار الرئيسيين في المنظمات الإنسانية الرئيسية بتوصيل قراراتهم للظروف التي تحدث في العراق، كما تتضائل فرص التحدث مع العراقيين الذين يرفضون دخول مثل هذه المباني.

كما يطغى الشك على المزايا والفوائد التي تدرها المساعدات الإنسانية على العراقيين عندما تلجأ المنظمات الإنسانية في عملياتها إلى اتباع أسلوب

'التحصن' أو ربط نشاطاتها بمرافقة القوات متعددة الجنسيات. وقد انسحبت بعض المنظمات التي قبلت بحماية القوات متعددة الجنسيات أو بدت وكأنها قامت بذلك عن طريق استخدام شركات أمن خاصة من العراق بحجة انعدام الأمن الذي يواجهه موظفيها أو وجود تأثير إنساني غير كاف بالمقارنة بتكاليف الأمن المرتفعة. وليس هناك أية إثباتات على أن التحصن أو اتباع أساليب الحماية المكثفة تضمن استمرار ونجاح البرنامج أو أنها تشكل وسيلة مفيدة لزيادة وصول الأفراد لهذه الخدمات والحصول عليها.

إن الاعتماد بشكل كلي في القضايا الأمنية على القوات متعددة الجنسيات أو الشركات الغربية الخاصة يؤيد أو يدل على تطابق أهداف بعض وكالات المساعدات وأهداف القوات العسكرية، ويرفض العديد من العراقيين مثل مثل هذا الترابط، وبشكل مشابه لا يبادر العديد من العراقيين أي شكّ بخصوص الترابط والتحالفات السياسية وأهـداف مكاتب الخدمات الاجتماعية التي تديرها المجموعات المسلحة أو التي تقع تحت حمايتها. ومع ذلك، تم الترحيب بهذه المكاتب في الكثير من المناطق للمساعدة التي توفرها في حماية الأرواح.

ولا تحمي "استراتيجيات القبول" العاملين في المساعدات الإنسانية من الهجمات في العراق ولكنها تساهم في تحسين مدى تكيف واستمرارية برامج المساعدات الإنسانية. كما توقفت بعض المنظمات الغير حكومية العراقية والدولية، والتي كانت قد قررت اتباع منهج أمني مستقل في عمليات المساعدة الإنسانية الذي يعتمد بشكل أكبر نسبياً على العلاقات وعلى مدى تقبل المجتمعات المحلية لعملهم ونشاطاتهم، عن متابعة نشاطاتها بينما بقيت بعضها الآخر مستمراً في عملياتها. ويبدو أن المنظمات التي تتسم بالمرونة، والتي أمضت وقتا كبيراً و موارد كثيرة في فهم الميول المحلية (إضافة إلى الوطنية) والتي تقوم ببناء علاقات وشبكات دعم وتحسين مهارات العاملين بها، تتسم بأفضلية نسبية في العراق أكثر من الوكالات ذات الروابط الأقل تأصلا.

لا بديل عن التواجد الفعلي

يستخدم العاملون في المساعدات الإنسانية في العراق وعمان مصطلحات مثل "خفي" و "مكتوم" و "مستتر" لوصف الأوضاع التي وصلت إليها العمليات الإنسانية المستترة التي تقوم بها المنظمات العراقية والدولية نتيجة للتهديدات والهجمات. ويقدم النهج المستتر قدرا أكبر من الأمن للعاملين في المساعدات الإنسانية، ويمكن الوكالات من الاستفادة من المزيد من الوقت وإمكانية الوصول. ومع ذلك، تسببت هذه المزايا في تكلفة عالية للقبول. ويوضح البحث الذي قمنا به بين العراقيين أن التصورات المتعلقة بالمنظمة الإنسانية هي إيجابية لدرجة كبيرة بين من لهم اتصال مباشر بالمساعدات والحماية الدولية أو المحلية أكثر ممن تشكلت انطباعاتهم من خلال الإشاعات ووسائل الإعلام. ومن ثم لن تكون الحملات الإعلانية وحملات الدعم أمراً كافياً لإقناع العراقيين بالنوايا الإنسانية لوكالات المساعدات: حيث أنهم ينظرون إلى النتائج الملموسة. ويشعر العراقيون الذين تلقوا مساعدة من منظمات إنسانية محلية أو دولية أو رأوا هذه المنظمات وهي تعمل بشعور إيجابي تجاه المجتمع الدولي أكثر ممن سمعوا فقط بذلك.

مخيم الرويشد للاجئين في المنطقة المحايدة بين العراق والأردن

المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٠٦/٠٣٢٥-MJ

تعمل شكليات العمل الغير بارزة بشكل متزايد على إعاقة العلاقات بين فريق العمل وبين الوكالات. كما تنعكس أيضاً التوترات الداخلية على المنظمات الإنسانية، وحتى بين أعضاء فريق العمل ذوي الخلفيات المختلفة الذين عملوا مع بعضهم البعض لسنوات. وتقع علاقات العمل تحت إجهاد متزايد بحيث تفرض المناهج منخفضة المستوى على فريق العمل بأن يعملوا من منازلهم مما يقلل من فرص الاتصال المتكرر بزملائهم.

وهناك اتجاه متزايد بين العاملين الدوليين في المساعدات الإنسانية (وأيضاً بين المانحين والسياسيين) نحو معاملة الحالة الأمنية في العراق وكأنها تشكل تحدياً ضبابياً ومعمماً ومنيعاً أكثر من كونها سلسلة من الحوادث الخطيرة، بحيث يمكن تحليل كل حادثة منها ووضعها في سياق واستخدمها كدافع للتكيف. وبالنسبة لبعض الوكالات، فإن الفهم المحدد والمحدود لديناميكية انعدام الأمن أصبحت تشكل تبريرا لانعدام التأكيد والتدخل والإبداع. وهناك انخفاض حاد منذ أوائل عام ٢٠٠٤ في عدد العاملين الدوليين في المساعدات الإنسانية في عمان الذين يتمتعون بخبرة جدية في الدولة؛ حيث بقي عدد قليل منهم.

" خلال الهجمات التي قامت بها القوات الأمريكية في الفلوجة والنجف عام ٢٠٠٤، استجاب الكثير من العراقيين بشكل فوري لمساعدة الأشخاص المحتاجين وذلك عن طريق تجميع شاحنات من الغذاء والبضائع الضرورية الأخرى من أحيائهم لتوزيعها من خلال المساجد في المدن المنكوبة. وقام الكثير من الشيعة بتقديم المساعدات في الفلوجة، كما قام الكثير من السنة بنفس الشيء في النجف.

وخلال هذه الفترة، عقدت المنظمات الإنسانية غير الحكومية اجتماعات منتظمة في بغداد لتنسيق عملياتها وتبادل المعلومات وشحنات المساعدات. واتسمت هذه الاجتماعات بمعدل حضور جيد من قبل فرق العمل الدولية بشك حصري. وفي إحدى هذه الاجتماعات حضر إمام متعلم ذو زي تقليدي له تاريخ طويل في معالجة التوترات بين المجتمعات ومساعدة الوكالات الدولية على الوصول إلى أماكن الصراع المنكوبة. وقد عرض تسهيل الوصول إلى الفلوجة من خلال اتصالاته بين رجال الدين السنة المحليين، كما دعا لحضور اجتماع خاص بإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية ذات الخبرة والتي عمل معها في السابق. وقد اعترض ثلاثة من العاملين الدوليين في المساعدات الإنسانية على حضوره وطلب منه مغادرة الاجتماع. وقد سأل أحد المعترضين عن سبب اعتراضه فقال " هؤلاء هم الإرهابيون الذين يهاجموننا".

لقد سمعنا بوجود اعتقاد شائع إلى حد كبير بأن كل جهود المساعدات سواء أن كانت دولية أو محلية هي فاسدة. فقد ازدادت ثروات الأغنياء في عمليات إعادة البناء منذ عام ٢٠٠٣، كما تسببت المعاناة اليومية في الحياة في جعل العراقيين يشعرون بخيبة الأمل والغضب. فقد ذكر بعض ممن تكلمنا معهم أنهم سمعوا من خلال وسائل الإعلام عن مليارات الدولارات التي دخلت العراق، وبعد ذلك ظهرت الكثير من الدعاوى حول وجود مقاولين ومسئولين فاسدين و محطات لدعم الكهرباء غير مناسبة ولا يمكن الاعتماد عليها وتكاليف مرتفعة للوقود وعمليات إعادة بناء غير جيدة للمدارس ومجموعة كبيرة من المشاريع الخفية التي لم يتولد عنها أية منفعة.

نقص صارخ في تمويل المساعدات الإنسانية

لقد تم تحقيق أثر كبير خلال بضع سنوات فقط، ففي أواخر عام ٢٠٠٢، دعت الأمم المتحدة لجمع ١٩٣ مليون دولار للاستعداد لحالة الطوارئ الإنسانية التي اعتقد بأنها وشيكة الحدوث. وبعد مرور أشهر قليلة، كانت هناك دعوة أخرى لجمع ٢,٢ مليار دولار لتغطية مساعدات تمتد لستة أشهر. ولكن الآن، عادة ما تكافح المنظمات التي تحاول إنقاذ أرواح العراقيين في الإبقاء على عملياتها في ظل مناخ تبرع غير داعم. فقد أصبح المانحون بطيئون في الاستجابة للحالات الطارئة الإنسانية المتزايدة. فبالنسبة للكثير منهم، يعد تقديم المساعدات اعترافاً بفشل استثمارهم لمليارات الدولارات في مشاريع إعادة إعمار العراق الخاصة بهم. ومما يدعو للسخرية أنهم كثيراً ما ينتقدون عمليات المنظمات الإنسانية – وكأن الحكومة العراقية المعزولة أو بعض المستفيدين الانتهازيين من الحرب كان لهم إمكانية وصول أفضل للمجتمعات المحتاجة وشعور أفضل بالظروف الموجودة. ويفرض المانحون معايير مزدوجة شنيعة، حيث يصرون على معايير مساءلة أكبر بخصوص الإنفاق على الأعمال الإنسانية الخاصة بحماية الأرواح أكثر من مخططات إعادة البناء المشبوهة التي تخرج من المنطقة الخضراء. إن مصداقية المانحين على المحك بين العراقيين وعلى المستوى العالمي.

وكما وصف أحد العاملين الدوليين في مجال المساعدات الإنسانية المعضلة الحالية فإن: " المانحون يشتكون على نحو متكرر بأن جودة المعلومات المتاحة حول الاحتياجات الأساسية في العراق ليست جيدة بالقدر الكافي، ولهذا السبب لا يقومون أي شيء؟ وعندما تكون الطرق التقليدية لتقييم الاحتياجات غير ممكنة بسبب انعدام الأمن والمشاكل المتعلقة بالتنقل، فإلى أي مدى من الدقة تحتاج أن تكون عليها البيانات؟ لأي مدى من الدقة كانت عليها في أبريل من عام ٢٠٠٣؟ ومتى سوف يتم الضغط على زر التشغيل؟"

ولم تقدم أياً من مرفق الصناديق الدولية لإعادة إعمار العراق٢- الصندوق الذي تديره الأمم المتحدة والبنك الدولي والذي تأسس أوائل عام ٢٠٠٤- ولا وثيقة العهد الدولي مع العراق٣ - المبادرة التي أطلقها زعماء العالم في المؤتمر الذي عقد بمنتجع شرم الشيخ المصري في ابريل ٢٠٠٧- أية أموال جاهزة كاستجابة للحالة الإنسانية الطارئة في العراق: حيث أنها عرضة أيضاً للتسييس من قبل السلطات العراقية والسلطات الدولية. وتوضح المقابلات التي قمنا بها مع فرق عمل وكالات المساعدات ومع المجتمعات العراقية وجود نقائص خطيرة في سلوكيات المانحين. فقد أوضحت فرق العمل المساعدات في جمعية الهلال الأحمر والصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وجود نقص في الحصول على أموال المانحين مما يسبب تهديداً للبرامج الإنسانية الحالية والمستقبلية.

يعمل أحمد في إحدى المنظمات الإنسانية غير الحكومية. ويحاول أن يعمل متخفيا محاولا تجنب السيارات المفخخة ونقاط التفتيش لتقديم المساعدة الطارئة للأحياء المنقسمة المنكوبة في مدينته المحبوبة. وقد قرر أحمد أن يبقى في بغداد وتقديم المساعدة قدر إمكانه لتخفيف المعاناة عندما تنفجر القنابل وتفتح القوات أو المسلحون نيرانها أو عندما تهجم الجماعات المسلحة في الليل. ويقول أحمد " إنني مستعد للذهاب إلى الجنة". وبالنسبة للجزء الأكبر، فإن الناس في الحي الذي يقطن به أحمد ليسوا أشخاصا نازحين داخلياً. فغالبيتهم محتجزين أو عالقين داخلياً، ينتابهم الخوف من ترك منازلهم والذهاب إلى السوق أو العيادة أو الصيدلية أو المدرسة التي تقع آخر الشارع. ويعمل أحمد بمفرده معظم الوقت. وفي المناخ الحالي من الخطر وعدم الثقة واسعة الانتشار، وجدت المنظمة التي يعمل معها بصعوبة مساعدا يعمل معه. وهذا هو الخوف والبغض في العراق الذي تقابل فيه الدوافع والانتماءات بشك حاد. وقد عمل وفقا لميزانية قليلة تحد من نشاطه مع ازدياد احتمالية تعرضه للقتل.

هناك القليل من العراقيين مثل أحمد. فالمنظمة التي يعمل بها هي واحدة من العديد من المنظمات التي تكيفت هي وجمعية الهلال الأحمر العراقية واللجنة الدولية للصليب الأحمر مع طريقة عملها عندما ساءت الحالة الأمنية وعندما تضائل دعم المانحين. وتحتاج هذه المنظمات للبدء في الشعور بأن العالم يقف خلفها. فقد قتل ما يقرب من ٨٨ من العاملين العراقيين والدوليين في المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان في الصراع الدائر في العراق بين مارس ٢٠٠٣ و مايو ٢٠٠٧. ويقدم الحافز الجديد الخاص بالأمم المتحدة تجاه إطار عمل مجدد للعمليات الإنسانية في العراق نقطة صلبة للتعامل مع العواقب الإنسانية الخاصة بالأنظمة العراقية الركيكة لدعم الحياة. ويعد ذلك خطوة بارزة للأمام لمنظمة عوقبت بشدة من خلال محاولاتها المسيسة لمساعدة وحماية العراقيين. ويتمثل التحدي الذي يواجه الآن المنظمة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في تحديد إطار العمل، دون أن تصبح مرة ثانية غطاءً لدور الأمم المتحدة السياسي الذي يحدده مجلس الأمن.

في الأشهر والسنوات القادمة سوف يكون هناك توجيه واضح للمانحين بأن يضعوا في حسبانهم الدور الرئيسي للحياد الحقيقي في العراق، ومخاطر الربط بين الأهداف السياسية والعسكرية وبين العمليات الإنسانية. وتثبت الأدلة أن العمليات الإنسانية التي تفتقد للمبادئ الإنسانية في العراق تتعرض للرفض.

غريغ هانسن (ghansen@islandnet.com) هو عامل مساعدات إنسانية كندي وباحث يقيم حالياً في عمان. وقد قام هو وفريق من العراقيين بعمل دراسة حول مفاهيم العمل الإنساني خاصة بأجندة العمل الإنساني : مشروع ٢٠١٥ لمركز فاينستين الدولي، جامعة تفتس. توجد دراسة "التعرف على مبادئ العمل الإنساني في العراق" على الإنترنت على الرابط http://fic.tufts.edu/?pid=32. وسوف تكون الدراسة الكاملة الخاصة بالدولة متاحة بعد فترة قصيرة على الموقع الخاص بمركز فاينستين الدولي (www.fic.tufts.edu).

١. www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/57JMNB
٢. www.irffi.org
٣. www.iraqcompact.org

اللاجئون العراقيون في لبنان واستمرار انعدام فرص الحماية

سميرة طراد وغيداء فرنجية

لا تتوفر أية إحصائيات رسمية حول أعداد اللاجئين العراقيين في لبنان. لكن من المقدر أن تزيد أعدادهم عن ٤٠ ألف لاجئ. كما يستضيف لبنان حوالي ٤٠٠ ألف فلسطيني ممن لا يتوفر لهم أي حل واضح في المستقبل القريب. ونتسائل هنا وفي ظل غياب أي سياسة متبعة للاستجابة لأوضاع كل هؤلاء اللاجئين، هل هناك خطر في أن يصبح حال اللاجئين العراقيين كحال الفلسطينيين في حالة دائمة من الإهمال في بلاد الشام؟

دخلت أغلبية العراقيين إلى لبنان عبر سوريا ومن بينهم أعداد كبيرة من العراقيين المسيحيين ممن يعتقدون أنهم سيجدون الأمان بين المجتمعات اللبنانية المسيحية. لقد وجد اللاجئون العراقيون أن الحصول تأشيرة دخول إلى لبنان ضربا من المستحيل لذلك فقد دخلوها بشكل غير قانوني وبمساعدة المهربين في معظم الأحيان، وهم بالتالي عرضة لمخاطر الاعتقال والإدانة بجنحة الدخول غير القانوني إلى البلاد بغض النظر عن حالتهم في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولم يوقع لبنان على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وليس بها قانون فعال ينظم حركة اللجوء السياسي، ولطالما أعلن لبنان مراراً وتكراراً أنه بلد غير مهيأ للجوء السياسي بسبب تركيبته الديموغرافية والاجتماعية وحقيقة أنه يستضيف أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني. وليزداد الأمر سوءا فإن العالم العربي، على خلاف أمريكا اللاتينية وأفريقيا، يفتقر للوسائل الإقليمية لتوفير الحماية للاجئين الهاربين من العنف المعمم والنزاع المدني.

ونتيجة لذلك تقع مسؤولية حماية اللاجئين بشكل كامل على مفوضية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئين، وفي مارس ٢٠٠٣ دعت الوكالة إلى إدراج جميع اللاجئين العراقيين (ومن بينهم الحالات المرفوضة) ضمن نظام "الحماية المؤقتة"، وهو نظام فصَّله المجتمع الدولي للاستجابة لحالات التشرد واسعة النطاق وحدود اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وتعريف اللاجئين. ويرتكز النظام على أربعة أسس: وصول بر الأمان، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان، والحماية من الإعادة القسرية للاجئين، والعودة الآمنة لبلد المنشأ عندما تسمح الظروف. والعبرة من نظام الحماية المؤقتة هو تجنب القهر المصاحب لإجراءات حالة اللاجئين والحفاظ على احتمالات العودة عند توفر تسوية سياسي للنزاع في بلد المنشأ. هذا النظام مفترض على أساس الاعتقاد بأن النزاع الذي تسبب في التشرد الجماعي سيتم حله قريبا، وهو يركز على العودة كونها أكثر الحلول المناسبة.

لقد ارتكز تنفيذ نظام الحماية المؤقتة للعراقيين على الاعتقاد بأن الغزو الذي قادته الولايات المتحدة سوف يسقط نظام صدام حسين ويستعيد الاستقرار والديمقراطية في العراق على وجه السرعة. ونتيجة لذلك ظل العراقيون يعيشون في حالة غير مستقرة وغموض قانوني، فهم ليسو بلاجئين أو غير لاجئين، يواجهون إعادتهم إلى بلادهم تطوعا على أنه الحل المتين الوحيد المحتمل ورفض فرصة التوطين في بلد اللجوء أو في بلد ثالث. إن الحماية المؤقتة كما تتصورها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليست مقيدة بالوقت، على خلاف الاتحاد الأوروبي الذي يحدد فترة ثلاث سنوات كمهلة لتطبيق هذا الإجراء. إن غياب الجدول الزمني يزيد من غموض الحالة المؤقتة ويخاطر بتسييس عملية حماية الأشخاص المشردين بأعداد هائلة. ونتيجة لذلك استمر نظام الحماية المؤقتة للاجئين العراقيين، الذي صمم ليستمر لفترة ثلاثة أشهر، حتى نهاية عام ٢٠٠٦.

وضع اللجوء على أساس الأدلة الظاهرة

وأثناء لقاء التشاور للمنظمات غير الحكومية للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شهر أكتوبر ٢٠٠٦، شاركت جمعية فرونتير رواد في إعداد مسودة تصريح صادر عن المنظمات غير الحكومية التي عبرت عبرت عن قلقلها من الاستخدام المطلق للحماية المؤقتة، ودعت إلى الاعتراف باللاجئين العراقيين على أساس الأدلة الظاهرة لإنهاء حالة عدم الاستقرار ولضمان الحماية الفعالة للاجئين العراقيين في الشرق الأوسط. وفي شهر ديسمبر ٢٠٠٦، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقرير استشاري لعودة العراقيين وأوصت فيه بأنه يجب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول إعلان أن العراقيين هم لاجئون على أساس الأدلة الظاهرة باستثناء أولئك المقيمين في كردستان العراقية ومن يقعون تحت بنود الإقصاء في اتفاق ١٩٥١.

إن تحديد حالة اللاجئين بالأدلة الظاهرة، مثله مثل نظام الحماية المؤقتة، يرتكز على فكرة أن تحصل مجموعة من الأشخاص ممن يتشاطرون معايير مشتركة بلد المنشأ أو تاريخ السفر على الحماية. ولكن تحديد المجموعات على أساس الأدلة الظاهرة تمنح حالة اللجوء لجميع أفراد المجموع. لذلك يجب على اللاجئ المعترف به على أساس الأدلة الظاهرة أن يستفيد من الحقوق المنصوص عليها في اتفاق ١٩٥١ على عكس اللاجئ الذي يخضع للحماية المؤقتة.

لقد أتت أخبار عملية تنفيذ الاعتراف بالأدلة الظاهرة كهدية قيِّمة طال انتظارها بالنسبة للاجئين العراقيين. لقد امتلأت مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيروت ودمشق وعمان باللاجئين المطالبين باستلام شهادات اللاجئين التي اعتقدوا أنها ستحميهم من الاعتقال في لبنان وأنها ستكون تذكرة سفرهم إلى البلدان الأخرى كجزء من برامج إعادة التوطين، وهو الحل المتين الوحيد للاجئين في لبنان. لقد سجل حوالي ١٨٠٠ عراقيا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين شهري يناير ومايو ٢٠٠٧، وهي نسبة

أكثر من ٥٠٪ من أعداد المسجلين لعام ٢٠٠٦ بأكمله. إن هدف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحلول شهر ديسمبر ٢٠٠٧ هو مساعدة وتسجيل حوالي ١٠ آلاف عراقي.

تبدد الوهم

وسرعان ما تبددت أوهام العراقيين بعد أن اتضح أن عملية إعادة التوطين في دول ثالثة غير متوفرة. ويأمل عدد قليل جدا من العراقيين في أن تتم إعادة توطينهم. وأعلنت الولايات المتحدة عن خطط لإعادة توطين ٧,٠٠٠ عراقي فقط من أصل ما يقارب المليوني لاجئ عراقي في المنطقة، وأعلن الاتحاد الأوروبي عن معارضته لإعادة توطين اللاجئين العراقيين في الاتحاد الأوروبي، إلا أنه وافق على التبرع بمبلغ ١١ مليون يورو للمساعدات الإنسانية في المنطقة.

لقد ترسخت خيبة أمل العراقيين بعد أن أدركوا أن حالة اللجوء على أساس الأدلة الظاهرة لم تُغير سياسات الحكومة فيما يتعلق بوجودهم في البلاد. ولم تعترف السلطات اللبنانية بنظام الحماية المؤقتة والاعتراف باللاجئين على أساس الأدلة الظاهرة رسميا على الرغم من أن لبنان عضو في اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويفترض أنه يلتزم بآرائها. وكما كان اللاجئون العراقيون في ظل حكم صدام، فإن السلطات اللبنانية لا زالت تعاملهم كمهاجرين غير شرعيين، وهم بذلك عرضة لخطر الاعتقال مستمر بسبب الدخول والبقاء غير القانوني في لبنان وصدور أحكام السجن والترحيل بحقهم.

وكثيرا ما تجاهلت الحكومة اللبنانية المبادئ التوجيهية الخاصة بالحماية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة باللاجئين العراقيين وأوامرها بخصوص عدم الإعادة القسرية وعدم إعادة اللاجئين إلى بلادهم. وقبل عام ٢٠٠٣ تم ترحيل المئات من طالبي اللجوء العراقيين ممن كان يعترف بهم كلاجئين في ذلك الوقت إلى العراق. وبعد عام ٢٠٠٣ تم تنظيم مواكب عودة تطوعية بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة. وتم احتجاز معظم أولئك اللاجئين احتجازا تعسفيا لعدة شهور بعد انتهاء الأحكام الصادرة بحقهم. ويستمر الحجز الاعتباطي المطول سياسة إلزامية فعالة تجبر المحتجزين العراقيين على الموافقة على إعادتهم إلى بلادهم. إن معظم المحتجزين العراقيين الذين خيروا بين البقاء في السجون اللبنانية إلى ما لا نهاية أو العودة إلى العراق اختاروا العودة إلى العراق بنية الدخول مرة أخرى إلى لبنان بشكل غير قانوني. إن السفارة العراقية والمنظمة الدولية للهجرة تمولان وتنسقان عمليات العودة إلى العراق من مراكز الاحتجاز اللبنانية. أما دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فهو دور محدود لضمان أن عمليات إعادة اللاجئين إلى بلادهم "تطوعية". وتقودنا مقابلة أجريت مع السفير العراقي في لبنان في شهر فبراير إلى تقدير أنه تتم إعادة من ٤٠ إلى ٦٠ شخص تقريبا إلى العراق أسبوعيا.

تجاهل اللاجئين العراقيين المستضعفين

إن الوضع الغير القانوني للاجئين العراقيين يحرمهم من أي نوع من الحماية، وبما أن ليس لديهم أي مساعدة مناسبة، فهم مجبرون على العمل بشكل غير قانوني ويمكن استغلالهم بسهولة حيث يتم إجبارهم على العمل لساعات طوال، ويحرمون من الأمن الاجتماعية، وإن لم تُدفع أجورهم فما من سبيل أمامهم للجوء إلى القضاء خشية الاعتقال لنقص الوثائق الثبوتية. ووصولهم إلى التعليم والرعاية الصحية محدودة للغاية. ويضطر الكثير من المراهقين العراقيين إلى هجر دراستهم ليعملوا بشكل غير قانوني في ظروف شاقة للإنفاق على عائلاتهم.

هناك عدد قليل من المنظمات غير الحكومية التي تحاول تغطية الاحتياجات الصحية الأساسية لمعظم العراقيين المستضعفين ولكن قدرتهم على المساعدة لا تزال محدودة، ويقول هاني: "زوجتي تعاني من مضاعفات منذ أن وضعت ابننا ولكننا أرسلنا إلى مستشفى لم تتوفر بها وحدة عناية مركزة. واضطررت إلى اصطحابها إلى مستشفى آخر ولكني لم يكن لدي المال الكافي لأسدد نفقات المستشفى ولم تكن هناك أي سيارات إسعاف لنقلها هي والرضيع وإمدادهم بالأكسجين. وذهبت إلى أحد الأصدقاء لاقتراض بعض النقود ومن ثم نقلت زوجتي في سيارة أجرة. ولكن ابني حديث الولادة قد توفي في السيارة الأجرة بينما وصلنا إلى المستشفى الثانية." وتم تهريب امرأة عراقية أخرى لم تستطع تحمل نفقات وضع جنينها في لبنان إلى سوريا حيث نفقات الرعاية الصحية أقل ثمنا. واعتقلتها السلطات اللبنانية في طريق عودتها إلى لبنان واحتجزتها هي وطفلها حديث الولادة وطفل أكبر سنا.

ويتم إهمال الرجال العازبين كثيرا، كما أخبرنا أحدهم قائلا: "لم أر طبيبا على مدار السبع سنوات الماضية، ولا أستطيع تحمل نفقات الاستشارة. وعندما أذهب إلى شريك آخر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طلبا للمساعدة الطبية، يرسلوني ذهابا وإيابا بينهم مبررين ذلك بأنني إما أنني لست حالة طارئة وإما أننا لا أخضع لبرنامجهم. وفي النهاية لا زلت لم أجري أي فحوصات طبية".

وفي الختام

لا يمكن لأي نظام حماية – سواء كانت تحديد حالة فردية، أو مؤقتة، أو اعتراف بالأدلة الظاهرة – أن يكون فعالا عندما تنفذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمفردها دون انخراط السلطات اللبنانية وفي ظل غياب أي إطار قانوني محلي لحماية اللاجئين التي من شأنها ضمان حق كل فرد يطلب اللجوء وتتم حمايته من الترحيل القسري إلى دولة تتعرض حياه فيها للخطر.

إن حجم تدفق اللاجئين العراقيين في المنطقة يزيد من مخاوف "تحول فاجعتهم لتصبح كالقضية الفلسطينية" حيث أن المجتمع الدولي يركز تقريبا على المساعدة الإنسانية فقط فضلا عن البحث عن الحلول المتينة. إن لبنان مثله مثل الدول العربية الأخرى لا يرغب في تحسين الحالة القانونية للاجئين العراقيين وظروفهم المعيشية، وهو موقف مفهوما وله ما يبرره، خشية أنهم قد يحملون عبء استضافة مرة أخرى قد يستمر لعقد تلو الآخر.

تشغل سميرة طراد (samiratrad@fastmail.fm) منصب مديرة جمعية رواد، وغيداء فرنجية (frontierscenter@cyberia.net.lb) هي مستشارة قانونية تحت التدريب في الجمعية وجمعية رواد هي منظمة غير حكومة مقرها بيروت تساند وتدعو لحقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين في لبنان.
www.frontiersassociation.org

١. ملاحظة حول الحماية الدولية، قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للجمعية العمومية في الأمم المتحدة، ٧ سبتمبر ١٩٩٤ /www.unhcr.org/excom EXCOM/3f0a935f2.pdf
٢. www.unhcr.org/home/RSDLEGAL/458baf6f4.pdf

النزوح نتيجة للعمليات العسكرية

دينا أبو سمرة

منذ سقوط الحكومة العراقية السابقة والعراقيون يتركون منازلهم بسبب العنف الطائفي والعنف العام الذي يجتاح البلاد. ورغم ذلك تبقى العمليات التي تشنها القوات الأمريكية والعراقية ضد المسلحين السببَ الرئيسي للوفيات والدمار والنزوح الداخلي في أجزاء كبيرة من العراق.

وإجمالا لا تعمل وسائل الإعلام على نشر أعداد النازحين بسبب النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية حيث يصعب الوصول عادة إلى الأماكن المتضررة، إضافة إلى أنه من المعتاد تقييم حالات النزوح الناجمة عن النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية على أنها ظاهرة قصيرة المدى، بينما يعتبر النزوح الناجم عن العنف الطائفي ظاهرة طويلة الأمد.

وقد تسببت النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية في الأشهر التي تبعت الاجتياح الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ في خراب وحالات نزوح شاملة، وخاصة في غرب العراق، في المناطق السنية التي كان المسلحون يتمركزون فيها. وقد حدثت أكبر عمليات النزوح بسبب العمليات العسكرية في مدينة الفلوجة في نوفمبر من عام ٢٠٠٤ عندما تمت محاصرة المدينة للمرة الثانية، حيث تسببت العمليات العسكرية والصراع الدائر في المدينة في نزوح معظم سكان المدينة (أكثر من ٢٠٠ ألف شخص). وبالإضافة إلى الفلوجة، فقد تم استهداف العديد من المدن والقرى الأخرى أثناء العمليات العسكرية خلال الأربع سنوات الأخيرة، بما في ذلك النجف والكوفة والرمادي وكربلاء وتلعفر وسامراء والبصرة وبغداد. وكما تم إجلاء أعداد صغيرة من العراقيين في مختلف أنحاء العراق والذين كانوا يعيشون في أماكن اعتبرت مواقع إستراتيجية عسكرية لتكون مواقع للقوات متعددة الجنسيات.

وتشير تقديرات الحكومة العراقية والأمم المتحدة أنه وبحلول شهر أبريل من عام ٢٠٠٧ ما يزال هناك حوالي ٢٢,٤٠٠ نسمة مهجرين عن منازلهم نتيجة للعمليات العسكرية – الأغلبية الساحقة منهم في محافظة الأنبار. وقد كان الهدف المعلن من العمليات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عادة ما كانت تشمل على عمليات قصف جوي، هو قمع الجماعات المسلحة. وتسببت الهجمات العسكرية في إجبار مئات الآلاف من الأشخاص على ترك منازلهم. ومعظم هؤلاء الأشخاص قادرون على العودة إلى منازلهم عندما يهدئ القتال. ومع ذلك، فإن الناس في الكثير من الأماكن ينتابهم الخوف من العودة بسبب حالة الانفلات الأمني المستمرة، أو بسبب عدم حصولهم على التعويضات أو المساعدات الخاصة بإعادة البناء لبدء حياتهم من جديد.

وكانت هناك تغطية إعلامية محدودة ولكن من الواضح أن العمليات العسكرية قد تركزت في محافظات بغداد وديالى في الأشهر الأخيرة. ففي الأسبوع الأول من شهر مايو شنت القوات الأمريكية والعراقية هجوما كبيراً على محافظة ديالى، مما أجبر ما يقرب من ٥ ألاف شخص على ترك منازلهم. كما تسببت العمليات العسكرية التي شنت ضد المسلحين المشتبه بهم في نزوح عشرات العائلات من مدينة الصدر، المعقل الرئيسي للشيعة في بغداد. و تسببت العمليات العسكرية التي قامت بها قوات الأمن العراقية والقوات متعددة الجنسيات والقيود المفروضة على الحركة في نزوح السكان ومنع وصول الطعام لمناطق في محافظة القادسية في شهر أبريل.

وبينما يعد النزوح الناجم عن العمليات العسكرية ظاهرة قصيرة الأمد ، فإن هناك أسباب كافية للقلق مع تزايد كثافة هذه العمليات حيث تساهم بشكل متزايد في عمليات النزوح على المدى البعيد. و تتركز العمليات التي تقوم بها القوات متعددة الجنسيات بشكل متزايد على الغارات الجوية التي تؤدي إلى المزيد من عمليات النزوح لفترات أطول حيث تكون المنازل أكثر عرضة للدمار. ويشير البحث أيضاً إلى أن الأشخاص الذين يتركون منازلهم بسبب العمليات العسكرية يكونون عرضة للنزوح بشكل متكرر ومن ثم يصبح وضعهم أسوأ[1].

انتهاكات حقوق الإنسان

تخضع عملية الوصول إلى مناطق النزوح الداخلي والمناطق المتضررة الأخرى لإجراءات خاصة بقوات الأمن العراقية والقوات متعددة الجنسيات، بما في ذلك نقاط التفتيش والحواجز. وتواجه المنظمات الإنسانية العاملة في العراق الكثير من القيود التي تمنعها من مساعدة المدنيين خلال وإثر العمليات العسكرية. ففي مارس من عام ٢٠٠٦، قالت جمعية الهلال الأحمر العراقية أنها مُنعت من دخول مدينة سامراء تاركةً المئات من المدنيين دون مساعدات طبية وغذائية. وعادة لا يصل الماء والطعام للمناطق المنكوبة لأيام وأحيانا لأسابيع أثناء العمليات العسكرية والنزاعات المسلحة. مما يتسبب في معاناة كبيرة للعائلات التي تعيش بالفعل في فقر مدقع. وتصاحب هذه العمليات العسكرية عمليات تفتيش للمنازل وإجراءات أخرى مثل الاستخدام المفرط للقوة والاحتجاز دون وجه حق للذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ إلى ٥٠ عاماً، وذلك للحيلولة دون دخول المدنيين للأماكن المستهدفة والخروج منها. كما قد لا يتم إخبار العائلات لكي يتمكنوا من ترك المناطق قبل الهجوم عليها. فعلى سبيل المثال، أجبرت عمليات الإغلاق لنقاط الدخول والخروج المئات من العائلات على البقاء داخل منازلهم خلال الغارات الجوية التي شنت على قري تقع بالقرب من مدينة بعقوبة في محافظة ديالى، بالقرب من الحدود الإيرانية في يناير من عام ٢٠٠٧. كما استخدمت أيضاً القوات الأمريكية والعراقية المدارس والمستشفيات كقواعد عسكرية في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي، ومنعت الوصول للمدنيين في الأماكن المنكوبة[2] .

كما قد يكون العراقيون أيضاً غير قادرين على الحصول على تعويضات نظير الخسائر التي لحقت بهم. وتتمتع القوات متعدد الجنسيات بحصانة من سلطة المحاكم العراقية في الأمور التي تتعلق بمسؤوليتها عن الانتهاكات الخاصة بالأرض والمساكن. وفي حالات معينة تم وضع آليات للتعويض. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة العراقية بتأسيس اللجنة المركزية العراقية لتعويض شعب الفلوجة بهدف تقديم تعويضات للأشخاص الذين تضررت منازلهم وأعمالهم خلال الهجوم الذي شنته القوات الأمريكية ضد المسلحين في نوفمبر من عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، تقول الصحافة إن هناك حالات تأخير كبيرة في تسليم التعويضات وأن مبالغ التعويضات تلك عادةً ما تكون غير كافية لتغطية قيمة وتكلفة إعادة بناء المنازل. كما أن هناك أيضاً مزاعم حول إلحاق أضرار وسرقة الممتلكات وقعت خلال الهجمات التي شنتها القوات العراقية والقوات متعددة الجنسيات. وقد قامت الحكومة العراقية بدفع تعويضات في بعض الحالات ولكن المبلغ يعد بشكل عام أقل من القيمة الحقيقية للخسائر.

الخلط بين الأجندة العسكرية والإنسانية

تعمل الشركات العسكرية الخاصة على نطاق واسع في العراق، وأحياناً تستخدم وسائل عسكرية متطورة لدرجة كبيرة. وهناك ما يقرب من ٢٠ ألف من شركات الأمن الخاصة تعمل حالياً في العراق، وهي ثاني أكبر

يوهان سوبرغ/ اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مخزن أسلحة مهجور بجانب ملعب كرة قدم في البصرة

القوات العسكرية غير العراقية. وتقوم هذه الشركات هي ومنظمات غير إنسانية أخرى بعرض بعض من أنشطتها على أنها أنشطة إنسانية. وقد وجد مركز (فاينستين) الدولي، في دراسة قام بها للوضع الإنساني في العراق، أن الشعب العراقي لا يميز بشكل واضح بين أدوار وأنشطة المنظمات الدولية والمحلية، بما في ذلك، القوات العسكرية والمنظمات السياسية والمقاولين التجاريين والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة[٣]. يتم الخلط بين العاملين لدى الشركات العسكرية الخاصة التابعة للقوات متعددة الجنسيات وموظفي المساعدات الإنسانية. وهناك خطأ شائع بأن المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مرتبطة بالقوات متعددة الجنسيات، حيث تعتمد بعثة المساعدات الخاصة بالأمم المتحدة في العراق[٤] على القوات متعددة الجنسيات فيما يختص بالأمن والتنقل (كما هو منصوص عليه وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦). وقد نتج عن هذا الاعتماد على أحد أطراف النزاع خلط بين الأدوار العسكرية والأدوار الإنسانية مما يقوض من مبادئ النزاهة والحياد والاستقلالية. تناولت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها، في إستراتيجيتها الأخيرة المعدلة ، القيود المفروضة على اعتماد الأمم المتحدة على أفراد ومنشآت القوات متعددة الجنسيات أثناء القيام بالأعمال الإنسانية داخل العراق[٥].

وحيث تعترف الإستراتيجية الجديدة الخاصة بالأمم المتحدة بان هناك تسييس متزايد للأنشطة الإنسانية في العراق حيث يشترك فيها مجموعة من الهيئات بما في ذلك القوات العراقية والقوات متعددة الجنسيات ومجموعات مسلحة ومجموعات سياسية، فإن ذلك ينتج عنه توزيع للمساعدات على أساس سياسي وليس وفقا للاحتياجات. ولكي يتم تعزيز الاستجابة الإنسانية في العراق، فإن هناك حاجة لوجود تمسك قوي بالمبادئ الإنسانية وفصل واضح بين الأنشطة والجهات العسكرية والإنسانية/المدنية.

التوصيات

- يجب أن تقوم الأمم المتحدة بتعيين منسق عسكري مدني سام له خبرة في الجوانب الإنسانية والمدنية وذلك لتسهيل الوصول إلى الأماكن المنكوبة بسبب العمليات العسكرية، والدعوة إلى احترام أكبر لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالتنسيق العسكري المدني.

- يجب أن تتخذ الأمم المتحدة خطوات فورية لتبتعد عن الاعتماد على القوات متعددة الجنسيات وذلك للتأكد من تحقيق مبادئ النزاهة والحياد والاستقلال.

- يمكن أيضاً للأمم المتحدة أن تعلب دوراً أكثر فعالية في تعزيز الوصول وحماية السكان المحتاجين وذلك عن طريق الدخول في حوار مع كافة الأطراف المتنازعة بما في ذلك الممثلين غير الحكوميين.

- يجب أن تدعم الحكومة العراقية جهود المنظمات الإنسانية، بما في ذلك عن طريق تسهيل حركة وتوصيل المساعدات الإنسانية من قبل ممثلين محايدين وغير عسكريين.

دينا أبو سمرة dina.abousamra@nrc.ch هي محللة لشؤون دول الشرق الأوسط في مركز مراقبة النزوح الداخلي التابع لمجلس اللاجئين النرويجي www.internal-displacement.org.

١. مشروع بروكينغز للنزوح الداخلي، العنف الطائفي: الجماعات الأصولية وراء النزوح الداخلي في العراق، أكتوبر ٢٠٠٦
www.brookings.edu/fp/projects/idp/20061018_DisplacementinIraq_Khalidi-Tanner.pdf
٢. تقرير الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان
www.uniraq.org/aboutus/HR.asp
٣. تفهم الوضع الإنساني في العراق، الورقة التلخيصية لأجندة الأعمال الإنسانية ٢٠١٥، مركز فاينستين الدولي، غريغ هانسن، يناير ٢٠٠٧،
www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/(httpDocuments)/A070E41CF0D611D1C1257292005AB87F/$file/pdf_HA2015_Iraq_Briefing_Paper.pdf
٤. www.uniraq.org
٥. الإطار الإستراتيجي للعمل الإنساني في العراق، الأمم المتحدة وشركائها، أبريل ٢٠٠٧، ص ١٤،
www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/(httpDocuments)/2062ECE544FA61A7C12572C200375BF5/$file/pdf_Strategic_Framework_for_Humanitarian_Action_in_Iraq.pdf

مجابهة العنف الجنسي وانتهاك واستغلال النساء والفتيات العراقيات

هينيا دقاق

تتعرض العديد من النساء العراقيات للاعتداء باسم الدين، حيث يعرضهن الجانب الجنساني للصراع الطائفي – المستمد من دور المرأة الإنجابي كما هو معرف اجتماعيا وعضويا وكرمز لهوية المجموعة- لجرائم تعد جرحاً مفتوحاً للإنسانية.

ولا يدرك إلا البعض هذه الأيام أن العراق كان يتمتع بأكثر الحركات النسائية تقدما في الشرق الأوسط، ويرجع ذلك إلى فترة حكم الاستعمار البريطاني. وحتى تحت حكم صدام حسين الاستبدادي تبنى العراق، على عكس جيرانه، الكثير من القوانين الدولية الخاصة بحقوق المرأة، كما صدّق العراق على الميثاق الخاص بالتخلص من كافة أشكال التمييز ضد المرأة١ الصادر عام ١٩٨٦، بينما ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من بين تسعة دول التي لم تقم بعد بالتصديق عليه. ٢

وبدلاً من دعم العراقيين الديموقراطيين التقدميين، بما في ذلك أعضاء الحركات النسائية، وجهت الولايات المتحدة دعمها للشيعة العراقيين على اعتقاد منها بأن المجموعات التي طالما عانت تحت وطأة حكم صدام حسين سوف تتعاون مع الاحتلال وتوفر الاستقرار اللازم للولايات المتحدة لتنفيذ سياساتها في العراق. وقد أصبح من الواضح أن المتطرفين الدينين أصبحوا هم أكثر المستفيدين من الغزو الأمريكي للعراق. وبالفعل أصدرت منظمة MADRE (الأم) وهي منظمة دولية للنساء، في مارس من عام ٢٠٠٤ وفي الذكرى الأولى للغزو، تقريراً ركزت فيه على الازدياد الحاد في حالات الاختطاف والاغتصاب والعبودية الجنسية للفتيات وحرمانهن من التعليم. ويظهر آخر تقرير صادر عن هذه المنظمة بعنوان "وعود الديموقراطية، وفرض الحكومة الدينية"٣ الازدياد الكبير في حالات القتل دفاعاً عن الشرف وتعذيب النساء في مراكز الاحتجاز وأشكال أخرى من العنف الجنساني. وتعمل منظمات تتسم بالشجاعة مثل منظمة حرية المرأة في العراق ومنظمات أخرى على معارضة الظلم المؤسساتي والمُشرع الذي تتعرض له المرأة وبناء عراق ديموقراطي علماني متحرر من الاحتلال العسكري والاضطهاد الديني. وتستخدم المجموعات المسلحة العنف ضد المرأة بشكل منتظم لفرض سيطرتها.

فتاة عراقية في ربيعها التاسع عشر والتي اضطرت للعمل في البغاء لكي تتمكن من اطعام اخوتها الصغار

وتتعرض النساء في العراق للضرب والتحرش بحجة ارتدائهن أزياء غير مناسبة، كما يمكن أن يؤدي ارتداء البنطال أو الظهور على العامة دون غطاء للرأس أو استخدام أحمر الشفاه أو مصافحة الرجال بالأيدي إلى معاقبة المرأة بالموت على يد جيش المهدي. وقد ترتب على التهديدات التي يتعرض لها الأطباء الذكور الذين يعالجون المرضى من النساء والطبيبات اللائي يعالجن الرجال جعل عدد كبير من العاملين في مجال الخدمات الصحية يتركون العراق. وفي ظل غياب سيادة القانون، تزداد حالات القتل دفاعاً عن الشرف. فقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا جاء فيه أن النساء اللاتي تحتجزهن القوات العراقية والأمريكية يتعرضن للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي.

ومن الصعب الحصول على إحصائيات دقيقة، ولكن هناك توقعات بأن ما يقرب من ٣٥٠٠ امرأة عراقية قد اختفين منذ عام ٢٠٠٣، وأن هناك احتمال كبير بأن الكثيرات منهن قد تمت المتاجرة بهن لأغراض جنسية، كما تعرضت الآلاف من العراقيات لاستغلال القوادين، وتباع العراقيات الآن كمومسات خارج العراق، وبشكل رئيسي في الأسواق المحظورة في اليمن وسوريا ودول الخليج، وعادة ما تكتشف الضحايا مصيرهن فقط بعد أن يتم إغرائهن خارج الدولة عن طريق وعود مزيفة.

ويستهدف مهربو الجنس العائلات العراقية المتضررة نتيجة لغياب الأمن والصعوبات الاقتصادية والنزوح والتفكك الاجتماعي. ويعمل انهيار السلطة في الدولة وغياب سيادة القانون على تسهيل المتاجرة في الفتيات عن طريق دفع مبالغ قليلة من المال للعائلة وتضليلها بوعود زائفة بالعمل في الخليج في وظائف محترمة.

وقد عمل انتشار الأسلحة على زيادة حدة العنف المحلي. فهناك تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة قد فشلت في تعقب مئات الآلاف من قطع الأسلحة التي دخلت العراق. وتعد الأسلحة متاحة بِحُرية، وعملياً فإن كل عائلة عراقية مسلحة الآن، ومع تصاعد التوترات ضمن العائلات فإن وجود الأسلحة يزيد من مخاطر إصابة النساء.

وهناك جانب آخر غير معروف لدرجة كبيرة للعنف المتصاعد ضد المرأة العراقية وهو تشجيع أو إجبار الفتيات الصغيرات على ما يطلق عليه "زواج المتعة"، وهو شكل من أشكال الـزواج المؤقت شائع عند الشيعة. وفي الواقع، فإن هذا النوع من الزواج يقدم شكلاً من أشكال التغطية على ممارسة الدعارة، حيث يعرض على المـرأة عقد زواج قصير الأمـد، عادة ما يكون ذلك خلال رحلة لمدينة أخرى أو خلال الحج إلى المدن المقدسة مثل النجف وكربلاء. ولا يعد هذا النوع من الزواج ملزماً بشكل رسمي، ويمكن إنهاء هذا العقد في أي وقت. ولا تقع عواقب هذا الزواج على الرجل ولكن عادة ما تُترك الفتيات متضررة ومصدومة عاطفياً. حيث تجد بعض الفتيات أنفسهن حاملات أو تتعرض لعدوى مرض جنسي، في الوقت الذي تحقق فيه عائلاتهن الربح المالي الذي يرجونه.

هل من الضروري تعرض المزيد من النساء والفتيات العراقيات للقتل والاغتصاب حتى تتنبه السلطات العراقية والمجتمع الدولي لذلك؟

وتهدف مبادرة جديدة " مبادرة الأمم المتحدة ضد العنف الجنسي في الصراعات" إلى دعم المبادرات التي تقوم بها الدولة للحد من العنف الجنساني. وتجمع مبادرة الأمم المتحدة معها كل من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة (اليونيسيف) و صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، وذلك للدعوة على المستوى الدولي للمزيد من الموارد من أجل التصدي العنف الجنسي وتقديم الدعم الاستراتيجي والفني للجهود المشتركة على مستوى الدولة. وفي إطار هذا التعاون، تقوم كل من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين و صندوق الأمم المتحدة للسكان بتطوير برنامج للعمل مع الهلال الأحمر السوري ووزارة الصحة لمعالجة العنف الجنسي الذي تواجهه النساء والفتيات العراقيات المقيمات في سوريا. وتُعلق الآمال على مبادرة الأمم المتحدة في أن تصبح ذات فعالية داخل العراق. ويستلزم تعزيز التغيير فهمٌ لدور العنف الذي يمارس ضد المرأة في إطار سياق معين - أصوله وممارساته والخرافات المرتبطة به والآليات والسلوكيات التي تدخل فيه. ومن الهام أيضاً دراسة وجهة نظر ضحايا هذا النوع من العنف وعواقبه على المتسببين به إن وجدت. وقد أثبتت هذه الأدلة المتوفرة أنها تشكل نقطة الانطلاق الفعالة لبرامج صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تهدف إلى مواجهة حالات العنف الجنساني الذي تواجهه المرأة العراقية. وفي هذا الشأن، سوف يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشركاء في سوريا والأردن وداخل العراق لجمع البيانات النوعية والكمية لحالات العنف الجنسي، وذلك للمساعدة في صياغة استجابات مناسبة وبرامج لمعالجة والتعامل مع انتهاك حقوق الإنسان الأساسية هذا.

هينيا دقاق (dakkak@unfpa.org) هي أخصائية الصحة العامة في وحدة المساعدات الإنسانية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١. www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states.htm
٢. www.amnestyusa.org/Womens_Human_Rights/Ratify_the_Treaty_for_the_Rights_of_Women_CEDAW/page.do?id=1108265&n1=3&n2=39&n3=719
٣. www.madre.org/articles/me/iraqreport.html

المرأة العراقية والضغوطات التي تواجهها

نادية العلي

لقد ساهمت كل من عوامل اضطهاد الدولة والعقوبات الاقتصادية وثلاثة حروب في تشكيل وصياغة حياة النساء العراقيات للعديد من السنوات ومن الممكن أن تؤدي الدعوات إلى التحرر التي تتزعمها الولايات المتحدة إلى مزيد من الاضطهاد على المدى البعيد.

هناك أسطورة شائعة تقول بأن المجتمع العراقي هو مجرد مجتمع مسلم أخر شبيه بأفغانستان. فقد كان صدام حسين حاكما ديكتاتوريا قاسيا مستبدا، لكن نظام حكمه العلماني فتح المجال بشكل كبير للنساء لكي يصبحن متعلمات ويدخلن مجال العمل خاصة عندما كان العمل شحيحاً أثناء فترة الرخاء الاقتصادي في سبعينيات القرن الماضي وأثناء الحرب الطويلة الأجل بين العراق وإيران (١٩٨٠- ١٩٨٨). واليوم وبعد مـرور أربع سنوات على الغزو الأمريكي، نرى أن النساء العراقيات غير قادرات على مغادرة منازلهن، ومقيدات بشكل كبير في تحركاتهن وملزمات بارتداء ملابس معينة، وأن الفتيات العراقيات غير قادرات على ارتياد المدارس. ويجري الآن استهداف عدد كبير جدا للعراقيات المتعلمات على وجـه الخصوص. والآن وتحت رعاية القوات الأمريكية والبريطانية نرى أن النساء يعانين من وضع شبيه جداً للوضع الذي عانت منه النساء في أفغانستان أثناء فترة حكم حركة طالبان.

هناك صـورتـان سائدتان إعلامياً للنساء العراقيات، إحداهما هي صورة المرأة العراقية البطلة، رمز العراق الجديد، عضوة البرلمان التي تقاتل من أجل حقوقها، وهناك الصورة الأخرى المهيمنة وهي صورة المرأة المضطهدة الضعيفة المنقبة من رأسها إلى أخمص قدميها. والآن وبالطبع فالحقيقة أكثر تعقيداً وتنوعاً. فمن الجدير ملاحظة أن تلك النساء اللاتي هن جزء من العملية السياسية الآن ممن يعشن في المنطقة الخضراء يعتبرن بعيدات جداً عن بقية المجتمع العراقي. إن ربع المقاعد البرلمانية مخصصة للنساء، لكن غالبية نساء البرلمان ليس لديهن أدنى اهتمام بحقوق المرأة. فهن أخوات وبنات وزوجات الزعماء السياسيين المحافظين. وهناك خمس أو ست عضوات في البرلمان فقط ممن يهتموا اهتماما جادا بالسياسة وبقضايا المساواة بين الجنسين.

تعمل الكثير مـن العراقيات الناشطات في الولايات المتحدة مباشرة مع الحكومة الأمريكية. فقد شكلت النساء اللاتي يعملن من أجل عراق حر، ممن شكلن بعد ذلك التحالف

النسائي من أجل عراق ديمقراطي، دعما هاما لمساعي الحرب الأمريكية، و بالتالي حصلن على منح مالية من الولايات المتحدة لإنشاء المنظمات على الأرض. ومنذ شهر أبريل عام ٢٠٠٣ انتشرت المنظمات والمبادرات النسائية انتشارا كبيرا في شتى أنحاء العراق. العديد من المنظمات مثل المجلس الوطني للمرأة، والمجلس الأعلى للنساء العراقيات، وجماعة النساء العراقيات المستقلات، وجمعية المرأة العراقية من أجل المستقبل، قد تأسست على يد نساء محترفات بارزات لهن علاقات وطيدة مع الأحزاب السياسية. وتم المبادرة بإنشاء العديد من المنظمات على يد العراقيات العائدات الناشطات اللاتي كن في الشتات قبل عام ٢٠٠٣. وبينما تأسست المنظمات وتمثلت على يد نخبة من النساء، إلا أن بعض منها له نظام عضوية شاسعة وأفرع في شتى أنحاء البلاد. وتدور أنشطة المنظمات حول المشاريع العملية والإنسانية مثل إدرار الدخل، والمشورة القانونية، النصح والرعاية الصحية وإسداء المشورة المجانيتين، بالإضافة إلى التعبئة السياسية. وهناك أيضاً ازدهار للجماعات والمبادرات النسائية المحلية التي تركز بشكل رئيسي حول الاحتياجات العملية المتعلقة بالأزمة الإنسانية المتصعدة بالإضافة إلى الحاجة للتعليم والتدريب. وتسد العديد من المبادرات الفجوات الموجودة في الخدمات الاجتماعية والصحية الحكومية. أما القضايا الرئيسية التي ساهمت في تعبأة النساء سياسياً، وأكثرهن من المتعلمات القادمات من الطبقة المتوسطة، هي محاولة استبدال قانون الأحوال الشخصية التقدمي نسبياً الذي يحكم الزواج والطلاق وحضانة الأطفال بقانون أكثر تحفظاً والمناقشات التي تدور حول الدستور العراقي، وخاصة فيما يتعلق بدور الإسلام وقوانين الأحوال الشخصية بشكل أساسي.

هناك توترات واضحة بين النساء العائدات من الشتات، خاصة أولئك المدعومات من أمريكا، وبين النساء اللاتي بقين في موضعهن تحت حكم صدام. كما قالت إحداهن لي: "لقد شاركت في ورشة عمل عن الدستور، وكانت هناك مشكلة كبيرة حيث كانت أغلبية النساء اللاتي شاركن قد عشن بالخارج لمدة أربعين سنة. وفوجئت جداً لسماع ما كن يقلن. فقد قلن إن النساء لم يكن لديهن حقوق من قبل، ولم يرتدن المدارس ولا الجامعات. فقلت لهن: "انظرن، جميع النساء هنا تتعدى أعمارهن الخامسة والثلاثين، وجميعنا حاصلات على شهادات جامعية. لقد كان تعليمنا مجانياً، وأنا درست في كلية الصيدلة. وفي تلك الكلية كانت الإناث هن الأغلبية." وكن يقلن كل ما هو سيء عن صدام. فقلت: "يجب علينا أن نقول الحق. لم يكن كل شيء سيئاً." لقد كانت بعض التصريحات التي أدلت بها منظمات المرأة العراقية التي تدعم الغزو للإعلام الأمريكي، ومن بينها الادعاء بأن النساء كن محرومات من التعليم بعد المرحلة الثانوية، من الواضح أنها سخيفة.

ولسوء الحظ فإن العديد من النساء العراقيات، عدا عدد قليل نسبياً من الناشطات العلمانيات داخل العراق، يبنين اختلافاتهن مع الناشطات العلمانيات القادمات معظمهن من الشتات كسباق بين الثقافة والمعايير "الحقيقية" من جهة، وبين فرض المعايير الأجنبية والأجندات السياسية من جهة أخرى. إن التوجه المعني بإشراك الحركة النسائية وحقوق المرأة مع الأجندات الغربية هو بالطبع ليس أمرا نادرا على العراق. ولكن استقطاب وخلق الاختلاف يعتبر أمرا ضارا ضمن سياق الحرب والاحتلال.

إنني أتابع عن كثب عمل شبكة "النساء اللاتي يعشن تحت ظل القانون الإسلامي ". يمكن للنساء العراقيات أن يستفدن بشكل كبير من تبادل الخبرات مع النساء الموجودات في أماكن أخرى مثل البوسنة حيث أنهن مررن بتجربة ووضع مشابه. وللأسف فإن الجهات المانحة لا تهتم بتمكينهم من الاجتماع سويا. فالنساء العراقيات يُرسلن إلى لندن أو واشنطن لتلقي التدريبات من قبل أخصائيين أمريكيين أو بريطانيين في "القضايا الجنسانية"، ومع ذلك لا توجد أي حكومة أو منظمة غير حكومية ترغب في تسهيل اللقاءات بين النساء اللاتي مررن بالفعل بتجارب مؤلمة متشابه جداً.

إن تجربة العراق بعد عام ٢٠٠٣ تُظهر عيوب قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ ، الذي يحاول تعميم المنظور الجنساني فيما بعد فض الصراع وإعادة البناء. وإذا تم تطبيق القرار ١٣٢٥ على أي حال، فالقرار يعني ببساطة تعيين عدد قليل من النساء في الوزارات والحكومات. وفي العراق، وفي أي مكان أخر، يجب على القرار أن يشرك المرأة في الحكومات المؤقتة، والوزارات واللجان التي تتعامل مع جميع مظاهر الحكم المحلي والوطني، بما فيها السلطة القضائية، وعمل الشرطة، وحقوق الإنسان، وتخصيص الميزانية، والدفاع عن حرية الإعلام. ويجب أن هدف القرار أيضاً إلى تشجيع الجماعات النسائية والمنظمات الغير حكومية والمنظمات الأهلية المستقلة.

من السهل جدا تصوير التأكيد على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ المجتمعات الإسلامية بعد الصراع على أنه جزء من "المخطط الغربي" لتدمير الثقافة والقيم التقليدية. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في ظل سياق التدخل العسكري بقيادة أمريكا كما يحدث في العراق. أما الأشخاص الذين قد يكونوا متعاطفين مع القضايا المتعلقة بحقوق المرأة ومساواتها بالجنس الأخر قد يعارضون بشدة انخراط المرأة في عملية البناء في مرحلة ما بعد الصراع، عند الإعلان عن أن ذلك هو أحد الأهداف الرئيسية لسلطات الاحتلال. ومما يدعو إلى السخرية أنه كلما علا صوت القادة السياسيين في الغرب وهم يهتفون من أجل حقوق المرأة أثناء احتلال العراق، تزداد ردة الفعل السلبية ضد حقوق المرأة على المدى البعيد. والصور الواسعة الانتشار للمجندة العريف ليندي إنغلاند وهي تنتهك السجناء العراقيين الذكور جنسياً في سجن أبو غريب تزيد من سوء ردة الفعل هذه فقط، حيث يتساءل العراقيون أنفسهم: "هل هذا ما تعنيه حقوق المرأة؟"

الدور الحيوي لنساء الشتات

والآن وبعد أن غادر الكثير من المتعلمين، للالتحاق بالعراقيين التقدميين الموجودين بالفعل في المنفى بسبب صدام، فإن دور المرأة في الشتات ذا أهمية كبيرة من أجل مستقبل الدولة. ومنذ عام ٢٠٠٣ تنخرط النساء العراقيات في الشتات في النقاشات التي تدور حول المستقبل السياسي للعراق، والدور الأمريكي، ومكان المرأة في النسيج الوطني. لقد ركز بحثي بين النساء العراقيات الناشطات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والأردن على المستويات المختلفة للأماكن السياسية والموارد المتوفرة ضمن نطاق هذه الأماكن الثلاثة.

ومن غير المدهش أن العراقيات في الأردن مقيدات جداً من ناحية نشاطهن العالمي بسبب المساحات السياسية المقيِّدة للمجتمع المدني والظروف الاقتصادية والقانونية والسياسية الصعبة التي تواجه اللاجئين في الأردن. ورغم ذلك، فالذي يدهشني أكثر هي القيود والحدود التي تقيد نشاط العراقيات اللاتي يقطن أمريكا بالمقارنة مع أولئك اللاتي

يقطن بريطانيا. وعلاوة على ندرة المنظمات النسائية المستقلة في الولايات المتحدة – المستقلة عن كل من الحكومة الأمريكية والأحزاب السياسية العراقية – فالشيء الذي صدمني إلى الآن هو المجالات السياسية الضيقة نسبياً للنشاط العراقي داخل أمريكا على عكس المجالات الواسعة المدى من ناحية وجهات النظر السياسية وأشكال التعبئة والنشاط الموجودة في بريطانيا. وبينما توجد الانقسامات العرقية والدينية في كل من أمريكا وبريطانيا، فإن التواجد الكبير للأحزاب السياسية العلمانية في بريطانيا، مثل الحزب الشيوعي العراقي وحركة الوفاق الوطني العراقي، قد ساهم في بناء التحالفات والمنظمات غير طائفية. وبالإضافة لذلك، فإن المناخ السائد بعد هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية قد ضيَّق المساحات السياسية والمصادر المتوفرة لمن لا يتفقون مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حيث ذكرت العديد من العراقيات التي أجريت معهن مقابلات شخصية في الولايات المتحدة أنهن يخشين إبداء معارضتهن للسياسة الأمريكية، وقد زادت خشيتهن أكثر بعد صدور القانون الوطني الصارم لعام ٢٠٠١. وعلى النقيض، فقد شكل المجتمع المدني المزدهر للمعارضين والمثقفين العرب، بالإضافة إلى حركة السلام القوية ضد الحرب والحركة النسائية المتنوعة، الخلفية التي ازدهرت على غرارها منظمات النساء العراقيات والناشطات الأفراد في بريطانيا، حيث يوجد هناك أكثر من ٣٠٠ ألف عراقي.

إن تهديد الميليشيات الإسلامية الآن يتعدى أنماط الملابس والعمل على التفرقة الجنسية في الجامعات. وعلى الرغم من الخطابات الأمريكية والبريطانية حول الحقوق والتحرير، وبسببها إلى حد ما، فإن النساء قد دُفعن إلى الخلفية وإلى داخل منازلهن. ويجري الآن تهديد واستهداف النساء اللاتي يتمتعن بحضور عام بالقتل (كالطبيبات، والأكاديميات، والمحاميات، والناشطات في المنظمات غير حكومية، والسياسيات). وهناك أيضاً عصابات إجرامية عملت على جعل جو الخوف أسوء من خلال خطف النساء مقابل دفع الفدية، أو الانتهاك الجنسي، أو للبيع في أسواق الدعارة خارج العراق.

ومن غير المدهش أن العديد من النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات شخصية يتذكرن الماضي بحرقة وحنين إلى الوطن.

نادية العلي (n.s.al-ali@exeter.ac.uk)
محاضرة في علم الإنسان الاجتماعي في معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكسيتر في المملكة المتحدة، وهي مؤلفة كتاب "النساء العراقيات: قصص غير محكية من عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا"، دار النشر زد بوكس، شهر أبريل ٢٠٠٧. www.zedbooks.co.uk/book.asp?bookdetail=4111
وهي أيضاً عضوةٌ مؤسِّسة في مجموعة العمل سويا: التحرك النسائي من أجل العراق (www.acttogether.org)

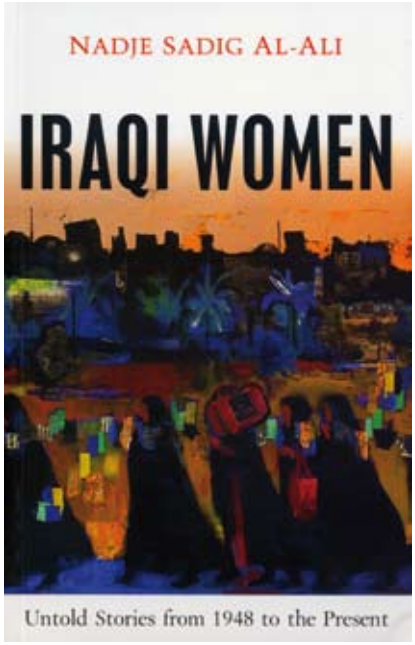

١. www.wluml.org/english/index.shtml
٢. انظر المقال المكتوب بقلم جاكي كيرك وسوزان تيلور في عدد نشرة الهجرة القسرية ٢٧
http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ27/13-14.pdf

الأطفال العراقيون يدفعون ثمن الحرب

ليلى بيلينغ

كان للحروب العراقية المدمرة والعقوبات القاسية والعنف المستمر أثر مدمر على الأطفال. وتسبب إطلاق النار والتفجيرات في قتل وإصابة وحرمان الآلاف من ذويهم. ولكن القاتل الأكبر هو انتقال الأمرض والعدوى عن طريق المياه الملوثة كما ازداد الوضع خطورة بسبب سوء التغذية.

في بيان صدر في عشية غزو العراق في عام ٢٠٠٣، أكد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الأطفال والصراع المسلح" وقتها أن أطفال العراق أبرياء ويتعين على جميع الأطراف اعتبار حمايتهم أولوية مطلقة.... ويجب علينا الآن أن نبدأ في تفعيل الخطط لضمان أن سلامة وإعادة تأهيل وتنمية أطفال العراق سوف تشكل جانبا رئيسيا لأية برامج تتعلق بإعادة البناء والإنعاش بعد الصراع".

ولكن هذا لم يحدث، إذ يهلك ثُمن الأطفال العراقيين قبل بلوغهم عيد ميلادهم الخامس، ويعاني تسعة بالمائة من سوء التغذية، وهذا ضعف الرقم المسجل قبل عام ٢٠٠٣. وتعرضت مئات المدارس للهجوم والمدرسين للقتل. وتنتشر الألغام التي لم تنفجر في شتى أنحاء البلاد. ويصاب الأطفال من مكبات القمامة أثناء بحثهم عن المعادن لبيعها لمساعدتهم في إعالة أسرهم. والآلاف من الأطفال المشردين يستمرون على قيد الحياة من خلال التسول أو السرقة أو البحث في القمامة من أجل الغذاء. وكانت هناك زيادة واضحة في معدلات سرطان الدم الذي يصيب الأطفال من جراء التعرض للإشعاع من القنابل العنقودية والاستخدام الزائد للكيماويات في الزراعة وتلوث المياه.

ومؤخرا أجرت منظمة أطفال الحرب - وهي منظمة غير حكومية- لقاءات مع حوالي ٤٠٠ طفل في جنوب العراق. واشتمل البحث أيضا على التحدث مع أسر الأطفال وأفراد المجتمع المحلي ومع هؤلاء الذي يعملون مع الفئات المهمشة والضعيفة من الأطفال. وشجع لعب الأدوار وأنشطة الدراما التمثيلية والرسم الأطفال على وضع تصور لحياتهم اليومية. وعندما طلب منهم أن يرتبوا مشكلاتهم من حيث الخطورة، ذكروا الفقر والانهيار الأسري والإرهاب وانعدام الأمان على أنها مخاوفهم الرئيسية.

وأوضحت النتائج التي توصلنا إليها كيف أن النزاع يؤدي إلى لجوء الأطفال إلى الجريمة ووصمهم بها. ونحن نشهد في الوقت الحالي مستويات عالية من الانهيار الأسري وزيادة في الأسر التي تعولها النساء. والأطفال مجبرون على لعب أدوار مكتسبي الدخل لأن عائلاتهم تعاني من الفقر الحاد. وهذا يعني أن الأطفال يتركون المدرسة ويخرجون إلى الشوارع بحثا عن عمل وهذا يعرضهم إلى أنشطة كسب العيش غير المشروعة. وينخرط الأولاد والبنات في الأعمال الجنسية وبيع الأسلحة والخمور والمخدرات و المجلات الإباحية. وبسبب الضرورة الاقتصادية ينخرط أطفال من سن الثامنة في هذه الأعمال.

ومع تصنيفهم على أنهم "أطفال سيئون" فإنهم يوصمون بالعار ويتعرضون لإقصائهم من المجتمع المحيط بهم. ويعتمد الكثير منهم على الماريجوانا أو يشمون المواد المذيبة.

وتمنت العديد من الأسر التي تحدثنا إليها أثناء إجراء هذا البحث لو كان لديها خيار آخر ولم يكونوا مضطرين لتعريض أطفالهم للخطر. ولكن بعض الأطفال الذين تحدثنا معهم قالوا أن أسرهم هي التي ارتكبت أفعال الإساءة ضدهم. وقال بعض الأولاد والبنات الصغار أن أبويهم أو أفراد أسرتهم الكبيرة أجبروهم على ممارسة الأعمال الجنسية. والأسرة التي يمكن أن توفر الحماية للأطفال يمكنها في الوقت ذاته أن تكون قوة تتسبب بأشكال قاسية من سوء المعاملة.

ويحيط العنف وعدم الأمان بالأطفال يوميا مما يؤثر بشكل سلبي على سلوكهم وتطورهم النفسي. ومن الأمور الشائعة للأطفال العراقيين اللعب بالمسدسات وممارسة السلوك العنيف الذي يشاهدونه حولهم يوميا. والقليل من الأطفال الذين تحدثنا عنهم، لاسيما الأولاد الذي اجبروا على ممارسة الأعمال الجنسية، يحملون سكاكين لحماية أنفسهم. وبعضهم يظهر السلوك العدواني كنوع من آلية الحماية. وهم يحاولون أن يقولوا "انظر، لا تعبث معي، أنا قادر على الدفاع عن نفسي". ولكن حين ننظر إلى أبعد من ذلك، أنا أظن أننا نتعامل مع أطفال يرتعشون من الخوف.

ولقد تأسست منظمة أطفال الحرب منذ الحرب التي جرت في يوغوسلافيا السابقة، وتوضح لنا تجربتنا أن الطريق للأمام يتمثل في إشراك المجتمعات في محاولة إزالة وصمة العار التي الموسوم بها هؤلاء الأطفال. وإذا كان المجتمع معنا في نفس القارب، يمكن حقا المساعدة في تعزيز بيئة وقائية للأطفال أنفسهم. والمهم في إشراك المجتمع هو الوصول إلى قادة المجتمع والزعماء الدينين وغيرهم من الشخصيات المهمة والاستفادة منهم كسبيل لحشد باقي السكان.

ليلى بيلينغ (Leila@warchild.org.uk)
منسقة برامج لمنظمة أطفال الحرب (المملكة المتحدة) www.warchild.org.uk

شهادات من الأطفال العراقيين المهمشين تجدها على الموقع الإلكتروني : http:// streetkidnews.blogsome.com/ category/1/europe-streetkid-news/ iraq-streetkid-news

طفلة عراقية تكشف عن ندبة ناجمة عن جراح تعرضت لها إثر هجوم بقنابل الهاون

UNHCR/ بروكس

محنة المسيحيين العراقيين

نينب لَماسو

يتعرض الأشوريون في العراق، وهم آخر تجمع مركز للناطقين باللغة الآرامية الأشورية في العالم، للتطهير العرقي والديني المنظم الذي يحدث دون أن يلتفت إليه أحد على الأغلب.

ويتعرض المسيحيون في العراق، والذي تجاوز عددهم عند بداية الحرب المليون نسمة، إلى الاستهداف بشكل متزايد على يد المتطرفين والمتمردين حيث أجبرت عمليات تفجير الكنائس والخطف والابتزاز وقطع الرؤوس وعمليات النهب وفرض الضرائب القسرية عليهم كونهم غير مسلمين مئات الآلاف من الأشوريين، هم وغيرهم من المسيحيين على هجر أرض أجدادهم والفرار إلى الأردن وسوريا وتركيا ولبنان.

الأشوريين والذين يعرفون أيضاً بالكلدانيين والسيريانيين هم أكثر الأقليات تعلماً من بين الأقليات العراقية العديدة الأخرى. ويتعرض الأشوريين على الأخص لهذه الهجمات كعقاب لهم كون العديدين منهم كانوا قد عملوا مع الأمم المتحدة قبل عام ٢٠٠٠ وأيضا لأن الأمريكيين دربونا على مهاراتهم. فقد عمل الأشوريون كمترجمين وعمال بناء ومقاولين وخادمات واعتاد العديد منهم التنقل إلى المنطقة الخضراء والقواعد الأمريكية يومياً للعمل. كما تعرض العديد من الأشوريين ممن يمتلكون متاجر بيع المشروبات الكحولية، ومصففي الشعر، وأصحاب المتاجر الموسيقية للقتل.

لقد تم إخلاء الدورة والأحياء الأشورية الأخرى ببغداد. يمكن وقد يكون هناك أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ أشوري في الأردن. ويستحيل تحديد العدد الصحيح بسبب رفض الأردن الاعتراف باللاجئين وتسجيلهم. وبعد أن أعلن الأردن في بداية الأمر أنه ليس هناك لاجئين قام الآن بتكليف معهد البحث النرويجي (فافو) للتحري عن عدد اللاجئين العراقيين الموجودين هناك بالفعل. من المستبعد أن تحقق تحريات معهد فافو أي نتائج لأن العديد من العراقيين يخشون أن تتم عادتهم لوطنهم وبالتالي لن يوافقوا على الالتقاء بموظفي البحث التابعين لمعهد فافو.

فرت هذه المسيحية العراقية مع زوجها وأطفالها من بغداد إلى كردستان عام ٢٠٠٧.

كان صرغون يمتلك متجراً للموسيقى في بغداد، وقامت ميليشيات المهدي الشيعية كونها تحرِّم جميع أنواع الموسيقى بإرسال رسالة تهديد له والتي تجاهلها صرغون بادئ الأمر. لكن بعد أن وضعوا قنبلة في كرسي للمقعدين خارج متجره أيقن عندها أنه يجب عليه الرحيل. وقد وصل إلى عمان تاركا خلفه كل شيء. وتقوم أخت له في استراليا بدفع إيجار منزله وتتولى منظمة كاريتاس تسديد أجرة الرعاية لما بعد الولادة لزوجته. وهم لا يغادرون شقتهم خشية اعتقالهم شأنهم شأن الكثير من اللاجئين. ولقد منحتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بطاقات الحماية ولكنهم يعلمون بأن هناك آخرين قد تم إعادتهم قسراً إلى العراق رغم حيازتهم على تلك البطاقات. لقد حاول صرغون الحصول على تأشيرة لجميع البلدان الأوروبية تقريباً لكنه كان يعود دائما بخُفي حنين. ويشعر صرغون بأن موقف اللاجئين ككل ليس سوى عرضا آخرا في قاعة العرض، حاله كحال عملية الحرية، والحكومة العراقية، وسياسة اللاجئين الخاصة بالحكومة الأردنية. ويقول إن الأمريكيين قد جعلوهم أهدافاً سهلة للعصابات الإجرامية والإسلاميين المتطرفين.

ومن تربطنا بهم صلة يكونون أسوأ بكثير، "فأمريكا اتجهت إلى الحرب بخطابات مسيحية، لكنها تركت مسيحيي العراق يموتون. لقد تطورت الحرب وتحولت إلى حرب أديان، وما دون ذلك ما هو إلا تلاعبا بالحقائق. هناك شاب أشوري يقطن في الشقة المجاورة لنا قُتل والده وجنود أمريكيين في جيب هامر. لقد أصبح يتيماً بسبب الأمريكيين ولكنه عندما تقدم بطلب للحصول على تأشيرة سفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، رُفض طلبه. إنه يقتات على الهبات التي نقدمها له رغم أننا أنفسنا نفتقر للطعام. هذه هي طريقة أمريكا في إبداء الشكر."

"إنهم لا يلقبوننا بالمسيحيين وإنما بالصليبيين! لكننا نحن مسيحيو الشرق الأوسط لم نكن أبداً من الصليبيين، وعلى النقيض تماما فقد كنا دائماً نتحمل عواقب الصليبيين الغربيين"

قام صدام حسين الدستور العراقي في عام ١٩٧٨ بتغيير الدستور العراقي معلناً أن هناك شعبان فقط في العراق هم العرب والأكراد. وبناء عليه أطلق على الأشوريين، وهم السكان الأصليين في العراق، لقب المسيحيين الأكراد أو المسيحيين العرب. وتم السماح لكل من تقبل هذا الأمر بممارسة ديانتهم ولغتهم وثقافتهم بحرية، بينما واجه أولئك الذين عارضوا هذا الأمر وأرادوا الحفاظ على هويتهم الأشورية تهمة الخيانة وخطر عقوبة الموت. لذا فقد انضم الأشوريون في شمال العراق إلى المعارضة الكردية وقاتلوا النظام الحاكم سويا. أما اليوم فلم يعد هناك حلفاء للأشوريين، وهم ليسو بمأمن في أي بقعة من العراق.

يدير نينب لَماسو (nineb@firodil.co.uk) معهد الفيرودیل، وهو مركز يتخذ من لندن مقرا له ويعني بدراسة اللغة والثقافة والحضارة الأشورية. يستند هذا المقال على الشهادات الموجودة في "بعون الله: ستة أيام في عمان" من تأليف نوري كينو www.aina.org/reports/bgsdia.pdf

أزمة التعليم للأطفال العراقيين

ج.آر.إي ويليامز

لا تسنح للأطفال العراقيون النازحون داخل العراق وفي الدول المجاورة فرصة الحصول على حقهم في التعليم. ولذلك من الضروري جمع البيانات الدقيقة بشان الأطفال النازحين وخرط الأطفال والبالغين في المجتمعات التي نزحوا فيها بسبل عملية لتوفير التعليم لهم على الرغم من الظروف الحالية.

وقد ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٥ أن ٥٥ ٪ من العائلات العراقية في لبنان لا يرسلون أطفالهم للمدرسة، وذكرت ٢٥ ٪ من تلك العائلات بأن البعض من أطفالهم يتوقون للعودة إلى المدرسة. وبينما تسمح سوريا للأطفال العراقيين بالالتحاق بالمدرسة إلا أن وزارة التربية والتعليم وجدت أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالمدارس بلغ ٢٦١٢٤ طفلاً، أي ما يقدر بنسبة ١٣ ٪ من عدد الاطفال بين سني ٦ إلى ١٤ عاما المقدر تواجدهم في الوقت الحاضر في سوريا. بينما لا تتوفر بيانات دقيقة عن الاعداد المقدرة في الأردن إلا أن التقديرات تشير إلى أن أعداد كبيرة منهم غير مسجلة في المدارس. أما ضمن العراق فمن المقدر أن نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس تقل عن ٧٨ ٪ (٦٨ ٪ اناث).

هناك ضغط هائل على المدارس في المناطق المضيفة بحيث تضطر بعض المدارس في المحافظات الشمالية في العراق إلى اللجوء لأربع فترات دوام في اليوم في محاولة لاستيعاب الأطفال النازحين. كما تطم تطبيق نظام أكثر من دوام في المدارس المضيفة في سوريا حيث ارتفع عدد الطلاب في الصفوف الدراسية من ٢٤ إلى ٤٤ طالب، بينما قد يتواجد في بعض الحصص المدرسية في الأردن عدداً قد يصل إلى ٦٠ طالب في الصف الدراسي الواحد في مناطق إستضافة اللاجئين. وتقدر وزارة الخارجية في سوريا بأنها قد اضطرت إلى تخصيص ٦٠ مليون دولار اضافية من اجل توفير التعليم للعراقيين.

يبدو أن الفقر والوضع القانوني الغير محدد هي الأسباب الرئيسية التي تمنع العائلات من تسجيل أطفالها في المدرسة. وأحياناً يبقى الأطفال في البيت للإعتناء بإخوتهم أو من أجل تحصيل دخل إضافي، كما يترتب على العائلات تسديد رسوم المدرسة وتأمين تكاليف الزي المدرسي و الكتب المدرسية عند تسجيل الاطفال في المدرسة، مما يشكل عبئاً على الموارد المالية المحدودة لهذه العائلات والتي يترتب عليها، بعد تسديد تكاليف الدراسة دفع الإيجار و الانفاق على المواد الغذائية الاساسية و الدواء بالاضافة الى المواد الاساسية المنزلية الاخرى. ومع الحالة القانونية المبهمة للعديد من النازحين، فان الاطفال قد لا يسجلون أو قد ينسحبون من المدرسة في حال كان وضع عائلاتهم غير قانوني أو كانوا من المبعدين.

والوضع داخل العراق مماثل حيث يبين تقرير عوائق التسجيل والحضور الى المدارس الابتدائية – ترك المدارس في العراق - الذي اصدرته مؤخر منظمة إنقاذ الطفولة – أنه على الرغم من أن نتائج التقرير لا يمكن بالضرورة تعميمها على كافة أنحاء البلد إلا أنه من الواضح أن حالة الأمن المروعة في العراق حتى الآن ليست هي العامل الاساسي لحرمان الأطفال من التعليم الابتدائي. كما يشير التقرير إلى أن الكلفة العالية للدراسة من ناحية الزي والنقل يبعدان الاطفال عن التعليم، إلا أن العامل الأساسي للانسحاب من الدراسة وعدم التسجيل هو ما يقع على الأطفال من مسؤلية المساهمة في الإقتصاد المنزلي. وبالتالي فإن تحسين مستويات المعيشة العائلية هي وحدها التي ستوفر الأمن الإقتصادي الضروري لضمان انضمام الأطفال إلى المدارس وبقائهم فيها.

التحديات التي يواجهها الأطفال في المدرسة

يواجه الأطفال العراقيون النازحون بشكل يومي تحديات عدة في قاعة الدروس، حيث يعجز المدرسون عن توفير الدعم النفسي الضروري للأطفال، كما أن المدارس ليست

أطفال عراقيون لاجئون يساعدون عائلتهم على كسب العيش في سوق السيدة زينب في دمشق.

قادرة على استيعاب الأطفال القادمون من أنظمة تعليمية مختلفة، والذين يتحدثون بلغات ولهجات مختلفة ويتمتعون بمستويات متفاوتة من القدرات. ويسرد الاطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس في العراق قائمة من القضايا التي تثير قلقهم وخوفهم منها على سبيل المثال الأساليب التربوية الضعيفة، و العنف في المدارس وانعدام النشاطات الإضافية وعدم إستشارة الأطفال أنفسهم في هذه المناهج إضافة إلى كونها غالبا غير ملائمة.

أما بالنسبة للأطفال خارج العراق والذين التحقوا بالمدراس فتشكل مسألة الحصول على شهادات مدرسية من حكومات الدول المضيفة، ومسألة اعتراف الحكومة العراقية بأي تحصيلي مدرسي حصلوا عليه في الدول المضيفة من القضايا الرئيسية التي تؤثر على متابعة الحضور المدرسي. كما يشتكي الأطفال من عدم توفر أي ترتيبات للأطفال غير الناطقين بالعربية، بينما تم فصل بعض الطلاب لأنهم كانوا أكبر سناً من أن يكونوا في الصف المناسب لمستواهم التعليمي. ويمكن للأطفال أن يواجهوا تمييزاً ملموساً في المدارس إذا ما تم اعتبارهم على أنهم "مشكلة". إن التمييز ضد المراهقين العراقيين النازحين مبني على أساس حالتهم القانونية وإنتمائهم العرقي ودينهم، بينما يعاني الأطفال من تأثيرات أزمة طويلة المدى في التعليم سواء كانو داخل او خارج العراق.

إضافة إلى ذلك بلغت نسبة الأهالي الذين تمت مقابلتهم من أجل هذه الدراسة والـذي لا يتمتعون بتحصيل مدرسي ٤٣٪، بينما أكمل أقل من ٤٠ ٪ التعليم الابتدائي، مما يحد من الدعم الذي يمكن لهذه العائلات توفيره لأطفالهم في مجال التعليم.

الاستجابة

تحتاج الدول المضيفة الى مصادر تمويل من المجتمع الدولي ومن الحكومة العراقية، وأولى الخطوات التي يجب اتخاذها هي جمع البيانات العددية والنوعية لتحديد حجم وطبيعة المشاكل التي تواجه النازحين والمجتمعات المضيفة التي ترحب بهم. وتعزم منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة على العمل مع المجتمعات والمنظمات اللاحكومية ووزارات التربية المحلية من أجل تطبيق مبادرة تعليمية إقليمية على برامج التعليم الحالية مع الأطفال والشباب في الأردن ولبنان وسوريا. وهدفنا الأولي لا يتجاوز ٢٥ ألف طفل، وبالتالي لا تشك هذه الخطوة إلا جزءاً صغيراً مما يجب أن يشكل استجابة كبيرة من جانب الحكومات والمتبرعين والوكالات في العراق. وتعمل منظمة إنقاذ الطفولة في العراق على مساندة ودعم شبكة حقوق أطفال العراق لجمع البيانات المتعلقة بتأثيرات العنف على تطور الصحة والتعليم والرفاهية الاجتماعية لدى الاطفال.

هناك حاجة فورية للاستجابة إلى حق الأطفال في المدرسة في الحصول على الدعم النفسي وغيرها من الخدمات الشاملة، ومن القضايا المحددة التي سيتم التطرق لها:

- دعم نظام تعليم الدول المضيفة
- الحد من كل ما من شأنه منع الأطفال من الالتحاق بالمدارس مثل الكتلفة والشهادات والوثائق
- تنظيم وضع العائلات القانوني
- ضمان نوعية التعليم المتوفر

من الضروري أن تشمل جهود توسيع مرافق التعليم إلى الحجم المطلوب عـدداً من الخيارات غيير تلك المتعلقة بزيادة قدارت المدارس الحالية وبناء مدارس جديدة، حيث من الممكن أن تشمل التعليم الشعبي واستخدام التقنيات الجديدة، واعتماد التعليم البيتي والتعليم غير الرسمي وتعليم البالغين والأميين وخدمات الحضانة والعناية بالأطفال. بالإضافة الى ذلك، من المهم توخي الحذر في المباشرة في توظيف أساليب التعليم الغربية: قد لا يكون لبعض مداخل التعليم الإبداعي أو أساليب التدريس المناسبة للأطفال مناسبة في الظروف الراهنة ويجب تقيمها وفقا لملائمتها وإمكانية توفيرها وتكلفتها، حيث ينبغي تجنب أي عبء إضافي على المناهج التعليمية المنهكة ويمكن لأساليب التعليمة الغير رسمية ميزات أكبر في توفير "مهارات الحياة" وفي تعليم السلام وحقوق الإنسان.

عادة ما ترزخ الشعوب المضيفة تحت وطء عبء إضافي عند استضافتها للنازحين والمهجرين، وغالبا ما تكون الميزانية المخصصة للتعليم بالكاد كافية للسكان المحليين، وينبغي بالتالي تأسيس تعاون كامل بين وكالات التنمية والمساعدات الإنسانية، وتعاون ضمن الوكالات أنفسها بين موظفي الإغاثة والتنمية بحيث تتم مساعدة السكان المحليين والنازحين على حد سواء. لقد اعتمدت الاستجابات المبكرة لأزمة النزوح على الكرم التقليدية وعـلى استضافة السكان المحليين للقادمين الجدد، ويرى البعض أن هناك فائدة كبيرة للأطفال في تحصيل تعليمهم جنباً إلى جنب مع أطفال من مجتمعات وبيئات مختلفة.

ولا شك في أن القضايا الأمنية تشكل عائقاً في وجه محاولات التدخل في ضمان حق التعليم في العراق – ولا ننسى أنها هي في ذاتها إحدى أسباب نزوح العديد منهم – لكنها لا تشكل السبب في إبعاد الأطفال عن المدرسة. وبالرغم التغلب على العنف وانعدام الأمن الذين يدمران حياة العديد من العراقيين في الوقت الحاضر في أجزاء عديدة من العراق وهي في حد ذاتها لن تكون كافية للتعامل مع المشاكل التي تؤدي إلى الانسحاب من المدرسة، وعدم التسجيل والفشل التربوي الذي يميز تجربة العديد من أطفال العراق في المدرسة.

ج.آر.إي ويليامز (j.williams@scuk-mena.com) هو مستشار التعليم والرعاية والتنمية في الطفولة المبكرة في منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة (www.savethechildren.org.uk) لشرق الاوسط وشمال افريقيا. ساهم في هذه المقالة كلا من حسام كاسب وآرام شاكارام و ليندزي بيرد.

عدم كفاية التركيز العالمي على النازحين داخليا العراقيين

بيتر ميدواي

تتطلب أزمة النزوح الداخلي الإنسانية المهملة التزاماً متجدداً من قبل المانحين وتدخلاً قوياً وفورياً من المجتمع الدولي.

في حين تهيمن أخبار العراق على وسائل الإعلام العالمية، من السهل جدا أن ننسى أن النزوح الداخلي لا يشكل ظاهرة جديدة هناك حيث شهد العراق له تاريخاً من الهجرة القسرية سبقت اندلاع القتال في عام ٢٠٠٣ بين الحكومة العراقية والقوات متعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة/ العراق والجماعات المتمردة. ولقد بدأ تدفق السكان بالفعل خلال الحرب الإيرانية-العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨)، والتي فر المدنيون خلالها من الصراع أو اجبروا على الانتقال داخل البلد لأسباب أخرى لاسيما كنتيجة لحملة صدام حسين التي كانت تسمى "الأنفال" لتهجير مئات الآلاف من الأكراد في المناطق الريفية. وكنتيجة لهذه الاضطرابات، كانت جيوب النازحين موجودة بالفعل في العراق عندما دخلت القوات متعددة الجنسيات البلاد قبل أربعة أعوام ، مما أدى إلى انطلاق أحدث موجة تحرك وتعقيد ما كان يمثل بالفعل مشكلة كبيرة.

واليوم تعاني كافة الجماعات السكانية الرئيسية من النزوح. فالجماعات المسلحة تروع العراقيين على أساس الطائفة أو العرق، وتفر الأسر النازحة إلى المناطق التي يمكن أن يشعروا فيها بالترحيب. ورغم أن بعض النازحين القادمين من بيئات زراعية اختاروا العودة إلى المناطق الريفية ليكون بالقرب من الأسرة ، من الواضح أن المدن العراقية - حيث توجد خدمات أكثر ومصادر دخل أكبر - تستضيف الآن غالبية النازحين داخليا. ولكن حتى أكثر مناطق العراق استقرارا من الناحية الاقتصادية لا يوجد فيها إلا النذر اليسير من عروض فرص العمل أو التعليم للوافدين. ومع اضطرار تجمعات كاملة من الناس للنزوح قسرا إلى مواقع محددة ومقسمة طبقا للطائفة التي ينتمون إليها، تشعر الهيئة الطبية الدولية - وهي إحدى الوكالات الدولية القليلة التي ظلت تعمل في جميع أنحاء البلد ، بقلق خاص إزاء تزايد عزلة المجتمعات ضمن الحدود الطائفية وما يترتب على ذلك من تعرضهم لتهديدات خارجية واسعة النطاق.

واستنادا إلى المناقشات الجماعية المكثفة مع آلاف الأسر ممن يمثلون شريحة عريضة من المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمعتقدات الدينية والمناطق في بغداد ، فضلا عن المعلومات التي حصلت عليها من قادة المجتمعات المحلية والقادة الدينيين وأعضاء المنظمات العراقية الحكومية وغيرهم من المراقبين ، تقدر الهيئة الطبية الدولية أن يزيد عدد النازحين داخليا من محافظة بغداد إلى ٢٠٠ ألف نازحا داخليا أثناء الأشهر القليلة المقبلة. وستكون آثار هذه الأزمة مدمرة على التعليم وأسباب العيش وحرية الحركة لجميع السكان.

قيود التمويل

تعتبر الموارد المتاحة حاليا للتصدي لهذه الأزمة غير كافية، وتواجه وكالات الإغاثة العاملة في العراق قيودا صارمة في التمويل للسنة المقبلة ولن تكون قادرة على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وصحيح أن صندوق الاستجابة الإنسانية المعلن مؤخرا - وهو منظمة غير حكومية يديره مكتب تنسيق العون الإنساني بالأمم المتحدة- موضع ترحيب، لكن مبلغ ٥ ملايين دولارا مبلغ صغير جدا. ويعد تحديد حجم كل منحة بمبلغ ١٠٠ ألف دولارا قرارا قصير النظر ولا يكافئ ارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالعمل في بيئات غير آمنة تماما. وعلى أي حال، وحتى وقت كتابة هذا المقال ، لم يتم دعم الصندوق بالكامل ولم يصبح بعد قادرا على دفع الأموال إلى الوكالات التي تعمل داخل العراق.

قد تكون إستراتيجية تطوير مشروعة لمجتمع المانحين الدوليين بأن يقوموا بتوجيه المساعدات إلى الحكومة العراقية. لكن في الظروف الراهنة ، قد لا يكون هذا وحده بالضرورة أفضل طريقة للاستجابة السريعة لأزمة النازحين داخليا. وتبدي الهيئة الطبية الدولية ومنظمات غير حكومية أخرى تعمل على أرض الواقع ملاحظة مفادها أن قدرة الحكومة على تقديم المساعدة في الوقت المناسب وعلى أساس الاحتياجات تقتضي الحصول على الدعم في مجالات عديدة. وتتميز المنظمات غير الحكومية التي تعمل حاليا في العراق أنها في وضع يسمح لها بالتعاون مع المؤسسات المحلية لتلبية الاحتياجات ولكنها مقيدة بسبب إحجام المانحين عن توفير موارد كافية. ومن الضروري إجراء عملية إعادة تقييم أساسية لجدول الأعمال الدولي للحكم العراقي حول مسألة المساعدات الإنسانية. ولا بأس من دعم قدرات الحكومة من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا، وإنما ينبغي أيضا تقديم مساعدة دولية تهدف إلى تلبية احتياجات مقدمي الخدمات العراقيين على المستوى الشعبي.

ويزيد النزوح الجماعي الطين بلة بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش لعدد لا يحصى من الطوائف العراقية. وتهيب الهيئة الطبية الدولية بالمجتمع الدولي أن يشرع في تخطيط التدخلات) الإنسانية التي تؤمن بالحقائق التالية:

- على عكس موجات النزوح السابقة، لا يعتزم العديد من العراقيين الفارين من منازلهم ومصادر رزقهم العودة ولكن يأملون في بناء حياة جديدة في مجتمعاتهم المضيفة.
- لن تكون تدخلات الطوارئ قصيرة الأجل كافية: ولابد أن يتصف أي حل دائم بكونه شاملا ويتضمن جهود حل النزاعات ودعم المجتمعات المضيفة والنازحين داخليا

- الحصول على الخدمات الصحية يزداد صعوبة للنازحين داخليا، حيث ينبغي التعامل مع مشكلة الافتقار إلى المتخصصين في الرعاية الصحية بسبب المخاطر التي تهدد السلامة الشخصية.

- لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وخاصة إذا توقف نظام التوزيع العام.

- تحتاج آليات التنسيق وقدرة الوزارات الحكومية المسئولة مثل وزارة التهجير والهجرة إلى التعزيز والدعم.

- ينبغي تفعيل استراتيجيات المأوى إذ إن عدد النازحين داخليا آخذ في التزايد، حيث لن تكون المجتمعات المضيفة وحدها قادرة على استيعاب النازحين داخليا في المنازل والمباني العامة القائمة.

- يجب أن تصبح فرص العمل محوراً رئيسياً للاستجابة لاحتياجات النازحين داخلياً والمجتمعات ككل.

- يمكن أن تفضي عودة النازحين داخليا بشكل قسري إلى ديارهم الأصلية في الأحياء أو المناطق التي يسيطر عليها أفراد من طوائف أخرى إلى التشجيع على المزيد من العنف وموجة جديدة من النزوح. ويبقى إعادة الإدماج هدفاً سياسياً قيماً ولكن لا ينبغي إعادة النازحين داخليا إلى موطنهم الأصلي دون آليات فعالة لضمان سلامتهم وحمايتهم من الأضرار المحتملة وسوء المعاملة.

ولكم تكرر استخدام عبارة " أزمة إنسانية" بشكل مبالغ فيه ولكنها تظل وصفا دقيقا للأوضاع المتردية داخل العراق. وبدون حل شامل وواسع النطاق ، ثمة خطر حقيقي ماثل يتجسد في زعزعة الاستقرار الإقليمي. ويجب أن يتسم دعم العراق بالقوة مع تزايد عدد النازحين داخليا واتساع النطاق الجغرافي للنزوح ليساعد ذلك على توقع وتخفيف الأعباء عن السكان المضيفين المكافحين والبنية التحتية المثقلة.

بيتر ميدواي
(pmedway@imcwordlwide.org.uk)
(هو مدير العمليات في بريطانيا التابع للهيئة الطبية الدولية www.imcworldwide.org

الهلال الأحمر العراقي

جمال الكربولي

جمعية الهلال الأحمر العراقي من بين المنظمات القليلة التي تعمل على مساعدة النازحين في العراق والمتواجدة في جميع أنحاء البلد.

وجمعية الهلال الأحمر العراقي منظمة إنسانية وطنية مستقلة تقدم الإغاثة الإنسانية الى ضحايا الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية، وهي من أقدم جمعيات الهلال الأحمر في المنطقة حيث تم تأسيسها عام ١٩٣٢ وحصلت على اعتراف اللجنة الدولية والإتحاد الدولي عام ١٩٣٤. ونحن نلتزم بالمبادئ الإنسانية الدولية ومن أهمها الإنسانية والحياد وعدم التحييز أو التمييز على أساس الدين أو الطائفة أو المعتقد أو الاتجاه السياسي.

عائلة من الفلوجة في مخيم الخضراء للنازحين (والذي قام الهلال الأحمر العراقي بتاسيسه) قرب بغداد.

وللهلال الأحمر العراقي ١٥ قسم بين اداري ومالي وأقسام عمليات، إضافة إلى ١٨ فرع واحد في كل محافظة في القطر وتم افتتاح ١٣٥ مكتب فرعي في عموم القطر لتقديم الخدمات الإنسانية. يبلغ عدد المتطوعين في الهلال الأحمر ١٠ آلاف متطوع الجمعية تعمل على زيادة العدد الى ١٠٠ ألف متطوع، بينما يبلغ عدد الموظفين في المركز والفروع ٣٢٠٠ منتسب. وتمتلك الجمعية ٤ مستشفيات ٣ في بغداد، مستشفى الولادة والجراحي والأطفال، إضافة إلى مستشفى في واسط (العدد الأجمالي للأسرة ٣٠٠ سرير)، مع مركز للأطراف الأصطناعية في الموصل لعلاج ضحايا الحروب والحوادث إضافة إلى مركزين لإعادة تأهيل ضحايا الحروب في البصرة ويتوفر للهلال الأحمر مخازن في عموم محافظات العراق الـ ١٨ بالأضافة الى ٣ مخازن استراتيجة كبيرة وتتعاون جمعية الهلال الأحمر العراقي في هذا المجال مع منظمة الهلال والصليب الأحمر الدولية لتقديم المساعدة ما أمكن لكل هؤلاء.

لا تقتصر نشاطات الهلال الأحمر العراقي على أوقات الحروب والكوارث الطبيعية حيث تركز الجمعية في أوقات السلم على نشاطات مثل استقطاب الشباب المتطوعين ومخيمات الشباب ومهرجانات وندوات تعريفية وتوعوية وتثقيفية لمواضيع الحد من حوادث السير، إضافة إلى نشاطات صحية مثل دورات الأسعافات الأولية لنشر الوعي والمعرفة في المجتمع وتشكيل فرق للهلال الأحمر للأسعافات الأولية والتوعية والتثقيف الصحي من الأمراض والعادات الصحية الصحيحة، والمشاركة في حملات اللقاحات والتبرع بالدم إضافة إلى حملات صحية للمناطق النائية في العراق.

لكن للأسف وبسبب الأوضاع المأساوية في العراق تم توجيه معظم نشاطات واهتمامات ومصادر الجميعة نحو لجهود الاستجابة الطارئة لاحتياجات العراقيين داخل العراق وفي الدول المجاورة.

وتشمل هذه النشاطات:

- خدمات الإخلاء والإنقاذ وتقديم الإسعافات الأولية لضحايا العنف والتفجيرات
- وإقامة المخيمات المتكاملة للنازحين واللاجئين وضحايا النزاع أو أولئك الذين دمرت منازلهم نتيجة الحرب وتوفير المواد الغذائية الأساسية والتكميلية، والمعدات الصحية والأغطية ومعدات الطبخ وحاويات المياه.
- تنظيم حملات التبرع بالدم لدعم مستشفيات العناية المشددة
- إخراج الجثث التي يتم العثور عليها في المقابر الجماعية والعمل على تحديد هويتها
- توفير ما يلزم من معدات الإسعاف الأولي للطوارئ وحقائب الجثث والأغطية وأغطية الأسرة والنقالات الطبية والمسكنات ومستلزمات التخدير
- تأمين المساعدات الغذائية، حيث قمنا وبمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر في الكويت وإيران والإمارات العربية المتحدة بتوزيع المساعدات الغذائية على أكثر من ٧٠٠ ألف عائلة.
- توفير مياه الشرب للنازحين
- التنسيق للربط بين ما يقرب من ١٨ ألف معتقل لدى القوات الاحتلال و٣٤ ألف محتجز لدى السلطة العراقية وعائلاتهم، كما ساعدنا في تبادل آلاف الرسائل والمكالمات الهاتفية لتطمين الأقارب داخل العراق وخارجه أن أحبائهم بخير وعافية

لقد دفع العاملون والمتبرعون في الهلال الأحمر ثمناً غالياً خلال أدائهم لهذه الواجبات حيث تعرض موظفو وعاملو ومتطوعو جميعة الهلال الأحمر إلى القتل والإصابة والخطف وحتى الاحتجاز إضافة إلى ٣٠ حالة استهداف لقوافل الإغاثة من مختلف الجهات و١٣ حالة استهداف لمخازن الهلال الأحمر ادت الى تخريب او تدمير او الأضرار بالمخازن معظمها من قبل قوات الأحتلال. لقد واجهنا العديد من المشاكل مع المتمردين العراقيين، رغم احترام العديد منهم وتقديرهم لعملنا ونشاطاتنا. وفي الواقع نواجه مشاكل أكبر مع القوات الأمريكية والتي غالبا ما تقوم بتفتيش مبانينا ومرافقنا بشكل متعسف وشرس يؤدي أحيانا إلى أضرار في هذه المباني والمرافق، كما نضطر إلى بذل جهد ووقت كبيرين لتوضيح طبيعة عمل الهلال الأحمر حيث لا يدرك العديد من الجنود الأمريكيين أننا نتبع اللجنة الدولية للصليب الأحمر رغم استعمالنا لرمز الهلال الأحمر الإسلامي.

لكن يبقى الهلال الأحمر رغم كل هذه الظروف ملتزماً ببذل كل ما بوسعنا لمساعدة شعبنا العراقي.

الدكتور جمال الكربولي هو نائب رئيس جمعية الهلال الأحمر العراقي. للحصول على المزيد من المعلومات حول نشاطات وعمل جمعية الهلال الأحمر العراقي الرجاء الكتابة على البريد الإلكتروني:
ircs_amman_office@yahoo.com

دور المساعدة القانونية الحيوي للنازحين العراقيين

أوليفر بويشر

اضطرت منظمة أوكسفام الدولية البريطانية اللاحكومية نظرا للتدهور المأساوي في الأوضاع بالعراق خلال السنوات الأربعة الأخيرة إلى إعادة تصميم مساعدتها القانونية وأنشطتها الوقائية من أجل استهداف النازحين العراقيين الفارين من العنف الطائفي منذ فبراير ٢٠٠٦.

لقد بدأنا العمل في العراق في مايو ٢٠٠٣ بهدف الاستجابة للاحتياجات الناتجة عن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة والنظام السابق، ومن ثم المساهمة في إعادة الإعمار. وقد أنشأت أوكسفام بمساعدة مفوضية شئون اللاجئين بالأمم المتحدة أول مراكزها للمساعدة القانونية في مدينة العمارة بمحافظة ميسان في جنوب العراق في ديسمبر ٢٠٠٣. وفي البداية تم تقديم الدعم للاجئين العائدين من إيران، ثم كان على المكتب تدريجيا أن يلبي احتياجات الأعداد الهائلة من النازحين داخليا الذين يصلون إلى المحافظة. وينطبق ذلك بالمثل على مركزي أوكسفام الآخرين للمساعدة القانونية والمعلومات في مدينتي كربلاء والكوت. والمساعدة القانونية في العراق أمر حيوي بالنسبة للاجئين والنازحين داخليا. إنها تسمح لهم باستعادة أساسيات الحياة جيدة التنظيم، سواء في انتظار العودة أو محاولة الاندماج في المجتمعات المضيفة.

يأتي أغلب العراقيين الفارين إلى المحافظات الجنوبية من بغداد والمناطق المحيطة بها. وكان عمل أوكسفام في المحافظات الثلاث، ويمثل النازحون داخليا (حديثا وقديما) ٦١٪ من السكان، بينما يمثل اللاجئون العائدون ١٦٪ والمجتمعات المضيفة ٢٣٪. ويواجه النازحون حديثا صراعا مستمرا لتلبية الاحتياجات اليومية، ويمثلون حوالي

أوكندن الدولية

محامية مسؤولة عن التوعية تجمع معلومات حول عائلة نزحت مؤخراً في قرية العبوج في محافظة كربلاء

نصف الذين يسعون للمشورة القانونية أو التمثيل في المحكمة أو أمام الهيئات الإدارية.

إنه من الضروري حيازة الوثائق القانونية، خاصة شهادات الميلاد والـزواج. فبدون بطاقة الهوية لا يمكن للأسرة تسجيل أطفالها في المدارس أو الحصول على الخدمات الصحية. كما أن استرداد الأراضي المصادرة من قبل النظام السابق تتطلب شهادة الملكية التي يصعب الحصول عليها غالبا. و بالنسبة لكثير من النازحين العراقيين، فإن استعادة الوثائق التي قد تكون صودرت بواسطة نظام صدام أو دمرت أو ضاعت في فوضى العنف والنزوح تمثل تحديا رئيسيا. ويواجه معظم النازحين داخليا صعوبات في الحصول على البطاقات التموينية أو تحويل بطاقاتهم التموينية الصادرة لهم في مواطنهم الأصلية. وبدونها لا يستطيعون الوصول إلى نظام التوزيع العام – وهو النظام الذي وضعته الحكومة العراقية عام ١٩٩٠ لتوفير حصص غذائية شهرية بأسعار مدعمة. وهذا النظام للتوزيع العام عليه ضغط شديد في مناطق كثيرة وغير كاف. وقد شهد الكثير من العراقيين تخفيض حصصهم الغذائية. ويساعد المحامون في مراكز المساعدة القانونية الوافدين الجدد في إنجاز إجراءات التسجيل والحصول على بدائل لبطاقات هوياتهم المفقودة من أجل الحصول على مستحقاتهم.

ويمثل المستشارون القانونيون السبعة عشر الذين تدعمهم أوكندن النازحين العراقيين في المحكمة: وتتضمن معظم الحالات مشاكل الزواج و الميراث ومنازعات الملكية وإعادة إصدار الوثائق. وقد عالجوا أكثر من ٢١ ألف طلب مساعدة منذ عام ٢٠٠٣. وقد ساعدنا نازحين داخليين ولاجئين سابقين لتحقيق نتائج ناجحة في ٩٩٪ من الحالات. وتبذل الجهود لضمان أنه، كلما أمكن، يكون نصف أعضاء فرق المساعدة القانونية من الإناث. وتعمل المراكز ضمن شراكة وثيقة مع الجماعات النسائية المحلية وجماعات حقوق الإنسان. وتقوم أوكندن أيضا بتنفيذ حملة للتوعية بحقوق الإنسان لتعزيز التسامح وقبول الآخر. وقد أقمنا ورش عمل ناقش فيها أعداد كبيرة من الناس موضوعات ثقافية حساسة مثل الجنس والقضايا الجنسانية وحقوق الأطفال.

لقد عملنا مع شركاء للتغلب على الصعوبات بنجاح. وقد ثبت أحيانا عدم كفاءة أو قدرة بعض الهيئات الحكومية المحلية وكانت اتحادات المحامين أحيانا ترى أن LAICs منافسين محتملين لها. والمحاكم لديها أكداس ضخمة من القضايا أمامها وهذا يولد الإحباط.

إننا على صلة وثيقة بـالـوزارة العراقية للمهاجرين والمهجرين والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين. ويتبع مستشارونا القانونيون معايير مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عندما نتولى القضايا:

- يجب أن يكون المستفيد شخص تعنى به المفوضية و/أو يكون من المحتاجين.
- يجب أن تكون القضية القانونية تتضمن انتهاكا خطيرا للحقوق الأساسية.
- يجب أن يكون هناك دليلا واضحا على انتهاك حقوق المستفيد.
- يجب أن يبدو من المرجح توصل المحكمة أو الهيئة الإدارية إلى قرار إيجابي للمستفيد أو قرار يمكن أن يعزز تفسيرا قانونيا يخص حل قضايا مماثلة. يجب أن تظل تكاليف المحكمة أو التكاليف الإدارية في أدنى حدودها.

إن تحسين الاعتماد على الذات للاجئين والنازحين داخليا العراقيين في جنوب العراق كان من ركائز برنامج أوكندن منذ عام ٢٠٠٣ وسوف نواصل عملنا في المساعدة القانونية وحقوق الإنسان والتنمية وتوليد الدخل.

أوليفر بويشر (cr@ockenden-iraq.org) المدير الدولي لأوكندن في دولة العراق.

المنظمة الدولية للهجرة – بناء قدرات العراقيين ومساعدة النازحين داخليا

دانا غرابر لاديك

تعمل المنظمة الدولية للهجرة على تقييم النازحين داخليا في العراق منذ عام ٢٠٠٣. والمنظمة الدولية للهجرة عضوة في فريق الأمم المتحدة القـُطري في العراق وتعمل عن كثب مع نظام مجموعات الأمم المتحدة والسلطات العراقية.

كما يوضح مقال وزير الهجرة والمهجرين العراقي في الصفحة ١٦ فإن وزارة الهجرة والمهجرين العراقية تلعب الدور الرئيسي في تحمل عواقب التهجير الجماعي، كما تتحمل وفي نهاية المطاف تسهيل العودة المحتملة للأعداد الهائلة للنازحين العراقيين. ويأتي تقييم المنظمة الدولية للهجرة للنازحين داخليا كتتمة لأعمال التسجيل التي أجرتها وزارة الهجرة والمهجرين. والأنماط المستخدمة – كما صادقت عليها المجموعة إف، والمجموعة المعنية باللاجئين، والنازحين داخليا والحلول المستدامة، التي تنسق لها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ونائب منسق المنظمة الدولية للهجرة – والتي تتناول القضايا والاحتياجات المتعددة، بما فيها الأغذية والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية والتوثيق والأملاك والنوايا المستقبلية للنازحين داخليا. وينسق مراقبو المنظمة الدولية للهجرة مع وزارة الهجرة والمهجرين، والهيئات الحكومية المحلية، والمنظمات اللاحكومية، والزعماء القبليين والطائفيين، وأفراد عائلات النازحين داخليا لتحديد أعداد النازحين وجمع المعلومات عنهم.

يعتبر بناء قـدرات وزارة الهجرة والمهجرين من الفعاليات الرئيسية للمنظمة الدولية للهجرة في العراق. ونحن نقدم دعماً فعالاً، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، للوزارة بحيث تصبح منظمة ذات اكتفاء ذاتي تتمتع بقدرات متزايدة على توفير الحماية ومساعدة النازحين داخليا واللاجئين وغيرهم ممن هم بحاجة للحماية والدعم. ويشتمل هذا الدعم على توضيح المسؤوليات الخاصة بالأقسام والمسؤوليات الفردية داخـل الـوزارة، ووضـع إجـراءات تشغيلية وخطط عمل ومسودات للقوانين المصممة لتوضيح وتعزيز ولاية الوزارة.

ومن بين الفعاليات الأخرى لمنظمة الهجرة الدولية:

- تقديم المساهمات الطارئة وتنفيذ مشاريع مساندة المجتمع: استجابة للاحتياجات التي حددتها تقييمات الاحتياجات التي أجرتها منظمة الهجرة الدولية نقوم بتوزيع المساعدات الغذائية الطارئة، والمواد غير الغذائية والمياه. وتتناول مشاريع المساندة الطارئة الاحتياجات الأساسية للنازحين داخليا للمجتمعات المضيفة، كالمياه والمرافق الصحية، والرعاية الصحية والتعليم. وتقدم منظمة الهجرة الدولية أيضا التدريب المهني الهادف لتأمين العمل والدخل ولتقليص التبعية ولضمان استدامة محصلات المشاريع.

- تقديم المساعدة الفنية للوزارات العراقية في مسؤوليات الهجرة وإدارة الحدود: لقد ساعدت منظمة الهجرة الدولية الحكومة العراقية في النظر في وظائف وهيكليات الهجرة، وإعداد مسودات السياسة الوطنية للهجرة وإنشاء مركز تدريب للهجرة يقدم تدريبات في اللغة، وحقوق الإنسان، والتنمية الإدارية والمهارات التكنولوجية. إن الاستقرار لن يعود إلى العراق ما لم يقم العراق ببناء نظام فعال وناجع ومتكامل لإدارة الحدود بهدف مشترك وهو إقامة حدود مفتوحة ولكن في الوقت نفسه آمنة وخاضعة للرقابة.

- تدريب موظفي هيئة حل نزاعات الملكية العقارية العراقية: في ظل العدد الضخم لطلبات التعويض عن الممتلكات – وهي أساسا نتيجة برامج إعـادة الانتقال القسرية التي نفذها نظام الحكم السابق ولكنها إحدى نتائج الصراع الحالي أيضا – تقوم منظمة الهجرة الدولية بتدريب الموظفين العراقيين على أفضل الممارسات الدولية ذات الصلة على أساس خبرتها ببرامج المطالبات الدولية والوطنية.

- توفير التدريب للمنظمات اللاحكومية العراقية لتعزيز قدراتها لمساعدة النازحين داخليا، بما فيها استعدادات الطوارئ، وإدارة الأزمات وأفضل الممارسات لإدارة المخيمات. وتعتقد منظمة الهجرة الدولية أن دعم المجتمعات المحلية لاستيعاب النازحين داخليا هو أفضل الحلول، ولكن المخيمات قد تكون هي الملاذ الآخـير، وتعمل منظمة الهجرة الدولية مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، والهلال الأحمر العراقي، ووزارة الهجرة والمهجرين لضمان تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخيمات.

- تشجيع عودة المثقفين العراقيين: هناك نقص حاد الآن في أعداد العراقيين ذوي المهارات بعد أن غادر حوالي ٤٠٪ من المهنيين العراقيين خارج البلاد. إن برنامج العراقيين الذين يعيدون بناء العراق – الذي يطبقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع وزارة التخطيط والتنمية الدولي – يساعد الحكومة على توظيف ووضع العراقيين المؤهلين لإعادة إعمار وتأهيل البلاد. ويعمل أكثر من ستين خبير عراقي يقطنون حاليا خارج البلاد على تولي أعمال قصيرة الأمد إلى طويلة الأمد لتعزيز القدرات المؤسساتية لمؤسسات الخدمة المدنية ومؤسسات القطاع العام العراقية.

- مساعدة مواطني الـدول الثالثة العالقين في العراق: منذ عام ٢٠٠٣ عملت منظمة الهجرة الدولية على تسهيل إجلاء أكثر من ٧٠٠٠ مهاجر من العراق. وتستمر المنظمة في استقبال طلبات متكررة للمساعدة من مواطني الدول الثالثة، وقد تم خداع الكثيرين منهم للقدوم إلى العراق ويجري استغلالهم مقابل مبالغ مالية ضئيلة أو بلا أجر. تتوفر لدى منظمة الهجرة الدولية الموارد اللازمة لتزويد المهاجرين بمساعدة العودة التطوعية إلى أوطانهم. ولكن يظل خيار العودة خياراً صعباً يواجه الأفراد الذين وقعوا تحت ديون كبيرة في أوطناهم وليس لديهم سوى القليل للعودة إلى أوطانهم في أغلب الأحيان.

أمين (وهو اسم مستعار) خريج من السليمانية، ودرَّس الفنون لمدة خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٢ غادر العراق وحط في المملكة المتحدة بحثا عن حياة أفضل، وبينما هو في المملكة المتحدة، اختار تحسين مستوى تعليمه والتحق بدورات اللغة الإنجليزية، وتكنولوجيا المعلومات، والتصوير الفوتوغرافي. وإضافة إلى ذلك فقد أصبح مشاركا نشطا في العديد من المعارض الفنية. وقد ركز معظم فنه على التعبير عن محنة المهاجرين. وبعد أن تم رفض طلبه للحصول على اللجوء، طلب المساعدة من منظمة الهجرة الدولية للعودة إلى العراق. وبعد عودته إلى العراق بقليل في شهر ديسمبر ٢٠٠٥، ساعدته المنظمة على إيجاد وظيفة مع أحد الشركاء المنفذين. ويستطيع أمين الآن إعالة عائلته ويتابع عملا واعدا في مجال الفنون.

وفي شهر أغسطس ٢٠٠٣، وبعد تفجير مقر الأمم المتحدة، تم نقل الموظفين الدوليين العاملين مع منظمة الهجرة الدولية إلى الأردن. والآن يعمل المستشارون الدوليون على مساعدة العديد من الموظفين المحليين المؤهلين العاملين مع المنظمة على تعزيز قدراتهم على أرض الواقع أكثر فأكثر. منظمة الهجرة الدولية، حالها كحال الوكالات الأخرى، يجبرها الوضع الأمني على العمل دون لفت الأنظار إليها وذلك لتجنب تعريض حياة العاملين بها والشركاء المنفذين للخطر. لقد استطاعت منظمة الهجرة الدولية مشاطرة خبراتها بشكل واسع في مجال سبل تقليل المخاطر التشغيلية في العمليات الإنسانية من خلال برنامج التدريب التعريفي بالوعي الأمني الذي تم تقديمه لجميع العاملين مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات اللاحكومية قبل إرسالهم للعمل في العراق.

لقد عملت منظمة الهجرة الدولية على زيادة الوعي الدولي في حجم أزمة التهجير والنزوح العراقية، ونشعر بالرضى من ازدياد الوعي الدولي بالتزايد الذي ينذر بالخطر لأعداد الأناس الفارين من منازلهم، إلا أنه يجب فعل المزيد والمزيد. وبدون وقف التشرد المستمر، فإن منظمة الهجرة الدولية في العراق تكرس نفسها في المضي قدما في إعلام العامة بظروف النازحين داخليا والتعبئة والتأييد للحصول على المزيد من المساعدة والتمويل.

دانا غرابر لاديك (dgraber@iom-iraq.net)
متخصصة في قضايا النزوح وتعمل في منظمة الهجرة الدولية في العراق (www.iom-iraq.net).

الأوضاع الإنسانية في العراق

ريحانة تنفين

يحد تزايد العنف بشكل كبير من الإمكانيات المتاحة والضرورية للقيام بالأعمال الإنسانية ويجعل من شبه المستحيل إيصال المعونات العاجلة للجماعات المحتاجة للمساعدة في المناطق الأشد تضررا في وسط العراق.

ومن الأخبار السارة أن الربع الأول من عام ٢٠٠٧ قد شهد جهوداً جبارة مشتركة من الفريق القُطري للأمم المتحدة في العراق ومنسق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية للتصدي لإهمال الجانب الإنساني للأزمة في العراق. وهذه الجهود المتناسقة قد تكثفت بفضل الأمين العام الجديد للأمم المتحدة السيد بان كي مون، الذي أعلن أن العراق يشهد كارثة إنسانية وأن هناك حاجة لاستمرار وجود الأمم المتحدة والأنشطة الإنسانية في العراق.

لكن الوضع يزداد سوءاً ولا توجد تغطية إعلامية كافية للكشف عن حقيقة ما يحدث. وما يتم نشره وتعميمه لا يتعدى إلا النذر اليسير من الفظائع التي تُرتكب، خاصة في بغداد. وتتفاقم الاحتياجات الإنسانية الناتجة عن تصاعد الطائفية و العنف السياسي والإجرامي بسبب ضعف أو انعدام الخدمات الأساسية وفقدان سبل العيش والتضخم الهائل. وطبقا لأحدث تقرير أعدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإن ٥٤٪ من العراقيين يعيشون حاليا على أقل من دولار واحد في اليوم، منهم ١٥٪ يضطرون للعيش على نصف دولار في اليوم، في الوقت الذي قفز فيه معدل التضخم إلى ما يقدر بـ ٧٠٪ في يوليو ٢٠٠٦.

وهيئة الإغاثة الإسلامية مستمرة في جهودها لدعم المحتاجين ولكنها تواجه صعوبات متزايدة مع زيادة سوء الوضع ومع تعدد الجهات التي تلعب أدوارا مختلفة مما يصّعب من عملية تحديد عمال الإغاثة الحقيقيين. ويواجه موظفونا أخطار متزايدة بسبب الخلط بينهم وبين العاملين في الجهات الأخرى . كما يزال العاملون الدوليون والصحفيون وعمال الإغاثة يتعرضون للاستهداف والخطف. كما نواجه معضلة مستمرة أخرى: لأن إعطاء مزيد من التفاصيل عن العمل الإنساني الذي نقوم به يمكن ان يساند جهودنا لجمع الأمـوال من الجمهور ومن مانحينا ولكنه قد يجعل من المستحيل علينا الاستمرار في عملنا. إن التعتيم الإعلامي الكامل سيضر بنا كثيرا ويعرقل استمرار جهودنا.

وحتى عند قيامنا بأعمالنا، فإننا نواجه صعوبات عديدة. فعلى سبيل المثال فإن استمرار النزوح الجماعي للمستفيدين يجعل من الصعب الاستمرار في دعمنا لهم. وبسبب الأوضاع الأمنية فإن المستفيدين يتزايد خوفهم من مجرد إخبارنا بعناوينهم الجديدة. وقد قتل ثلاثة أيتام مؤخرا كانت ترعاهم هيئة الإغاثة الإسلامية في ثلاث حوادث وحشية منفصلة. ويرفض السائقون بشكل منتظم الذهاب إلى المناطق المتأثرة من حالات الطوارئ. ويخاف موظفونا عند القيام بأعمالهم ويخاطرون بحياتهم بالمرور عبر نقاط التفتيش وتعريض أنفسهم للتفجيرات.

إننا نأمل أن يت إدراج العراق مرة أخرى على لائحة اهتمام المانحين وأن يأتي السلام سريعا. وحاليا لا يسعنا إلا أن نحمد الله على أننا قادرين على الاستمرار في أداء عملنا.

ريحانة تنفين (rianne.tenveen@islamic-relief.org.uk) هي مسؤولة مكتب العراق في هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية.